27/٢٧
آذار/مارس ٢٠٠٧

نشرة الهجرة القسرية

العنف الجنسي:
سلاح في الحرب وعقبة في وجه السلام

إضافة إلى:

- نزوح على نطاق هائل في العراق
- النازحون المنسيون في كوسوفو
- صوماليون يواجهون الموت لعبور البحر الأحمر
- صورة مضللة لأطفال السودان الضائعين
- أصوات النازحين الكولمبيين

Refugee Studies Centre
25th Anniversary (1982 - 2007)

صادرة عن مركز دراسات اللاجئين
بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

UNFPA

نشرة الهجرة القسرية

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالاشتراك مع "المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين" التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير

ماريون كولدري و د. تيم موريس

المحرر المساعد

مصعب حياتلي

مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Department of International Development
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK
بريد إلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk
هاتف/فاكس: ٠٠٧ ٢٨٠ ١٨٦٥ ٤٤ +
Skype: fmreview

حقوق الطبع والتنازل عن الحقوق:

لا تعكس الآراء الواردة في النشرة بالضرورة آراء محرري المجلة أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين. ويمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

الموقع:

www.hijra.org.uk

الموقع بالإنجليزية:

www.fmreview.org

التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk

طباعة:

Image Production
www.imageproduction.co.uk
ISSN 1460-9819

صورة الغلاف الرئيسي:

بير أندرس - بيترسون

كلمة المحررين

يتمحور هذا الإصدار الخاص من نشرة الهجرة القسرية حول الاهتمام والزخم الناجمين عن الندوة الدولية المعنية بالعنف الجنسي في فترات الصراعات وما بعدها، والتي كان قد تم عقدها في بروكسل في يونيو من سنة ٢٠٠٦ والتي عقدتها كل من الحكومة البلجيكية، والمفوضية الأوروبية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونود أن نعبر عن امتناننا للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان: ثريا عبيد، على إعطاء الفرصة لنشرة الهجرة القسرية لإبراز التطورات -والتحديات المستمرة- المتعلقة بمواجهة آفة العنف الجنسي في الدول التي مزقتها الصراعات. كما نود تقديم جزيل الشكر لزميلاتها: باميلا ديلارغي وسيسيل مازاكوراتي وهنية دقاق، على المساعدة الثمينة التي قدمنها أثناء عملية التخطيط والتحضير لنشر هذا العدد الخاص.

قام بتمويل إنتاج وتوزيع هذا الإصدار: صندوق الأمم المتحدة للسكان، وزارة الخارجية الفدرالية السويسرية، وكالة التنمية النمساوية، كونسيرن ورلدوايد (Concern Worldwide)، أوكسفام الهولندية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبرنامج الغذاء العالمي.

الرجاء قبول اعتذار نا للتأخر في إصدار هذا العدد، حيث استحوذ الحجم الكبير للطلب على عدد المجلة السادس والعشرين والتعقيدات التي تمت مواجهتها أثناء عملية التوزيع على كم كبير من الوقت. ونود انتهاز الفرصة هنا للتنويه إلى مشكلة أخرى واجهناها في إصدار النسخة العربية ألا وهي المصطلحات اللغوية المتعلقة بموضوع العنف الجنسي حيث لا تتفق حتى مصادر مصطلحات الأمم المتحدة على التعابير المقابلة لبعض المصطلحات الإنجليزية، كما لم يتفق عدد من الخبراء اللغويين الذين تم استشارتهم بهذا الخصوص، وبالتالي لم يكن بوسعنا إلا اتخاذ قرار لغوي بهذا الخصوص لتفادي أي تأخير إضافي في إصدار النشرة.

تصدر نشرة الهجرة القسرية باللغات الإنكليزية والعربية والإسبانية والفرنسية عن برنامج مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، هذا وتعتبر النشرة من أكثر الإصدارات المتعلقة بقضايا اللجوء والنزوح الداخلي قراءة على الصعيد الدولي. ويتم توزيع النشرة مجانا، ويمكن الحصول على نصوص المقالات كاملة على العنوان الإلكتروني التالي: www.fmreview.org. لقد تم توزيع ٧٢ ألف نسخة مطبوعة من النشرة سنة ٢٠٠٦، حيث ذهب ثلثي هذا العدد لقراء النشرة في الدول النامية، بينما تزداد قوائم التوزيع بشكل مستمر.

إذا كان هذا أول إصدار تستلمه، وكنت ترغب في الاستمرار باستلام النشرة، المجلة، الرجاء نزع النموذج الموجود على الغلاف الخلفي للنشرة أو الاتصال بنا (المعلومات موجودة على الهامش الأيمن للصفحة). الرجاء توفير المعلومات التالية: الاسم، اسم المنظمة التي تنتمي إليها، العنوان البريدي كاملا، ولغة النشرة.

سيقوم العدد ٢٨ والذي سيتم نشره في مايو ٢٠٠٧، بالتركيز على بناء قدرة الحكومات الجنوبية والمجتمعات المدنية من أجل المساعدة على حماية النازحين. هناك عدد من خيارات الإصدارات التي تفكر المجلة في تبنيها، والتي سيتم نشرها على الموقع التالي: www.fmreview.org/forthcoming.htm.

يتمحور كل عدد من أعداد المجلة حول موضوع معين، إلا أنه يحتوي أيضا مقالات تتعلق بمظاهر وقضايا الهجرة القسرية المعاصرة. هذا وتسعى المجلة إلى تعزيز الدور الذي تلعبه في كونها منتدى لأصوات النازحين، إضافة إلى أنها تسعى إلى تشجيع اللاجئين والنازحين والذين يعملون معهم بشكل مباشر على كتابة المقالات.

نسعى المجلة أيضا للوصول لأكبر عدد من القراء، لذا، الرجاء إخبار زملائك بنشرة الهجرة القسرية. وإذا كنت تريد توزيع أعداد من المجلة في مؤتمر أو ورشة عمل ستقوم بتنظيمها، نرجو منك الاتصال بنا.

تحتاج نشرة الهجرة القسرية للدعم المادي! وتعتمد النشرة بشكل كامل على المنح التي تستقبلها (والتي تغطي تكاليف الموظفين، والترجمة، والطباعة، إضافة إلى تكاليف التوزيع) حيث أن دعم جامعة أكسفورد يقتصر على الجانب اللوجستي، وبلغت ميزانية النشرة المخصصة للغات الأربعة لسنة جامعة أكسفورد المالية ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ما يلي: ٤٣٧ ألف يورو / ٥٥٤ ألف دولار أمريكي / ٢٨٦ ألف جنيه استرليني. هذا وتعتمد النشرة حاليا وبشكل رئيسي على المنح المخصصة للإصدارات المعينة، والتي تتكون معظمها من مبالغ متواضعة. **لكن النشرة بحاجة إلى المزيد من الدعم الجدي والمتواصل لضمان استمرارها، خصوصا النسخة العربية منها حيث تشير التقديرات إلى ضرورة توفير ما يقارب من ١٠٠ ألف دولار أمريكي سنويا للاستمرار في إصدار النشرة وزيادة نطاق توزيعها.** وبالتالي تشكل المساعدات المنتظمة السنوية هبة قيمة لكادر المجلة لمساعدتنا على التخطيط المسبق والتجهيز للأعداد القادمة بطريقة أكثر فعالية مقارنة بالمنح الفردية.

الرجاء تقديم هذه التوصيات لزملائك في المنظمة إن أمكن. الرجاء الاتصال بنا لتقديم الدعم.

مع أطيب تمنيات أسرة التحرير لسنة ٢٠٠٧.

ماريون كولدري وتيم موريس ومصعب حياتلي

بالإضافة لمموّلي هذا الإصدار، نود التعبير عن امتنانا للدعم المتوفر من قبل:

اليونيسيف

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)

معهد السلام الأمريكي

مؤسسة التعاون

اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال

منظمة الرؤية العالمية (المملكة المتحدة)

حكومة دولة قطر

دان تشيرتش إيد

برنامج السير جوسيف هوتنغ لدراسة القانون وحقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط

لجنة الإنقاذ الدولية

إنترفال

وزارة الشؤون الخارجية النرويجية

مجلس اللاجئين النرويجي

منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة

سلطان سلطنة عمان

أوكسفام المملكة المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

مؤسسة عبد المحسن قطان

مشروع بروكنغز-بيرن لدراسة النزوح الداخلي

خدمات الإغاثة الكاثوليكية

رابطة المعونة المسيحية

الصحة الإنجابية الشاملة في برامج الأزمات

مجلس اللاجئين الدانمركي

مديرية التنمية الدولية البريطانية

المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية

مركز فايستاين الدولي

التحالف الدولي لمكافحة الاتجار بالمرأة

Refugee Studies Centre
25th Anniversary (1982 - 2007)

المحتويات

العنف الجنسي

مقدمة ٥
ثريا أحمد عبيد
التحالف العالمي ضد العنف الجنسي ٧
أرماند دي ديكر
المسؤوليات الدولية ٨
يان إيغلاند
قضية عاجلة وطارئة للصحة العامةولحقوق الإنسان ١٠
مانويل كاربالو
الاتحاد الأوروبي: نهج استراتيجي ١١
ليف فرانسين
قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدةرقم ١٣٢٥ ١٣
جاكي كيرك وسوزان تايلور
مسرح الحرب ١٤
بريجيت هولتسنر ودومينيك-كلير مَير
العنف الجنسي: سلاح الحرب ١٥
كيتي توماس
التحديات التي تواجه الحماية الفعالة ١٧
روز كيموثو
الناسور الناجم عن الاعتداء:الحق في الحصول على التعويضات ١٨
آرليتي بينيل وليديا كيمونتو بوسيري
مد يد العون للأطفال الذي ولدوا نتيجة الاستغلال والاعتداء الجنسي ٢٠
لورين رامبل وسواتي ميهتا
العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد ٢٢
وين راسل
العنف الجنسي وانتقال فيروسنقص المناعة البشرية/الايدز ٢٣
جينيفر كلوت وبام دي لارغي
ربط مسألة الحماية والمساعدات الغذائية ٢٤
ماريا أنجيلا بيزاري
العنف الجنسي ضد الفتيات نتيجةللصراعات المسلحة في أفريقيا ٢٦
فلورنس تيرسير هولست-رونيس
التغلب على تحديات والصعوباتالتي تواجه جمع البيانات وإجراء القياسات ٢٨
إيرلندا تتخذ خطوات فعالة ٣٠
فيفيان فورسايث وأنجيلا أونيل دي غيليو
تغطية الإعلام للعنف الجنسي ٣١
جوديث ماتلوف
إطارات عمل للاستجابة ٣٢
نولين هيزر
من الأقوال إلى الأفعال ٣٣
ريما صلاح
خطة عمل قومية ضدالعنف الجنساني في ليبيريا ٣٤
إيلين جونسن سيرليف
عدم التسامح مع مرتكبي جرائم الاغتصاب في ليبيريا ٣٥
لويس بروثوس ٣٥
تحدي مواقف المجتمع السائدة تجاهالعنف الجنسي في ليبيريا ٣٦
جون مونالا
من منظورنا: فيديو تشاركي في غرب أفريقيا ٣٧
تيغان مولوني، وزيزي كوني، ولورين غودسمث
مكافحة العنف الجنساني في جنوب السودان ٣٩
لونا إيليا
العنف الجنسي وجمع الحطب في دارفور ٤٠
إرين باتريك
الإنصات لأصوات نساء دارفور ٤٢
مراكز المرأة: ساحات التمكين في دارفور٤٣
كارمن لاوري
السودانيات يتحركن لإنهاء العنف الجنسي ٤٤
فهيمة هاشم
العنف الجنسي في كيفو الجنوبية في الكونغو ٤٥
كلوديا رودريغيز
الناجيات يسردن قصصهن ٤٧
تناول موضوع العنف الجنسي في بوروندي بعد الصراع ٤٨
نونا زيكرمان
خلق مجالات آمنة: دروس من جنوب أفريقيا وبوروندي ٥٠
كرستين لوبرن وكاثرين ديردريان
أوغندا: الزواج المبكر والعنف الجنسي ٥١
نواه غوتتشوك
تأسيس الخدمات في سيراليون ما بعد النزاع ٥٣
إيمي-تيجان كيللا
الاستجابة العاجلة للإصابات والعمل على منعها: شرط مسبق للسلام والعدالة ٥٤
سيلمن كاليسكان
حان الأوان لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات ٥٥
أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية
مشاركة الرجال على الحدود بين تايلاند وبورما ٥٦
ميليسا ألفارادو وبيني بول
تسريح المقاتلات السابقات في كولومبيا ٥٨
غونهيلد شفيتالا ولويزا ماريا ديتريتش
إنصاف الناجيات من العنف الجنسي في البيرو ٥٩
فلور دي ماريا فالديز-أرويو
المصادر ٦٠

مقالات عامة

الأزمة الإنسانية العراقية المهملة ٦١
أندرو هاربر
النازحون داخليا في كوسوفو لا يزالون بانتظار حلول ثابتة ٦٤
أنيكا كرستك
خارج إفريقيا: تحريف صورة "الصبية التائهين" السودانيين ٦٥
براندي وتهوفت

من الصومال إلى اليمن: خطر كبير وأمل ضئيل ٦٧
هانو فان غيموند
برنامج الصحة التناسلية الشاملة في الأزمات: من الرؤية إلى الواقع ٧٠
تيريزا ماكغين وسامانثا غاي
النزوح الداخلي وأثره على مدينة لوبومباشي ٧١
أوريليا وا كابوي-سيغاتي ولورين لاندو
الإصغاء لأصوات الأفراد ٧٣
شيفون وارنغتون وآن سوفي لويس
الرفاه العالمي: حلم أم حقيقة؟ ٧٤
جون ميتشل وهيوغو سلم
الأحلام المحطمة للسودانيين في القاهرة ٧٥
هلا محمود
أجيال في المنفى من آخر مستعمرات أفريقيا ٧٦
روني هانسن
آلية جديدة غير رسمية لتقييم متابعة الحكومات لتوصيات بعثات الأمم المتحدة الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً ٧٧
ينس هاغن-إيشنبيشر
سياسة أوغندا تجاه النازحين داخليا ٧٨
جوي ميللر
الاستمرار لا الجمود ٧٩
روجر زيتر

الندوة الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي في فترات الصراع وبعدها

اجتمع في شهر يونيو ٢٠٠٦ أكثر من ٢٥٠ مشارك من ٣٠ دولة في كوسر بالي دي إيغمونت ضمن إطار الندوة الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي في فترات الصراع وبعدها. وجمع هذا المؤتمر والذي دعت إليه كل من الحكومة البلجيكية والمفوضية الأوروبية وصندوق الأمم المتحدة للسكان رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية مع الناشطين والباحثين الإنسانيين مع وزراء الحكومات والأطباء وغيرهم من العاملين في مجال النشاطات الإنسانية في الميدان إضافة إلى أعضاء البرلمانات وممثلين عن المحكمة الجنائية الدولية والضباط العسكريين وضباط الشرطة وأعضاء وسائل الإعلام لتبادل الخبرات والتجارب والاستراتيجيات ولتجديد التعهدات والالتزامات بإنهاء بلاء العنف الجنسي في الدول والأقاليم التي مزقتها الحروب.

يمكنكم الاطلاع على النص الكامل للتقرير على الموقع:
www.unfpa.org/emergencies/symposium06/docs/final_report.pdf

كما تم عقد أول اجتماع متمم للندوة الدولية لمناقشة العنف الجنسي في ليبيريا في مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ديسمبر ٢٠٠٦. وتقرير هذا الاجتماع متوفر على الإنترنت على الموقع:

www.unfpa.org/emergencies/symposium06/docs/final_report.pdf

أعضاء المجلس الاستشاري لنشرة الهجرة القسرية

يساهم أعضاء المجلس الاستشاري لنشرة الهجرة القسرية بشكل يعبر عن التزامهم وآرائهم الشخصية ولا يمثل بالضرورة آراء المنظمات التي ينتمون إليها:

جيرمي ستيكينغز
وزارة التنمية الدولية البريطانية

ريتشارد وليامز
المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين

روجر زيتر
مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد

ريتشل هيستي
أوكسفام بريطانيا

بولا بانيرجي
مجموعة كالكوتا للأبحاث

أميليا بوكستين
منظمة إنقاذ الطفولة /المملكة المتحدة

نينا بيركلاند
المجلس النرويجي للاجئين

بامي توم نيادندوغا
المقرر الخاص لشؤون اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء في إفريقيا

دان سيمور
يونسيف

مارك كاتس
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

ينس-هاغن إشينبيشر
مركز مراقبة النزوح الداخلي

آرجان جين
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

خالد كوسر
مشروع بروكينغز-بيرن لدراسة النزوح الداخلي

إرين موني
بروكاب/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مقدمة

ثريا أحمد عبيد

يسرني أن أقدم لكم هذا العدد الخاص من نشرة الهجرة القسرية والذي يبني على الإهتمام الكبيربالندوة الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي في فترات الصراع وبعدها والتي عقدها صندوق للأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع حكومة بلجيكا والمفوضية الأوروبية في يونيو ٢٠٠٦ في بروكسل.

لقد شكل العنف ضد المرأة سمة مقبولة وإن كانت مبغوضة من سمات الصراع والحروب خلال العصور الماضية حيث لم يكن من الممكن تجنبها. ورغم استمرار انتشار هذا النوع من العنف على نطاق واسع في وقتنا الحالي إلا أنه يعتبر تهديداً للنمو والسلام والأمن، ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وجريمة يعاقب عليها القانون الدولي. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي الآن هو قيام كل الأطراف بمنع العنف الجنسي ومعالجته ووضعه ضمن أولوياتهم الدفاعية.

ويمثل عجزنا الحالي عن حماية النساء والفتيات في فترات الصراع وبعدها عجزاً هائلا في حماية حقوق الإنسان. وأشارت التقارير إلى ما يقدر بـ ٤٠ ألف جريمة اغتصاب أثناء الحرب بين البوسنة والهرسك، بينما تعرضت ما يراوح بين ٢٣ ألف إلى ٤٥ ألف سيدة ألبانية للاغتصاب في العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩ عند اندلاع الصراع في صربيا. وفي راوندا أفاد مسح أجري هناك بأن ٣٩٪ من النساء تعرضن للاغتصاب أثناء الإبادة الجماعية، بينما أفادت دراسة أخرى بأن امرأتين من كل ثلاث تعرضن للاغتصاب أصبن بمرض الإيدز، بينما أفادت ١٩٪ من النساء اللواتي خضعن للدراسة في بوروندي بأنهن تعرضن للاغتصاب.

وللأسف لا تشكل هذه الانتهاكات حالة استثنائية حيث تردنا مثل هذه المعلومات المروعة من كل المناطق التي تشهد صراعاً أو نزاعا، ويجب أن لا ننسى أن كل من هذه البيانات تشير إلى انسانة تعاني – امرأة تحتاج إلى الدعم اللازم للشفاء والتعافي وللعودة والانضمام إلى عائلتها ومجتمعها. وما تزال كل الناجيات يعانين من التمييز ووصمة العار والتي تزيد من الألم والمعاناة التي مررن بها.

ومن المتعارف عليه الآن أن العنف الجنسي أثناء وبعد الصراعات يمكن تجنبه ومنعه ويجب معالجته. وبالرغم من توفر شتى أنواع الممارسات الجيدة، إلا أن الممارسات الخاصة بالتصدي لمثل هذا العنف لا يتم تطبيقها بالدرجة والنطاق اللازمين، وهناك حاجة ماسة لإرادة سياسية وقيادية أكبر لضمان استجابة أكثر فعالية لهذا النوع من العنف.

وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات وقائية حاسمة تتراوح من منع التجارة بالأسلحة الخفيفة إلى حماية النساء خلال سعيهن لإستلام امواد الغذائية و لجمع الحطب، ومن تصميم ملاجئ ومخيمات آمنة إلى الترويج لأسس الحكم السليم وسيادة القانون. وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات حاسمة في فرض القانون الذي يحارب الاضطهاد الجنسي والاستغلال.

ويسعى صندوق الامم المتحدة للسكان إلى ضمان وجود اخصائيين واخصائيات في العناية الصحية مدربين على تقديم العلاج الطبي ومزودين بكل الأدوية والمعدات والمواد اللازمة. وتتضمن العناية المناسبة الناجيات توثيق حالات الهجوم، وجمع كل الأدلة الجنائية، وتقديم فحص طبي كامل، إضافة إلى علاج الإصابات والأمراض المحتملة، بالإضافة إلى إجراءات منع الحمل في الحالات الطارئة والوقاية بعد التعرض لحماية النساء من الحمل غير المرغوب ومن الإصابة بمرض الإيدز ومتابعة العلاج. يجب أن نحصل على برنامج لتطبيق رزمة الخدمات الأولية الخاصة بخدمات الصحة الجنسية (وهي مجموعة من النشاطات المتعارف عليها دولياً يجب أن تطبق بشكل منتظم من قبل كوادر مدرب) ويجب كذلك أن يتاح المجال بشكل أوسع أمام الناجيات ليحصلن على الخدمات القانونية والنفسية الاجتماعية.

يشكل العنف الجنسي أحد أكبر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان خطرا على الأمن البشري

ومن القضايا غاية في الأهمية والتي ينبغي الانتباه لها في هذه الظروف هي تدريب الكوادر الطبية وقوات الشرطة والأمن والقضاة والمحامين وقوات حفظ السلام وكوادر المنظمات الإنسانية على تحديد حالات العنف هذه والاستجابة لمعالجتها، كما من الضروري أن تعمل كل هذه القطاعات معاً على خلق أجواء تمنع من وضع المرأة في موقع الضحية وتدعم كل الناجيات من العنف. وما لم يتم تحسين الأوضاع الاقتصادية في الحال بعد

اسكندر ديبسي/الأمم المتحدة

الصراعات وفتح المجالات أمام النساء لعيش حياة كريمة، سيستمرن في إحساسهن بأنهن ضعيفات ومتعرضات دائماً للاضطهاد سواء على صعيد العائلة أو على صعيد المجتمع ككل. وهناك حاجة أيضاً إلى زيادة عدد النساء القياديات في مجتمع يحكمه الرجال وخاصة في مجالات الأمن والشؤون الإنسانية وذلك لضمان معالجة احتياجات النساء وتطلعاتهن.

واليوم، للأسف، تعاني معظم المقترحات لمعالجة العنف الجنسي في فترات الصراع وبعدها من عدم إقبال الجهات الممولة على تمويلها – والنساء هن من يدفعن الثمن. ولزيادة الوعي وإتخاذ إجـراءات أكثر متانة، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية الأوروبية وحكومة بلجيكا إلى تنظيم الندوة الدولية عن العنف الجنسي في المناطق التي تـدور فيها صراعـات وتلك الخارجة من صراعات في يونيو/حزيران ٢٠٠٦. وقد جمعت هذه الندوة التي استمرت لثلاثة أيام اكثر من ٢٥٠ مشارك من ٣٠ دولة إضافة إلى رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ونشطاء حقوق الإنسان وباحثين، ووزراء حكومات، واطباء وكوادر عاملين في منظمات انسانية، ونـواب، وممثلين عن المحكمة الجنائية الدولية، ومسؤولين في الجيش والشرطة، وأعضاء من وكالات إعلامية - اجتمعوا جميعاً لتبادل الخبرات والاستراتيجيات وإنشاء لجنة منبثقة تعمل على وضع نهاية للعنف الجنسي في الدول التي مزقتها الحروب.

وفي اليوم الأخير للندوة، تبنى الممثلون نداء بروكسل للعمل، وحـددوا ٢١ خطوة، تبدأ من إنهاء الحماية التي يحتمي خلفها الجناة إلى تطوير وتمويل خطط العمل الوطنية وتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية

والمجتمع المدني لوضع قضة العنف الجنسي ضمن أولوياتها في كل جهودها الإنسانية والتطويرية وحفظ السلام في الدول المتأثرة بالصراعات .

تم اتخاذ خطوات هامة في العديد من الدول المشاركة في الندوة. ففي ليبيريا أعلنت القوات الوطنية آلية تدعى خطة العمل الوطنية للعنف ضد المرأة وهي آلية تنسيق فعالة ربطت بين حكومة ليبيريا والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصالح لعدد من القطاعات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية تم تبني تشريع جديد يوسع تعريف الاغتصاب والعنف الجنسي ويعزز الإجراءات العقابية.

ولكن للأسف، ومنذ عقد هذه الندوة، استمر الوضع الأمني والسياسي في دارفور بالتدهور، فالنساء والفتيات ما زلن يعشن في ظروف اضطهاد غير مقبولة، بينما ما زال المجتمع الدولي يحاول بذل المزيد من المساعي لإنهاء معاناتهن، وما زال الوضع في دارفور يعتبر صرخة ألم للمجتمع الدولي ليقوم بدمج آليات منع العنف الجنسي والحماية والعناية منه في كل جوانب المساعدات الإنسانية. ويذكرنا هذا الوضع بالاهمية القصوى للعمل ضمن مبادرات مشتركة ودمج الجهود اكثر من العمل المنفرد المتوازي. وبدأت اليوم عدد من وكالات الامم المتحدة في العمل معاً لتركيز جهودها في محاربة العنف الجنسي و جمع الجهود للحصول على استجابة دقيقة وجماعية وفعالة لهذه القضية.

آمل أن يلقي هذا العدد الخاص من نشرة الهجرة القسرية الضوء على أهمية وضرورة التعامل مع العنف الجنسي كجريمة، وكحالة إنسانية طارئة وتحدي كبير يواجه كل جهود التنمية. وبعيداً عن كونه قضية هامة، فإن العنف الجنسي هو مؤشر خطر على انتهاك الأمن الإنساني. وكما توضح المقالات في هذا العدد، يرتبط هذا العنف بشكل وثيق باحالات الحصول على المساعدات الغذائية، وجمع الوقود ومرض الإيدز. وبالرغم من أنه يؤثر بشكل مباشر على النساء والفتيات إلا أنه يؤثر أيضاً على الأولاد والرجال ويدمر النسيج العائلي والاجتماعي. وستسهم معاقبة الجناة في إعادة الثقة في النظام القضائي. وسيوفر منع هذا العنف التكاليف الناتجة عن عدم التساوي بين البشر ليتم استخدامها في إعادة بناء الأوطان.إن خفض نسب العنف الجنسي في كل الدول المتأثرة بالحروب يشكل علامة حقيقية على الشفاء الوطني.

ثريا أحمد عبيد وكيل الأمين العام والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١. www.unfpa.org/emergencies/manual/2.htm
٢. راجع الغلاف الخلفي

يرحب صندوق الأمم المتحدة للسكان ونشرة الهجرة القسرية بأي مساعدة يمكنكم تقديمها في توزيع هذا العدد من النشرة

الرجاء عدم التردد في الترويج لهذا العدد من النشرة والمتوفر على الإنترنت على العنوان: www.hijra.org.uk/sexualviolence.htm. وإذا كنت ترغب في الحصول على أعداد النشرة المطبوعة و/أو توزيعها على شركائك أو أعضاء منظمتك - باللغات العربية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو الفرنسية - فالرجاء عدم التردد في الاتصال بنا على البريد الإلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk

فتاة في الثالثة عشرة من عمرها تعرضت للاغتصاب من قبل مجموعة من المسلحين في انتظار المعالجة في إحدى العيادات الصحية في غوما شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أغسطس ٢٠٠٦

التحالف العالمي ضد العنف الجنسي

أرماند دي ديكر

يجب أن يعمل السياسيون وممثلو المجتمع المدني معا في السعي للوصول إلى حلول لعقاب العنف الجنسي.

سيتطلب منع العنف الجنسي والاستجابة له جهودا بعيدة المدى ومتعددة القطاعات تركز على المخاوف الاقتصادية، والصحية، والقانونية، والنفسية الاجتماعية، والأمنية للسكان المتأثرين به، كما يعتبر التعاون على كافة المستويات أمراً حيوياً وهاما لتحقيق أية نتائج مرغوبة.

وعلى ضوء ذلك، قررتُ إشراك بلجيكا على المستوى الميداني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن منخرطون منذ عام ٢٠٠٤ انخراطا نشطا في برنامج مبتكر مدته أربعة أعوام [see box] بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وقد اعترف الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، بأن الطريقة الشمولية للبرنامج ونجاحه في تأمين التعاون الفعال بين المؤسسات الدولية المتعددة المنخرطة والمنظمات غير الحكومية المحلية في عام ٢٠٠٦ كان إنجازاً مدهشاً، وقد قدم مساهمة مادية شخصية دليلا على دعمه للبرنامج. وإنني آمل بكل صراحة أن يشجع هذا البرنامج المبادرات المماثلة له في الدول الأخرى.

ومن أجل المساعدة في بناء الوعي أقدمت بلجيكا على الاشتراك في تنظيم المؤتمر الدولي في شهر يونيو ٢٠٠٦ حول "العنف الجنسي في النزاع وما بعد النزاع" بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية الأوروبية. وتبع هذا المؤتمر ندوة في شهر ديسمبر ٢٠٠٦ في الأمم المتحدة في نيويورك حول العنف الجنسي في ليبيريا. وستقوم بلجيكا بتمويل عدد من الندوات الأخرى حول العنف الجنسي خلال عام ٢٠٠٧ لتمكين أكبر عدد ممكن من الدول من تقديم خطط عمل وطنية.

وأود أن تؤدي بنا هذه الندوات إلى تحالف عالمي حقيقي ضد العنف الجنسي في النزاع، وهو الأمر الذي من شأنه تعبئة الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الأمنية الإقليمية والمنظمات الدولية مثل الإتحاد الأفريقي، وبنوك التنمية الإقليمية، والمجلس الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والاتحاد البرلماني الدولي.

وفي عام ٢٠٠٧ ستحصل بلجيكا على مكان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالتالي فهذه فرصة لضمان أن يحوز قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ حول "المرأة، والسلام والأمن" على الانتباه المطلوب. فالقرار رقم ١٣٢٥ يؤكد تأكيدا هاما على دور الذي يجب أن تلعبه المرأة على جميع مستويات صنع القرارات، وفي منع النزاعات وإدارتها وفضها وفي عمليات السلام. وسنعمل أيضا على ضمانة أن قضية منع العنف الجنسي ستكون على جدول الأعمال أثناء مناقشة ولايات عمليات حفظ السلام.

وفي مستهل هذا العام الجديد، ومن التقاليد أن أتمنى مستقبلا أفضل للجميع، أود أن أعرب عن أملي في أن نعمل سويا لنحرز تقدما حقيقيا على حياة الملايين من النساء وفي إعطاء معنى حقيقي لمفهوم "المسئولية عن الحماية" كما تم مناقشته في قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥.

أرماند دي ديكر هو وزير التعاون التنموي البلجيكي.
www.diplomatie.be للمزيد من المعلومات، البريد الالكتروني Francoise.Gustin@diplobel.fed.be

انظر دعوة بروكسل للتحرك على الغلاف الخلفي
٢. www.africa-union.org
٣. /www.undp.org/partnerships/rdb
٤. www.coe.int
٥. http://ec.europa.eu
٧. www.ipu.org

برنامج مكافحة العنف الجنسي والجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يهدف البرنامج الذي مدته أربع سنوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تزويد الناجيات من العنف الجنسي الجنساني بالدعم الطبي، والنفسي الاجتماعي، والاجتماعي الاقتصادي، والقانوني الذين هم بأمس الحاجة إليه. والبرنامج الذي تموله الحكومة البلجيكية والذي يتم تنفيذه بالاشتراك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، قد تلقى دعم ومشاركة وزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، ووزارة شئون المرأة في الكونغو، وتسع وكالات تابعة للأمم المتحدة، والموظفين الموحدين بما فيهم

الجيش والشرطة الكونغولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية التي لها باع في تناول العنف

الجنسي. والمشروع يخدم نحو ٢٥ ضحية من ضحايا العنف الجنسي.

Belgian Development Cooperation .be

وسينجز المشروع الذي تبلغ ميزانيته ٧,٨ مليون يورو (٩,٧ مليون دولار) الفعاليات التالية:

- جمع المعلومات الخاصة بالعنف الجنسي بين النساء والشباب والأطفال وتحديثها، وإنشاء أنظمة معلومات لتسهيل عمليات جمع المعلومات وإجراءات التحليل

تجنيد الزعماء السياسيين والعسكريين والدينيين للتعاون في عمليات تعبئة المجتمع، وزيادة وعيه، وتعزيز الموقف التفاوضي للجماعات المستضعفة

- تعزيز البنية التحتية الطبية في أنحاء المقاطعات الثلاث المستهدفة بتقديم العقاقير، والتجهيزات، والمعدات، وبتدريب العاملين في الصحة على الاستشارة النفسية الاجتماعية وعلاج العواقب الطبية للاغتصاب

- بناء القدرات التقنية واللوجستية لمراكز إعادة التأهيل الخاصة بالناجيات من عمليات الاغتصاب

- تعزيز شبكات الوصول في المجتمعات البالغ عددها ١٥٠ لتمكينها من التحديد الأفضل للناجيات وخدمتهن وللمساعدة في بناء قدرات العائلات، وأعضاء المجتمع، والأطراف الأخرى لدعم الناجيات

- إنشاء الدعم القانوني بإعداد مسودات للقوانين القوية لمعاقبة المعتدين وتقديم المساعدة القانونية للضحايا وعائلاتهم

- تبسيط عملية إعادة دمج الناجيات في مجتمعاتهن من خلال التدريب على محو الأمية والمهارات.

انظر www.unfpa.org/emergencies/symposium06/docs/report_6december.pdf للمزيد من النقاشات حول البرنامج.

المسؤوليات الدولية

يان إيغلاند

لقد انتشر الاغتصاب أثناء الحروب انتشارا شاسعا والآن يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات واسعة طويلة الأمد لمكافحة هذه الجريمة.

لقد ارتكبت الجيوش، والميليشيات، والرجال المسلحون، والحكومات والجهات غير الحكومية، والجيران، والزعماء الموثوق بهم، والرجال المتصدرين سدة السلطة جميعهم أعمال عنف ضد النساء والفتيات في أوقات النزاعات والنزوح. وبالرغم من أن الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والعبودية الجنسية، والبغاء القسري، والتعقيم القسري، والإجهاض القسري، والحمل القسري تعد جرائم في ظل القوانين الدولية والمحلية، إلا أن الجناة يرتكبون هذه الجرائم دائما ويتمتعون بحصانة كاملة، والمجتمع الدولي لا يبذل أقل القليل لحماية النساء والفتيات من هذه الأعمال الشائنة علما بأننا نعلم ما هي الأشياء التي يمكن أن تساعد على إحداث تغيير.

المنع

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نصبح أكثر جدية حول قضية منع الاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي، فمعظم أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات في النزاعات ترتكبها الجماعات المسلحة والسكان المحليين. لذلك يجب على الحكومات أن تفرض الانضباط على كوادرها العاملة لديها، ويجب على كل الجماعات المسلحة احترام المبادئ القانونية الدولية التي تُحرِّم استهداف المدنيين.

وتماما كما يلعب منفذو القانون دورا أساسيا في ردع العنف الجنسي في المجتمعات الأكثر استقرارا، فإن

مجموعة من المتمردين المسلحين شمال كاغا في جمهورية إفريقيا الوسطى، ديسمبر ٢٠٠٦

جهات حفظ السلام لها دورا هاما في حماية المدنيين في مناطق الصراعات. وبما أن العنف الجنسي يستخدم في معظم الأحيان كسلاح حربي، يجب إذن اعتبار العنف الجنسي أنه تهديدا وشيك للسلام والأمن، ويجب أن يحفز ويحث على تقديم استجابة فورية بتقديم الحماية الجسدية والأمن. وإلى هنا يجب إعداد ولايات عمليات حفظ السلام بهذه الطريقة لضمان الشكل الصحيح من الانخراط في المواقف المحددة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية الأخرى لضمان أن هذه الاعتبارات ستعزز كل عمليات حفظ السلام والعمليات المتعلقة بها.

وللأسف فإن الطواقم الإنسانية والعاملون في حفظ السلام – والجيش والمدنيين على حد سواء – كانوا مسئولين عن ارتكاب أعمال عنف واستغلال جنسي، وهذا الأمر غير مقبول. يجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على أعلى معايير السلوك في عملها. ويجب على أولئك الذين يحضرون لتوفير الحماية والمساعدة أن ينئوا بأنفسهم عن أي شكل من أشكال الاستغلال والإساءة الجنسية للسكان، وأن يكونوا مسئولين عن سلوكهم إذا انتهكوا قواعد السلوك.

إن إجراءات الردع داخل وحول المخيمات قد تكون مؤثرة، مثل عمل دوريات لطرق جمع حطب الوقود، وتقديم وقود بديل للطهي وتحسين مستوى الإضاءة. وربما يساعد دعم التفويض الاقتصادي للنساء من خلال مستويات المعيشة المحسنة وبناء المهارات أيضا من خلال زيادة دخل الأسرة وتقليل التعرض للاغتصاب خارج المخيمات.

الاستجابة المناسبة

بالإضافة إلى منع العنف الجنسي في المقام الأول، يجب على المجتمع الدولي وأعضائه الأفراد أن يتخذوا خطوات جادة للرد بشكل مناسب عند وقوع أعمال العنف الجنسي. ويجب على الحكومات أن تدرب الشرطة والجيش والقضاة والمجتمع والزعماء الدينيين. ويجب عليهم إصدار القوانين لحماية الناجين من العنف الجنسي، وأن يحافظوا على سيادة القانون وتحقيق العدالة.

ويجب القضاء على الحصانة – المنتشرة في أماكن كثيرة جدا. لقد صنفت المحكمة الجنائية الدولية الاغتصاب، والعبودية الجنسية، والبغاء القسري، والحمل القسري، والتعقيم القسري على أنها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. ولقد بدأت التحقيقات في انتهاكات محتملة للقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا ودارفور.

وفي معظم الأحيان يستمر المجتمع الدولي في رفض العنف الجنساني على أنه نتيجة حتمية للحروب، في السودان على سبيل المثال، على الرغم من أن الحكومة (بعد تعرضها لضغط هائل من المجتمع الدولي) لم تعد تنكر أن هناك عمليات اغتصاب في دارفور، إلا أنها ترفض الاعتراف بحجم هذا الاضطهاد، أو الاعتراف بأن الاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي تستخدم كأسلحة في الحروب ضد السكان المدنيين. وفي معظم الأحيان حرم هذا الموقف الناجين من حق الوصول للعلاج، حيث أن الأشخاص الذين تحلوا بالشجاعة وطلبوا العناية الطبية أو قدموا شكاوى للسلطات ضد عمليات الاغتصاب تعرضوا للتحرش وحتى الاعتقال. ويتم التعامل مع النساء الحوامل من غير المتزوجات على أنهن مجرمات، وهن بذلك يقعن ضحية العمل الأول من العنف ومرة أخرى يقعن ضحية عندما تعتقلهن الشرطة وتعاملهن بوحشية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي زرتها في بداية شهر سبتمبر ٢٠٠٦، ينتشر العنف الجنسي ضد النساء والفتيات انتشارا كبيرا، والحصانة تقريبا مضمونة لمرتكبي هذه الأعمال. وفي سنة ٢٠٠٥ تم تسجيل أكثر من ٢٠ ألف حادثة اغتصاب في مقاطعة واحدة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعدد الحقيقي يتجاوز ذلك بلا شك. وعند زيارتي لعيادة بانزي في مقاطعة ساوث كيفو، التقيت بعض الناجين من العنف الجنسي. وأخبرتني إحدى السيدات كيف أنها احتجزت لأكثر من أسبوع موثقة الأيدي والأرجل وكيف أنها اغتصبت مرارا وتكرارا على يدي جماعة من الرجال المسلحين، وقد فقدت القدرة على استعمال يديها بسبب شدة إحكام المرابط. وحكاية هذه السيدة ليست أسوء الحكايات القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد تمكنت من طلب العلاج في العيادة، وهي إحدى منشأتين في البلاد ويوجد بها طبيب واحد متدرب على إجراء العمليات الجراحية لإصلاح الناسور والصدمات البدنية الخطيرة الأخرى التي تترك علامة على الناجين من عمليات العنف هذه. وفي معظم الأحيان لا تتلقى تلك السيدات والفتيات أي رعاية طبية.

والأسوأ من ذلك لا يتم معاقبة أي من مرتكبي تلك الأعمال العنيفة، ووعدت تلك النساء أنني سأرسل قصصهم من المعاناة إلى العالم وبدأت بحث كل سلطة التقيتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية – من الرئيس كابيلا وحتى سلطات المقاطعة التي التقيتها في مقاطعات كاتانغا وايتوري وساوث كيفو – لوضع حدا لعهد الحصانة التي دمرت أساس النسيج الاجتماعي للبلاد.

مساعدة الناجين

وحتى لو تم اتخاذ كل هذه الإجـراءات الوقائية والعقابية – واتخاذ إجراءات أكثر منها، فإن القضاء على الاغتصاب كليا في النزاعات لن يتحقق. لذلك يجب تخصيص الموارد لعلاج الناجين من أعمال العنف هذه، ويجب أن يضمن الناجون الوصول إلى الرعاية الطبية بما فيها الوصول للأدوية التي يمكن أن تمنع الحمل ونقل فيروس الايـدز. ويجب توفير الطواقم الطبية المدربة لإجراء العمليات الجراحية المعقدة الضرورية للئم الجراح التي يحدثها العنف الجنسي.

يجب أن يمتد الدعم المقدم للناجين ليتجاوز مجرد العناية بجراحهم الجسدية، حيث يحتاج الكثير من النساء والأطفال استشارات نفسية حساسة من الناحية الثقافية للتعامل مع الأثر النفسي للعنف الجنسي. وفي غالب الأحيان تكون هناك حاجة لتدريب الناجين وذلك لمساعدتهم على تعلم كيف يدعمون أنفسهم بطرق جديدة، حيث أنهم يطردون من منازلهم ومجتمعاتهم في معظم الأحيان. وهناك حاجة أيضا لنشر الوعي داخل المجتمعات كي يتلقى الناجون، بما فيهم الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب، المساعدة بدلا من نبذهم.

وتدعم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الاستجابة المنسقة حيث يُجمع مقدمو الرعاية الصحية والشرطة والطواقم الأمنية الأخرى والأطراف القانونية/العدلية والمجتمع المحلي (بما فيهم الرجال) على نحو منتظم للتخطيط لبرنامج متعدد القطاعات لمخاطبة العنف الجنساني. وتنص المبادئ التوجيهية الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الحد الأدنى من مجموعة الفعاليات التي يجب تنفيذها من المراحل الأولى لحالة الطوارئ. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية وغير الحكومية والأشخاص المعنيين أن يقدموا لهذه المبادئ التوجيهية الدعم الذي تستحقه.

إن النساء والفتيات اللاتي تأذين من النزوح أو تأثرن بالنزاع يستحقون انتباهنا ودعمنا، ولا يمكن لأي جهة أو جماعة أن تقدم ذلك بمفردها حيث أن هذا العمل يتطلب جهدا مشترك.

يان إيغلاند هو وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق إغاثة الطوارئ. للمزيد من المعلومات، الاتصال على البريد الالكتروني: burns@un.org.

١. www.humanitarianinfo.org/iasc/content/subsidi/tf_gender/gbv.asp

خلف جون هولمز في يناير ٢٠٠٧ يان إيجلاند في منصب وكيل الأمـين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وتنسيق إغاثة الطوارئ http://ochaonline.un.org/webpage.asp?Site=usg

قضية عاجلة وطارئة للصحة العامة ولحقوق الإنسان

مانويل كاربالو

بالرغم من تفشي مشكلة العنف الجنسي في معظم المجتمعات، خصوصاً في حالات الاضطرابات الإجتماعية، إلا أنها تشكل إحدى قضايا الصحة العامة وحقوق الإنسان التي يمكننا لعب دور كبير في التصدي لها وتحقيق النتائج الإيجابية في وقت قصير.

نظراً لموقعي في سراييفو كمستشار للصحة العامة لمنظمة الصحة الدولية أثناء حرب البوسنة، فقد رأيت فقط مجموعة صغيرة مكونة من حوالي ٤٠ ألف سيدة وفتاة أو أكثر تعرضن جميعهن للاغتصاب. لكني أتذكر أن شعرت بالدوار عندما رأيت مدى الضرر الجسدي والصدمة النفسية التي يعاني منها هؤلاء النساء والفتيات وما زلن كذلك. وأتذكر أيضاً وبشكل مؤلم عدم توفر إلا القليل من المساعدة المقدمة لهن، وكم كان واضحاً محدودية تأمين العلاج والعناية إلى حد ما في ذلك الوقت، وكم كان المجتمع غير مستعد لدرجة مؤسفة لإغاثة هؤلاء الأفراد. ورأيت كذلك عدداً من الرجال والأولاد الذين تعرضوا للاغتصاب أيضاً، لذا يجب أن لا ننسى أبداً ان الرغبة في إذلال والإضرار بالآخرين بشكل مؤلم من خلال ممارسات العنف الجنسي لا تقع دائماً على النساء أو تقتصر عليهن فقط.

عندما يقوم المجتمع الدولي باتخاذ خطوات مناسبة في الوقت المناسب فإنه قد يحقق الكثير من النتائج لمنع العديد من الجرائم – وخاصة العنف الجنسي – التي تحدث في أوقات الحرب. البوسنة ورواندا كانتا أمثلة مخزية عن تأجيلنا الجماعي في اتخاذ خطوات حاسمة في الوقت المناسب وإحجامنا عنها، ودارفور ما زالت كذلك. وهناك أيضاً العديد من الحالات الأخرى حول العالم نعرف أن العنف الجنسي فيها يمارس بشكل يومي محطماً الأجساد والعقول. ولا يقتصر العنف الجنسي على أماكن النزاعات، حيث تشير الإفادات في منطقة جنوب شرق آسيا إلى أن العديد من النساء هناك اللواتي نجون من إعصار تسونامي تعرضن للعنف الجنسي إثرها. وقد أصبح واضحاً بأن هناك شيء في الفوضى والتشويش الإجتماعي تعقب كل أنواع الكوارث الإنسانية التي تفتح الباب أمام عالم أمراض العنف الجنسي.

خطوات للأمام

يجب ان يدرك المتبرعون وشركاء المشاريع التنفيذية بشكل واسع حجم وطبيعة العنف الجنسي في الكوارث، ويتأكدوا من أن هذا الوعي منعكس في كل المشاريع الإنسانية والتطويرية، ويجب ان يبقى المنع بالإضافة إلى الرد هما من الأولويات. نادراً ما تعكس الإمتيازات بين الإغاثة والتطوير الحقيقة والاستجابة للنزاع والكوارث الطبيعية، ويجب أن تكون مصممة دائماً لمشاريع إعادة البناء والتطوير للعقول طويلة الأمد. ولا يجب أبداً أن ننسى بأن العنف الجنسي لا يتوقف عند إتفاقيات السلام؛ فمخيمات اللاجئين ليست هي

> إن اهتمامنا الرئيسي يكمن في الحفاظ على الكرامة الإنسانية وحفظ التماسك الاجتماعي

دائماً الملاجئ الآمنة التي نحب ان نتصورها كذلك. وقد نجح الإغتصاب والإعتداء الجنسي والإستغلال في إثارة التشويش في أي مكان يعاني من غياب التنظيم وانعدام الأمل، مما يضعف قدرة الناس على التحرك للأمام ليخرجوا من الكارثة ويتوجهوا إلى إعادة البناء.

لا يتوقف التحدي الواقع أمام نداءات المجتمع الدولي عند التمويل فقط، بالرغم من أنه بدون تمويل لا يمكن إنجاز إلا القليل، بل أن هناك أهمية أكبر تدعو المجتمع إلى إعداد أنظمة تمنع وترد على العنف الجنسي في كل من برامج الإغاثة والتنمية. ولا يجب أن يوافق المتبرعون على تمويل المشاريع التي لا تتضمن نشاطات تعالج مشكلة العنف الجنسي بشكل واضح، إضافة إلى أنه لا يجب على الوكالات الإنسانية عدم الاهتمام في دخول أي حقل دون اتخاذ خطوات تضمن وجود أعمال لمنع تحدي العنف الجنسي والرد عليه.

وللقيام بهذا بشكل أفضل، فإننا نحتاج إلى دليل أكثر تفصيلاً حول الممارسات الطبية والنفسية التي تقدم بأفضل شكل وتحت تلك ظروف. وقد تم إنجاز الكثير إلا أنه ما زالت هناك حاجة للمزيد من البحث حول أفضل الطرق للتدخل لمنع العنف الجنسي بالإضافة معالجة نتائجه. وفي هذه الأثناء يجب أن نُشجع الزعماء والمجتمعات المحلية لتعمل مع مجموعات الرجال والجيش والآخرون لتوضيح إمكانية بل ضرورة منع العنف الجنسي. ويجب ان لا يتم نشر قوات حفظ السلام وكوادر مشاريع الإغاثة الإنسانية، بشكل خاص، دون أن يدركوا ويتدربوا على سبل منع وإدارة العنف الجنسي. هؤلاء الأطراف هم قوة هامة بالفعل في المعركة ضد العنف الجنسي، ولكنهم إذا لم يكونوا مستعدين بشكل جيد جداً وحصلوا على الإشراف المناسب فقد يصبحون بسهولة جزء من المشكلة.

وبالإضافة إلى دراسة أفضل الطرق في منع حوادث العنف الجنسي والرد عليها في مخيمات النازحين، يجب أيضاً أن نتقن طرق التبليغ عن حالات العنف الجنسي لنتمكن من تطوير قواعد للبيانات- مع احترام سرية وخصوصية الضحايا - لنتمكن من تحديد المشاكل بطرق تساعدنا على تحشيد الدعم المحلي ودولي.

وأخيراً، يجب أن نتذكر بأن ما يهمنا هو حفظ الكرامة الإنسانية والتماسك الإجتماعي. وفي الوقت الذي يعتبر فيه ضحايا العنف وسوء المعاملة الجنسية هم أكثر تعرضاً للأذى والضرر، إلا أن المعتدون أنفسهم في حالة سيئة من الفساد، والإمكانية لإعادة البناء الإجتماعية وتطوير مجتمع متماسك هم من الامور التي لا تتلقى أي اهتمام. وسواء كنا نعمل في مجال العناية الطبية أو المياه أو التصريف، أو الطعام والتغذية، او الملاجئ أو أي نوع آخر من مشاريع الكوارث، يجب أن نواجه وبشكل منظم ومنتج تحديات العنف الجنسي.

مانويل كاربالو هو المدير التنفيذي للمركز الدولي للهجرة والصحة www.icmh.ch، البريد الإلكتروني: mcarballo@icmh.ch

الاتحاد الأوروبي: نهج استراتيجي

ليف فرانسين

قام الاتحاد الأوروبي بتطوير سياسات وأدوات تتعامل مع العنف الجنسي –بشكل مباشر وغير مباشر– في فترات الصراع وبعدها. وتتضمن هذه السياسات الهامة من هذا المنطلق: حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتعاون الإنمائي، والإعانة الإنسانية إضافة إلى سياسات منع الصراعات.

يحدث العنف الجنسي للأسف في أوقات السلم والحرب وفي المجتمعات كافة، إلا أن نسبة استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب آخذ في الازدياد الأمر الذي أقره الاتحاد الأوروبي، والذي تمت إدانته بشكل كبير حيث يتخلله انتهاك أساسي صارخ لحقوق الإنسان.

تدعم المعاهدات الأساسية للاتحاد الأوروبي التزامه بالحقوق الرئيسية، حيث يملك الاتحاد التزاما دوليا ينطبق لا على مواطني الاتحاد فقط، بل ينطبق على دول العالم الثالث أيضا. وينعكس هذا الالتزام من خلال توافق الآراء الأوروبية حول التنمية، لذا فإن إطار العمل الجديد حول علاقة الاتحاد بالدول النامية مبني على مبادئ تشمل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحكم السليم والعدالة وسيادة القانون. وبينما تعد المبادئ الأساسية ضرورية، إلا أن العمل الفعال يتطلب تعريفات أكثر تحديدا واستجابة ملموسة. ومن الجدير ذكره أن العنف الجنسي لا يصيب كافة المجموعات السكانية بشكل متساو حيث يغلب ارتكاب هذا النوع من العنف ضد النساء بينما يشكل كل من الفتيان والفتيات مجموعة مستضعفة عرضة له.

عدم المساواة بين الجنسين

تعاني المرأة في معظم أنحاء العالم من التمييز القانون ضدها الذي تمارسه السلطات القضائية المحلية، بينما تعاني الأغلبية العظمى من النساء التمييز في حياتهن اليومية. هذا ويؤدي فشل المجتمعات في تبني مبادئ المساواة بين الجنسين –والأهم من ذلك الفشل في تطبيق هذا المبادئ– إلى خلق بيئة معيارية تعيق التعامل الصارم مع قضية الاعتداء الجنسي.

قام الاتحاد الأوروبي بتبني هذه المبادئ حيث تلتزم المفوضية الأوروبية بمحاربة كافة أشكال عدم المساواة بين الجنسين. وربما يتطلب تطبيق هذه المبادئ تغييرا في المواقف على المدى الطويل، إلا أنه تم إحراز التقدم من خلال وضع حقوق ثابتة وقانونية، إضافة إلى إجراءات فعالة أخرى. هذا ويقوم الاتحاد –الذي لا يملك سلطة فرض المعايير خارج حدوده– بعكس هذه المبادئ من خلال علاقات مع دول العالم الثالث، ومن خلال برامج الإعانة الخارجية التي يديرها. ويشير توافق الآراء الإنمائي إلى أن توفير الخدمات في حقل الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق هو أساس تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تعمل مديرية المفوضية العامة للتنمية على رفع مستوى الوعي العام بقضايا المساواة الجنسية والتعاون على تحسينها، ومن أجل تقديم إطار عمل سياسات أوروبية أكثر قوة وتماسكا من أجل التعامل مع أوضاع النساء اللواتي يتواجدن في مناطق الصراعات وما وراءها. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ الذي يدعو إلى إعطاء المرأة دورا أكبر في سياسات منع الصراعات وعمليات السلام. هذا وكانت المفوضية قد تعهدت المفوضية الأوروبية بمتابعة هذا القرار، وطرح القضية على المنتديات الدولية الملائمة جميعها، إضافة إلى أنها ستقوم أيضا بتشجيع الدول الشريكة في التنمية، إن أمكن، على وضع خطط وطنية من أجل تطبيق القرار. وكان الاتحاد قد أخذ على عاتقه التزاما إضافيا من أجل زيادة نسبة تشغيل النساء في المؤسسات العسكرية والمدنية وفي عمليات السلام والعمليات الإنسانية أيضا.

يعكس هذا إيماننا الراسخ بأنه لا يجب النظر للمرأة في مناطق الصراعات على أنها ضحية وحسب، بل يجب النظر إليها على أنها طرف يجب دمجه في كافة عمليات منع الصراعات وحفظ السلام وعمليات المصالحة. حيث يشكل منح المرأة المساواة في الحقوق القانونية، وفي الوصول إلى الموارد والمساواة في حقل التأثير السياسي، متطلبا أساسيا من أجل مكافحة الظلم الذي تعنيه بما في ذلك العنف الجنسي.

لو كلان العالم مثاليا، لكان الأطفال محميون من الدمار والعنف الجنسي الذي تجلبه الحروب، إلا أن عددا كبيرا من الأطفال لا يتمتعون بهذا النوع من الحماية. لذا، ومن أجل تحسين أوضاع هذه المجموعة الضعيفة، قام مجلس الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٣ بتبني إرشادات حول حاجات الأطفال في موقف النزاع المسلح، حيث تتعامل هذه الوثيقة مع المشاكل التي تواجه الفتيات إضافة إلى أشياء أخرى. هذا وتعمل المفوضية حاليا على وضع اتصالات جديدة حول حقوق احتياجات الطفل في التعاون التنموي.

مشاريع وبرامج التنمية

هناك مجموعة من الأدوات الشاملة يمكن أن تعزز دور الاتحاد الأوروبي في المساعدة التي يمكن أن يقدمها والتي يقدمها حاليا عن طريق تمويل المشاريع والبرامج من أجل تغيير الأوضاع على أرض الواقع.

يتم توزيع معظم التمويل التنموي الذي يوفره الاتحاد الأوروبي على أسس دولية أو إقليمية ثنائية. وتلعب ورقات الاستراتيجيات الدولية دورا هاما في تحديد أولويات القطاعات والنشاطات، حيث يتم وضعها بالتعاون مع عدد من القطاعات شرط أن تكون الدول المستقبلة هي القائدة لهذه العملية. ونقوم بتشجيع الدول النامية الشريكة على طرح مسألة برامج العنف الجنسي والمفاوضات مع الجهات المانحة لضمان إدماج الاستراتيجيات الوطنية في البرامج.

ستغطي دورة البرمجة يتم التفاوض عليها حاليا مع دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢١٣، هذا ويحتوي العشر الأخير من صندوق التنمية الأوروبي على ٢٣ مليار يورو قياسية. هذا وكان قد تم بذل جهود مشتركة (الظرف أ) لتحديد المناطق والقطاعات البؤرية في برمجة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إضافة إلى التمويل المرن (الظرف ب) من أجل

تغطية الأحداث المفاجئة وحالات الطوارئ. ويحتوي آخر تمويل من قبل صندوق التنمية الأوروبي على حوافز معينة من أجل تشجيع الحكم السليم، حيث يتم توزيع التمويل على الدول التي أثبتت جدارتها في مجال التقدم بالحكم السليم، والذي يشمل تعريفه الحكم الاجتماعي. لذا، يمكن أخذ البرامج التي تتعامل مع العنف الجنسي بعين الاعتبار عند دراسة أهلية الدول لاستلام التمويل.

تطبق اللجنة سياساتها من خلال "استراتيجيات موضوعاتية" بالإضافة إلى التمويل الثنائي: حيث تشكل إحدى هذه الاستراتيجيات المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان التي توفر حوالي ١٠٠ مليون يورو للمنظمات غير الحكومية من أجل القيام بأعمال في ثلاثة حقول: العدالة وإرساء الديموقراطية، ومنع التعذيب، وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب. وتوجد هناك استراتيجية أخرى تسمى باستراتيجية " الاستثمار في الموارد البشرية" (٢٠٠٧-٢٠١٣)، يتخللها تمويل المقترحات الخلاقة التي تهدف إلى إيصال خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والميزات التعليمية والصحية وأعمال المساواة بين الجنسين.

المعونة الإنسانية

تنشط المفوضية الأوروبية أيضا في مجال التعامل المباشر مع قضايا العنف الجنسي في مناطق الصراعات من خلال سياسة المعونة الإنسانية، حيث تدير المفوضية من خلال المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية التابع لها، الإغاثة للأشخاص الأكثر عوزا في مناطق الأزمات خارج حدود الاتحاد الأوروبي. وكان التمويل الذي تم صرفه للأعمال الإنسانية في أكثر من ٦٠ دولة قد وصل إلى ٦٥٢ مليون يورو سنة ٢٠٠٥.

تنجم معظم الأزمات الإنسانية إما عن الصراعات أو الكوارث الطبيعية، ويذهب الدعم الأوروبي إلى تشكيلة واسعة من نشاطات الإغاثة العاجلة بما فيها حماية للمجموعات المستضعفة في مناطق الحروب وتقديم الدعم النفسي. يتم توجيه الأموال الشركاء العاملين بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، وحركة الصليب الأحمر/ والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية. ويضم شركاء المفوضية منظمات عدة لها علاقة في محاولة منع حدوث العنف الجنسي في مناطق الصراعات أو في التخفيف من آثاره مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف و مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و منظمة إنقاذ الطفولة.

يتركز قسم كبير من جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها المفوضية، على الأشخاص الذين تم إجبارهم على مغادرة منازلة والعيش في مخيمات كلاجئين أو نازحين. وكما تمت الإشارة إليه في مقالات عديدة، فالمرأة والأطفال معرضون لخطر العنف والانتهاك الجنسي، حتى من قبل العاملين في المخيمات، لذا تشجع المفوضية شركاءها على تفحص العاملين لديها، وتوفير التدريب المناسب، وأخذ إجراءات صارمة تجاه ألئك الذي استخدموا نفوذهم من أجل الحصول على الجنس. وعلى الرغم من صعوبة استئصال هذا النوع من الممارسات في أوضاع الأزمات، إلا أن المفوضية قادرة على خفض نسبة من هذه الممارسات من خلال تعاونها مع الوكالات ذات الخبرة ومن خلال تطبيق نهج صارم وعلني.

حلول قانونية وسياسية

هناك حاجة للتعليم ورفعة مستوى الوعي حول الحقوق الأساسية المرتبطة بقضايا الاختلاف الجنسي، إلا أنه لا يجب نسيان حقيقة أن العنف الجنسي أمر غير مقبول بتاتا. فمن المؤكد أن عدد الأشخاص الذين يقومون بهذه الممارسات دون أن يدركوا الخطأ الذي قاموا بارتكابه، هو عدد ضئيل للغاية. فعادة ما تكمن المشكلة الأساسية في ثقافة الإفلات من العقوبات القانونية خصوصا في أوضاع الصراعات التي انهار فيها تطبيق القانون وتوقف القضاء في عن العمل. يملك الاتحاد الأوروبي سلطة محدودة للغاية في حقل القانون الجنائي -حتى أن هذه الأمر يرجع للحكومات الأعضاء في الاتحاد، وليس للاتحاد نفسه- الأمر الذي يحول دون سيطرة الاتحاد على الجريمة في دول العالم الثالث. إلا أن الاتحاد يمارس نفوذه في دعم الجهود الدولية، حيث يقوم بدعم المحكمة الجنائية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة من أجل إنهاء واقع الإفلات من العقوبات والتأكيد على تنفيذ العقوبات الملائمة. هذا ويتبع الاتحاد سياسة " عدم التسامح إطلاقاً" مع مماسات العنف الجنسي التي ترتكبها قوات حفظ السلام، أو جهات نافذة أخرى، في أوضاع الأزمات.

يجب أيضا ذكر السياسات الأوروبية التي تهدف إلى منع الصراعات، فمع أن إيقاف الحروب ليس مماثلا لإنهاء العنف الجنسي، إلا أنه يحول دون خلق بيئة أزمات يمكن أن تنتشر فيها هذه الممارسات. وكانت المفوضية الأوروبية قد أصدرت اتصالات حول منع الصراعات سنة ٢٠٠١، والذي أبرز الحاجة إلى التعرف على الصراعات المحتملة، كما أنها حثت على تبني نهج دمج السياسات، وتوجيه المساعدات الخارجية تجاه الإجراءات التي تعزز انبثاق بيئة سياسية إيجابية في الإقليم أو الدولة ذات العلاقة.

يعد العنف الجنسي قضية متعددة الجوانب، مما حدا بالاتحاد الأوروبي لتطوير استجابة متعدد الجوانب أيضا، كما تم عرضه في الاستراتيجيات والأدوات المشار أليها أعلاه. وكلما زاد اتحادنا في مواجهة جوانب القضية المتعددة، كلما زاد مستوى تقدمنا في محو هذا المرض الاجتماعي.

تشغل ليف فرانسين منصب مديرة وحدة التنمية الإنسانية والتماسك الاجتماعي والتوظيف، إدارة التنمية العامة.

بريد إلكتروني: lieve.fransen@ec.europa.eu

أمثلة ملموسة على العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي:

- ٥,٧ مليون يورو لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تحت بند ميزانية الأمراض الناجمة عن الفقر، للمساعدة في التقليل من نسبة تعرض النساء والفتيات لعدوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في زيمبابوي.
- ٧,٢ مليون يورو تحت المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل رفع مستوى الوعي العام ومن أجل تعزيز النظام القضائي في جمهورية الكونغو الديموقراطية.
- ٤٤٠ ألف يورو من أجل دعم مشروع نفذته منظمة إنقاذ الطفولة من أجل تأمين خدمات الصحة الإنجابية الطارئة في غرب دارفور (بما في ذلك دعم النساء اللواتي تعرضن للاعتداء الجنسي).

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥

جاكي كيرك وسوزان تايلور

لقد كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (قرار مجلس الأمن ١٣٢٥) حول النساء والسلام والأمن، والذي أقر يوم ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦، أول قرارات مجلس الأمن التي تعترف تحديدا بآثار النزاعات، وخاصة العنف الجنسي، على النساء والفتيات. فما الذي حققه هذا القرار — وما هي حدوده؟

يقدم قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٤ إطارا مفيدا يمكن التطوير من خلاله وتحسين السياسات ووضع البرامج حول قضايا النوع والسلام والأمن والتنمية. والأهم من ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ يقدم منهاجا للمجتمع المدني لمطالبة حكوماتهم بالمساءلة القانونية ولنشر الوعي العام والوعي السياسي حول قضية العنف الجنسي في النزاعات وما هو أبعد من ذلك.

إن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ هو عبارة عن وثيقة مكونة من ١٨ نقطة تركز على أربعة مواضيع متشابكة:

- مشاركة النساء على كافة أصعدة صنع القرار وفي عمليات السلام
- شمل التدريب الجنساني في عمليات حفظ السلام
- حماية حقوق الفتيات والنساء
- تعميم المنظور الجنساني في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة

ويشجع قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، داخل كل من تلك المواضيع، على تحرك وكالات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والأمين العام، والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات المسلحة. والأهم من ذلك أن قرار مجلس الأمن يلفت الانتباه الدولي لقضية خاصة ويقدم أيضا إطارا سياسيا يوصي بتحرك الحكومات والمؤسسات الدولية.

وعند مطالبة القرار بحماية حقوق الفتيات والنساء، فإن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ يعترف بالأبعاد والاختلافات الجنسانية في حماية حقوق الإنسان في النزاعات وما بعدها، ويدعو "كل الأطراف المشتركة في النزاع المسلح لاتخاذ إجراءات خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني". وتشتمل هذه الإجراءات على ضمان احترام القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وحماية النساء والأطفال من الانتهاك الجنسي والعنف الجنساني ورفع الحصانة عن الجناة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب بما فيها جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني. ويركز قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على ضرورة رفع الحصانة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والاغتصاب، وخاصة عند إلقاء المسئولية على الحكومات عن منتسبيها من القوات المسلحة والشرطة المدنية. ويشدد القرار أيضا على الاعتراف بأن الاحتياجات الحماية للنساء والفتيات تتغير أثناء الانتقال من مرحلة النزاع إلى مرحلة ما بعد النزاع حيث أن حماية الشهود في المحاكم الدولية مهم مثل توفير الحماية بينما يكونوا في مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا.

الفجوات والتحديات

إن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لن يكون أداة سحرية لضمان الأمن والحماية لكل النساء والفتيات في النزاعات وما بعدها، حيث أن الأعراف الدولية وتنفيذها تعتبر محدودة بطبيعتها من حيث النطاق والأثر ولكنها تصبح كذلك خاصة في ظل عدم وجود آليات مراقبة داخلية. ويصعب قياس آثار أدوات السياسيات الدولية مثل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على حياة النساء والفتيات اللاتي يعشن في أجواء النزاعات ومراحل ما بعد النزاعات. لقد أبدت الكثير من الحكومات التزامات كبيرة والكثير منها اتخذت مبادرات لهذا الغرض، ولكن في ظل عدم وجود أي آليات للمراقبة والإبلاغ، فمن الصعب الوصول إلى الآثار الحقيقية. ومن الضروري دعم كلا من الأبحاث الكمية والنوعية التي تحدد المؤشرات القابلة للقياس.

وحتى في ظل وجود آليات التنسيق الحكومية، يوجد في غالب الأحيان فجوات في وضع البرامج والسياسيات بين الوكالات المختلفة في الدولة. وعلى المستوى المحلي تعتبر التحسينات في التنسيق بين المانحين حول المنع والحماية والاستجابة للعنف الجنسي للفتيات والنساء أمرا هاما جدا. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التنسيق أمرا هاما جدا عندما يكون التدخل عادة قصير الأمد ويشمل مجموعة منوعة من الأطراف في مواقع مختلفة.

وإذا فكرنا في القرار لاحقا بعد صدوره سنجد أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ يمكن صياغته بشكل أفضل، فهو لا يلفت الانتباه للآثار المتباينة للنزاع المسلح على النساء والفتيات من مختلف الأعمار والمواقف. فالقرار يشير إلى "النساء والفتيات" على أنهن كيان متجانس ويفترض أن لهن أشياء متشابهة من حيث التجارب والآراء وقابلية التأثر واحتياجات الحماية واستراتيجيات البقاء ودرجات القدرة على الاستعادة والقوة.

الأبحاث التي جرت مؤخرا ساعدت على توضيح بعض القضايا المعينة المتعلقة بقابلية تأثر الفتيات المراهقات وأبعاد النوع والعمر لاختلال القوى في ظروف النزاعات وما بعدها حيث يمكن أن تستهدف القوات المسلحة الفتيات بشكل خاص في العنف الجنسي وفي مخيمات اللاجئين/النازحين داخليا، ويمكن أن يكن عرضة للاستغلال على أيدي الناس الذين يفترض أن يعتنوا بهم، بمن فيهم قوات حفظ السلام، والعاملين في المجال الإنساني وحتى المدرسين. وهناك أيضا وعي متزايد حول التجارب الخاصة بالفتيات والشابات في القوات المتحاربة وأدوارهم المتعددة داخل مثل هذه الجماعات. وتشتمل التوصيات الخاصة بحماية الفتيات والشابات من العنف الجنسي على ضمان الفرص التعليمية التفويضية والمناسبة بالإضافة إلى زيادة الفرص لمشاركة الفتيات في صنع القرارات التي تتعلق بأمانهن.

القوة والتفويض

على الرغم من الفتيات والنساء يتعرض في معظم الأحيان لمخاطر العنف الجنسي والعنف الجنساني في ظروف النزاعات وما بعدها، إلا أنهن – صغيرات وكبيرات – لسن ضحايا فقط، حيث أن لديهن العديد من الهويات ومن خلال أدوارهن كأمهات، وربات أسر، ومحاربات، وناشطات سلام فهن في معظم الأحيان يظهرن قدرة رائعة على استعادة حياتهن والتكيف ومهارات البقاء. ومن الضروري أن تعترف كل الجهود المبذولة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي بذلك وألا تصورهم ببساطة كضحايا يائسات، فيجب على مبادرات الحماية أن تعترف بهذه الهويات المتعددة. وبدلا من تعزيز مفاهيم النظر للنساء والفتيات على أنهن مستضعفات بالفطرة، يجب

علينا أن نمنحهن القوة وأن ندعمهن ليتحركن وليؤكدن على حقوقهن داخل عائلاتهن ومنظماتهن ومجتمعاتهن.

إن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ يعتبر مبادرة إيجابية جدا ولكن هناك الكثير من الأشياء التي يجب أن نفعلها، حيث أن الاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي تمضي يوميا دون أن يعترض أحد سبيلها. لذلك يجب على صناع السياسيات والمزاولين والباحثين أن ينتبهوا أكثر للأسباب الرئيسية لهذا النوع من العنف وعلاقته بالمحددات الأشمل لعلاقات النزاع والسلطة. وهناك مخاطر من أن تنعزل البرامج التي تخاطب العنف الجنسي فقط عن الإجراءات السياسية الأشمل التي تخاطب منع وفض النزاعات وإعادة البناء. لذلك يجب أن يتم شمل العنف الجنسي والعنف الجنساني في التحليل الأشمل للسلام، والنزاع، والأمن، وإعادة الإعمار التنمية. إن العنف الجنسي والعنف الجنساني ينتهكان حقوق المرأة والفتيات ويعتبران حاجزا رئيسيا يحول دون مشاركتهن في عمليات بناء السلام والتنمية داخل أسرهن ومناطقهن ومجتمعاتهن.

الدكتور جاكي كيرك يعمل مستشارا في وحدة التنمية وحماية الشباب في لجنة الإنقاذ الدولية، وزميل أبحاث مع مركز مكغيل للبحوث والتدريس لشئون المرأة، مونتريال. البريد الالكتروني: jackie.kirk@mail.mcgill.ca.

سوزان تايلور تعمل موظفة باحثة في وحدة التنمية والنزاعات والسلام في مركز بحوث التنمية الدولية.
البريد الالكتروني: staylor@idrc.ca

١. www.un.org/events/res_1325e.pdf
٢. للمزيد من المعلومات عن المسئول عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ انظر www.peacewomen.org/un/UN1325/1325whoswho.html
٣. مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفل في المملكة المتحدة (٢٠٠٠) مذكرة للتطبيق وللشركاء التشغيليين حول العنف والاستغلال الجنسي: تجربة الأطفال اللاجئين في غينيا، وليبيريا، وسيراليون. www.savethechildren.org.uk/scuk_cache/scuk/cache/cmsattach/1550_unhcr-scuk_wafrica_report.pdf
٤. المجموعة العاملة لحفظ السلام والنوع ولجنة المرأة للاجئات والأطفال (٢٠٠٥) المراهقات المتأثرات بالنزاعات العنيفة: لم علينا أن نهتم؟ www.peacebuild.ca/upload/AdolescentGirls_eng.pdf

مسرح الحرب

بريجيت هولتسنر ودومينيك-كلير مَير

لقد عرض الكاتب المسرحي اليوناني يوريبيديس في إطار سرده لمصير نساء طروادة نصا للحرب الحديثة. من أطفال هيكوبا المقتولين. والعبودية الجنسية للبريسيس. وأندروماكي كفريسة حرب. وبوليزينا التي أحرقت كقربان. وكاساندرا التي اغتصبت وجُعلت خادمة الفراش للحاكم العسكري اليوناني أغاميمنون.[1]

هذا هو السرد المسرحي الأبدي للحرب حيث يتم الاستيلاء على أجساد الإناث وتشويهها وتخصيبها وإبادتها، ولكن الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية على مر العقود الأخيرة تحدث هذا النموذج النمطي لصورة المرأة كضحية وقدمت أدوارا أخرى لها، وهي الأنثى المحاربة، والفتاة المجندة، وحاملة السلاح، ومدبرة المنزل التي تُربي المحاربين، وحتى المرأة التي تعذب الآخرين. وتوازى هذا التقديم مع الظهور المؤخر لصورة إيجابية أكثر للمرأة، وهي المرأة صانعة السلام، والمرأة المفاوضة على الطاولة بعد فض النزاع، والناشطة السياسية التي تشترك في عمليات السلام. إن دور الوساطة القديم الأزل الذي تولته المرأة في نطاق العمل الخاص يجري انتقاله إلى نطاق العمل العام، فقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ يقدم للعالم امرأة جديدة.

لقد عقدت وكالة التنمية النمساوية مؤتمرا في فيينا في شهر أبريل ٢٠٠٦ كان عنوانه "بناء السلام، تفويض المرأة. استراتيجيات النوع لإنجاح قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥"، وقد قيَّم المؤتمر القدرات الممكنة لهذه المبادرة لإعادة توزيع علاقات السلطة التي تراعي المنظور الجنساني.

وأشار المتحدثون إلى الصور الثلاث هذه، وأكدت إليزابيث رين، وزيرة الدفاع الفنلندية السابقة، على أن النساء لا يطلبن الثأر ولكنهن يردن التأكد من أنه قد تم لفت الانتباه إلى معاناتهن بطريقة جدية. وشجبت رينيت ونتر، نائبة رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، فكرة أن المرأة هي ملك للرجل. ووصفت ستيللا سابيتي من مركز فض النزاعات في كامبالا العمل مع الرجال المحاربين في أوغندا الذي يؤدي بهم إلى التصالح مع أعمالهم السابقة. ووبخت إغبالي روغوفا من شبكة نساء كوسوفو إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو لتعزيزها للمجتمع الذكوري بإقصائها للمرأة عن المحادثات التي دارت حول الحالة النهائية للإقليم. وشددت بينيدا مبو، وزيرة الثقافة السنغالية السابقة، على ضرورة فصل الدين عن الدولة حيث أن التصوير الديني للمرأة تعبر عن التحيز للذكور، وأنه يجب على الحكومات مناصرة مبادئ المساواة بين الجنسين. وحددت أيرين فرويدنشوس-رايكل، المدير العام للتعاون التنموي في وزارة الخارجية النمساوية، مجالا لشبكة الأمن البشري لتعزيز قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

وتساءلت جودي البشرى عن مفهوم "النساء" المستخدم في نص القرار، حيث أن تعميم النساء دون الاعتراف باختلافاتهن يفترض وجود برنامج عام للنساء ويصعب تعريفه وتحديده. ووضحت أوسنات لوبراني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في براتيسلافا بالأمثلة مبادرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط، بالاستفادة من الحركات النسائية المحلية للسلام. وأكدت ممثلات الجهات المانحة من سويسرا والدانمرك على ضرورة تعميم المنظور الجنساني في المشاريع والبرامج في الدول التي تكتنفها النزاعات.

إن تغيير أدوار الجنسين أثناء النزاع يمكن أن يُفوِّض المرأة ولكن جميع أدوارهن التي تزداد في عمليات صنع القرارات في الأسر والمجتمع لا تثبت استدامتها عندما يعود السلام ليحل. وتواجه النساء المحاربات احتمالات التهميش والتمييز لأنهن انتهكن الصورة النمطية لجنسهن، ولا يحصلن جميعهن على تعويضات عن الإساءة الجنسية أو النفسية التي عانين منها.

لقد ساهم الحاضرون البالغ عددهم ٣٠٠ شخص في التوصيات التي من شأنها تعزيز وتقوية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، واستنتج المتحدثون والمشاركون أن:

- إذا لم نتمكن من تحسين وضع المرأة في أوقات السلم، فإننا لن ننجح في تحقيقه في أوقات الحرب.
- إن منع النزاعات يبلغ نفس أهمية بناء السلام في مواقف ما بعد النزاعات، حيث أن المنع الفعال يتطلب حكما رشيدا، ونظام عدالة يؤدي وظيفته، واحترام فعال وتطبيق لحقوق الإنسان.
- بينما يستلزم تطبيق العدالة معاقبة منتهكي حقوق الإنسان، فالأمر يعتمد أيضا على المداواة، والحقيقة، والمصالحة، والتسامح، ويمكن للتقاليد والطقوس المحلية المساهمة في عملية المصالحة هذه.

- من المهم الاعتراف بأن الحدود الفاصلة بين من هو الضحية/الجاني/الحامي لا تكون واضحة في معظم الأحيان.

- من المهم جدا دعم الإعلام لإرسال رسائل السلام.

لقد فتح قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الأبواب ولكن القرار وتلميحاته لا تُفهم فهما جيدا. فهناك ضرورة للذهاب إلى ما وراء الوعي والدفاع لتعزيز العملية السياسية وإشراك الأطراف المحلية والوطنية والدولية، بما فيها منظمات المرأة.

بريجيت هولتسنر (brigitte.holzner@ada.gv.at) تعمل مستشارة للنوع التنمية ودومينيك-كلير مَير (dominique-claire.mair@ada.gv.at) تعمل مستشارة في فض نزعات وبناء السلام لوكالة التنمية النمساوية. يمكنكم الاطلاع على معلومات أكثر حول المؤتمر وعلى عرض فيديو للأحداث على الموقع التالي: www.ada.gv.at/view.php3?f_id=9021&LNG=en&version.

١. رسم رينيت ونتر المتحدث في المؤتمر هذا الصورة موازاة لحرب طروادة.
٢. انظر المقالات السابقة التي كتبها ؟؟
٣. وزيرة الدفاع الفنلندية السابقة، ومعاونة سابقة للأمين العام للأمم المتحدة، وإحدى مؤلفين – هي ورئيسة ليبيريا الحالية إيلين سيرليف-جونسن – نشرة UNIFEM التجديدية المرأة، والحرب والسلام.
٤. أنشأتها حكومة سيراليون والأمم المتحدة، واتهمت ١١ عضوا كبيرا في الأحزاب السابقة المتحاربة في البلاد بتهم ارتكاب جرائم حرب. www.sc-sl.org
٥. www.humansecuritynetwork.org

Austrian Development Cooperation

العنف الجنسي: سلاح الحرب

كيتي توماس

يترك العنف الجنسي آثارا جسدية ونفسية واجتماعية طويلة الأمد

عادة ما تكون الإصابات الناجمة عن القتال ظاهرة، حيث يتم تفضيلها ومعالجتها أولاً حتى تشفى في نهاية المطاف، بينما من الممكن لأحداث العنف الجنسي أن تترك أضرارا جسدية بالغة الخطورة إضافة إلى الجروح الداخلية، وعلى الرغم من خطورة هذا النوع من الإصابات الجنسية إلا أن احتمال علاجها ضئيل جدا بالمقارنة مع الإصابات التقليدية، حيث أن كتيبات التدخل في أوضاع الطوارئ نادرا ما تذكر عمليات ترميم المهبل كجزء من عمليات التدخل الجراحية على الرغم من أنه تم الاعتراف بأن العنف الجنسي يستخدم بشكل دوري في الحروب. فلو أخذنا الكتيب الخاص بمنظمة أطباء بلا حدود (١٩٩٧) للاستجابة الطارئة على سبيل المثال، لتمت ملاحظة أن عدد الصفحات التي تتعامل مع العنف الجنسي لا يتعدى الصفحتين من أصل ٣٨١ صفحة.

ولا تشكل البالغات من النساء الفئة الوحيدة التي تتعرض لهذا النوع من العنف، حيث أن الأطفال أيضا يتعرضون للعنف الجنسي مما يخلف إصابات داخلية مروعة. أما إذا تم النظر إلى الدول التي حدثت بها عمليات بتر للأعضاء الجنسية الخاصة بالإناث، ستتم ملاحظة أن العنف الجنسي ضد هذه الفئة من الإناث يمكن أن يسبب تمزقا شاملا للأجزاء الخارجية والداخلية للعضو للمهبل.

عادة ما تترك النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي المرتبط بالصراعات دون عناية طبية أو جراحية بالرغم من التمزق الداخلي الذي نجم عن هذه الأعمال، بينما تعاني العديدات منهن من تمزق النواسير المثاني المهبلية إضافة إلى أضرار دائمة في الرحم والمهبل إضافة إلى احتمال إصابتن بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. أما إذا كانت الخدمات الطبية متاحة، فعادة ما يطلب من النساء والفتيات شرح كيفية تعرضهن للعنف الجنسي وأعراض الإصابة، الأمر الذي يزيد من الألم النفسي لديهن.

يترك العنف الجنسي آثارا واضحة على الصحة العقلية مقارنة بأنواع العنف الأخرى، فعندما يمارس العنف شخص آخر يمتلك قوة أكبر من الضحية، سواء كانت بالعدد أو بسبب استخدام السلاح، فإن الأذى الناجم عن الإصابة يصاحبه صدمة ناجمة عن الشعور بالعجز، أضف إلى ذلك أنه في حالة العنف الجنسي، فإن صميم الضحية يتعرض للانتهاك وليس الجسد وحسب. هذا وعادة ما تظهر على النساء اللواتي كن تعرضن للاغتصاب أعراض القلق والتوتر الشديد والألم، مما يجعل القيام بأعمال عادية والتفاعل مع الآخرين أمرا صعبا. وفي نفس السياق، فإن النساء التي تعرضن للعنف الجنسي يعانين من درجات توتر مرتفعة جدا، واحتمال مرورهن بفترة مرض عقلي، إضافة إلى أن خطر انتحارهن يزيد بشكل حاد.

تقوم معظم المجتمعات بإلقاء اللوم على النسوة اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي، ونبذهن ومعاقبتهن، حيث أن هناك احتمال كبيرا في هذه المجتمعات أن تقوم عائلة المرأة أو الفتاة بالتبرؤ منها إضافة إلى أن المجتمع المحيط بها يقوم بإجبارها على المغادرة. حيث تزيد عدم المبالاة التي يمارسها كل من العائلة والمجتمع المحلي والمجتمع الدولي ككل من اليأس والاكتئاب الذي تعانيه الضحية. فالإناث اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، ينزلقن تحت الانطباع القائل بأن العالم ليس آمنا بالنسبة للمرأة، وحيث تستطيع المجموعات المتحاربة سواء كانت عرقية أم إقليمية على تفادي الاتصال بينها في مراحل ما بعد الصراع، إلا أن المرأة لا تستطيع تفادي جميع الذكور حولها. وبالرغم من أن الأنثى قادرة على التسليم فكريا بحقيقة أن ليس جميع الذكور سيحاولون الإضرار بها، إلا أنها مجبرة على تحمل الخوف والذكريات المخيفة كلما تفاعلت مع من حولها من الذكور، حيث يمكن لهذه العوامل أن تؤثر على قدرتها في التعامل مع البيئة المحيطة بها.

ومن الجدير ذكره أن الدعم الاجتماعي شبه معدوم تجاه ضحايا العنف الجنسي؛ ففي حين يتمتع الشخص الذي يحمل إصابات واضحة مثل أن تكون أحد أطرافه مبتورة بدرجة من الامتيازات والعطف، إلا أن الأنثى التي تعرضت لإصابة خطيرة جراء العنف الجنسي لن تتمتع بالقدر نفسه من العطف والتنازل لأن الإصابة عادة ما تكون مخفية، خصوصا وأن الخجل الذي تشعر به الضحايا يجعل من هذه الإصابات أمرا سريا يتم إخفاءه حتى عن النساء الأخريات.

يؤثر كل من نبذ المرأة وإهمالها على قدرتها في المشاركة في الحياة الاجتماعية وتربية الأطفال حيث أنها تحتاج للشعور بأن هناك مستقبلا آمنا ينتظرها، إضافة إلى أن قدرتها على تلبية احتياجات أطفالها اليومية الجسدية والنفسية ستتأثر بشكل كبير إثر تعرضها للعنف الجنسي. ويؤثر غياب هذه القدرة بدوره على نمو الطفل قدرته على التعايش مع البيئة المحيطة به وصحة العاطفية، إضافة إلى أن الصدمة لدى الأم تؤثر على نمو الدماغ لدى الرضيع في السنة الأولى من حياته، الأمر الذي يولد تكاليف صحية وتعليمية على المجتمع. ويعيش أطفال

مريم، ١٨ عشر عاما، مع طفلتيها التوأم في غرب دارفور. لقد تعرضت مريم للاغتصاب من قبل قوات الجنجويد عندما كان عمرها ١٦ عاما و حملت نتيجة الاغتصاب وولدت طفلتيها والذي يطلق عليهم "أطفال الجنجويد".

الأمهات اللواتي كن تعرضن للاغتصاب تحت خطر التعرض للأمراض العقلية والإهمال والاضطهاد.

يمكن أن يؤدي الاستخدام التكتيكي والمنظم للعنف الجنسي كأداة حرب -كما حدث في رواندا والسودان وسيراليون وكوسوفو وغيرها من الصراعات- إلى دمار اجتماعي، فبينما تتم ممارسة معظم أنواع العنف من أجل قتل العدو، تتم ممارسة العنف الجنسي من أجل التسبب بالإصابات البدنية والإذلال بالإضافة إلى تدمير مجتمع العدو. ويمكن أن تدوم آثار هذا النوع من الدمار الاجتماعي والثقافي الناجم جراء العنف الجنسي لأجيال عدة. فالضرر النفسي والمعاناة المستمرة لا يؤثران على الضحية وحسب، بل على أطفالها وعائلتها بنطاقيها المحدود المباشر والشامل، وعلى الحياة الاجتماعية ككل.

تنظر الكثير من الحكومات والميليشيات إلى المرأة على أنها عنصر ثانوي في المجتمع مما يحول دون توفير هذه الأطراف للعناية الطبية اللازمة لضحايا العنف الجنسي، ويجب على المجتمع الدولي أن لا يهمل هذا النوع من الإصابات البدنية الناجمة عن العنف الجنسي. وبالرغم من أن الحكومات الذي يسيطر العنصر الذكوري عليها لا تقلل بالضرورة من أهمية وقيمة المرأة، إلا أن هذه الحكومات تجهل مدى وعمق آثار العنف الجنسي على حياة النساء وعائلاتهن وحياتهن الاجتماعية.

الأولويات

يجب على الحكومات المحلية ومجتمع الشؤون الإنسانية الدولي العمل للحيلولة دون وقوع أحداث العنف الجنسي، وتوفير الاستجابة الملائمة في حال حدوثه، لذا، يجب على الأطراف ذات العلاقة اتباع التوصيات التالية وتطبيقها في مواقف الصراعات:

- يجب أن يتم إدراك أوضاع النساء والأطفال الحساسة في مراحل الطوارئ، ويجب إدراج الحاجة لإخلائهم وحمايتهم ضمن الأولويات الوطنية والدولية.
- يجب اعتبار الإصابات البدنية والآثار النفسية الناجمة عن العنف الجنسي أولوية في كل من مرحلة الطوارئ والمراحل التي تلي الصراعات. ويجب اعتبار العلاج أحد الأولويات العشر للاستجابة لحالات الطوارئ، إضافة إلى الغذاء والتغذية والحماية ضد الأمراض السارية.
- جمع المعلومات المتعلقة بحالات العنف الجنسي والإصابات الناجمة عنه ودمجها في بروتوكولات موحدة لجمع المعلومات تتم الإفادة منها على المناطق الحدودية والمخيمات.
- يجب على المجتمع الدولي التأكيد على وضع عقوبات عاجلة ومناسبة للحد من وقوع جرائم العنف الجنسي التي يتم ارتكابها أثناء الصراعات.

كيتي توماس طبيبة نفسانية متخصصة بالشفاء من آثار الصدمات النفسية، وهي تعمل في مركز الصحة العالمي، جامعة كيرتين للتكنولوجيا، بيرث، أستراليا.
www.cih.curtin.edu.au
بريد إلكتروني: Katie.thomas@curtin.edu.au

التحديات التي تواجه الحماية الفعالة

روز كيموثو

مع إدراك حقيقة أن العنف الجنسي هو أحد أسلحة الحرب وأحد انتهاكات حقوق الإنسان التي تستحق العقاب فمن واجب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية والمنظمات الإنسانية أن تقدم حماية أكثر فعالية للنساء والأطفال.

يقع الإلزام الرئيسي بحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي على عاتق الحكومات الوطنية، ومع ذلك تخفق الكثير من الحكومات في الوفاء بهذا الالتزام حتى أثناء أوقات السلم. ويبدو أن حقوق المرأة تتلقى حماية ضعيفة جدا حيث لا يتم الإبلاغ عن أغلب قضايا الاغتصاب والسجلات القومية لملاحقة العنف الجنسي والانتهاكات الأخرى لحقوق المرأة سيئة للغاية. وتتميز الكثير من الأنظمة العدلية، وخاصة في العالم النامي، بالتحقيقات غير الكافية ومعدلات اعتقال متدنية وإجراءات قضائية مجردة من الأحاسيس تجرم الناجين أثناء المحاكمة، وتؤيد العدول عن تقديم البلاغات.

لقد تم رفع دعاوى ضد العنف الجنسي في النزاعات كجريمة حرب على المستوى الدولي من قبل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا . وللأسف يوجد لدى كلتا المحكمتين، حالهما كحال المحاكم الوطنية الخاصة بهم، سجلات واهنة في ملاحقة قضايا العنف الجنسي. ويوجد لدى المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا، التي تأسست في عام ١٩٩٣، ٢٧ تهمة تتعلق بجرائم جنسية لصالحها، بينما توجد إدانة واحدة ناجحة في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا منذ ابتداءها في عام ١٩٩٤ بالإضافة إلى العشرات من القضايا المعلقة التي تشتمل على تهم بالعنف الجنسي.

بالرغم من أن منع العنف الجنسي والعنف الجنساني والاستجابة لاحتياجات الناجين هي الآن العناصر الرئيسية للكثير من البرامج الإنسانية، مع ذلك يجب على تلك المبادرات أن تقدم حماية حقيقية. وبعد مرور أحد عشرة عاما على نشر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للمبادئ التوجيهية الأولى حول حماية اللاجئات ، تظل جهود الوكالات الدولية مبعثرة ويتم تطبيق المبادئ التوجيهية ذاتها تطبيقا غير مستو في معظم الأحيان . وتتعرض فعاليتها في تلبية احتياجات الأمان والاحتياجات المتعلقة بالعدالة للناجين للخطر لأنها تعتمد على وكالات إنفاذ القانون المحلية وأحيانا على التقاليد الدينية والثقافية. ويبدو أن التمويل يتوفر خلال النزاع الفوري ومراحل ما بعد النزاع، ولا تشتمل الكثير من الخطط التنفيذية للوكالات على عمليات إعادة تأهيل وتكامل على المدة البعيد لمساعدة الناجين على إعادة تأسيس أنفسهم في مجتمعاتهم.

استراتيجيات العمل

يجب على الحكومات الوطنية أن تبذل المزيد لإصلاح الإطار التشريعي الوطني وتطبيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على حماية حقوق المرأة. وعلى الرغم من أن أكثر من نسبة ٩٠٪ من أعضاء الأمم المتحدة أقروا معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، يجب على الحكومات أن تقضي على التمييز وأن تمنح النساء الحماية كالمواطنين الكاملين والمتساوين – خاصة عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي. إن الحكومات المنبثقة عن النزاعات لديها فرصة الامتثال بالمعاهدات الدولية بينما تعيد تأسيس سيادة القانون من خلال المؤسسات والتشريعات الجديدة ومن خلال إقامة النظام القضائي ومؤسسات الإدارة العامة الأخرى.

وعلى المستوى الدولي، يجب على كل من المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا والمحكمة الجنائية الخاصة برواندا أن يسرعا من عمليات المقاضاة إذا أرادوا استكمال القضايا المعلقة قبل انتهاء ولايتيهما في عام ٢٠١٠. ويبدو أن إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية يقدم سببا أكبر للأمل فيما يتعلق بالمقاضاة الدولية. ويبدو أن المحكمة الخاصة لسيراليون تولت مهمتها فيما يتعلق بالعنف الجنسي بشكل جدي منذ بداية عملياتها في عام ٢٠٠٢ حيث كانت التحقيقات في العنف الجنسي والمقاضاة جزءا لا يتجزأ من فعالياتها. وهناك عشر تهم من أصل ثلاثة عشرة التي صدرت إلى اليوم تتعلق بجرائم العنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب والعبودية الجنسية والخطف والسخرة.

أما المحكمة الجنائية الدولية، التي تأسست عام ٢٠٠١، فهي تمثل خطوة هامة نحو إنهاء الحصانة الشائعة في قضايا العنف الجنسي، وبتجريم العنف الجنسي، فإن قانون المحكمة الجنائية الدولية يجسد مبادئ العديد من معاهدات وإعلانات الأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة. فهي تقديم أيضا إجراءات لتحسين التحقيقات وحماية الشهود الإناث – وهي نقاط ضعف أزعجت كل من المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا والمحكمة الجنائية الخاصة برواندا. ومع ذلك فإن المحكمة الجنائية الدولية لن تفي بوعودها إلا من خلال المقاضاة الناجحة.

إن الحصول على الحماية القانونية يعد أمرا صعبا في معظم الأحيان، والأصعب من ذلك بالنسبة للكثير من الناجين من العنف الجنسي هو العار المصاحب لهذه الجريمة، حيث أن العنف الجنسي هو الجريمة الوحيدة التي يتجه عندها رد فعل المجتمع في غالب الأحيان ليصم الضحية بالعار فضلا عن مقاضاة الجاني. والكثيرات من ضحايا العنف الجنسي، خاصة العنف الذي ينتج عن القوى المتحاربة – تنبذهم مجتمعاتهم ويصبحن غير صالحات للزواج ويعتبرن مصدرا للعار الأبدي على عائلاتهم. والكثيرات من الناجين يرحلن إلى بلدات ومدن أخرى دون دعم أو مهارات لكسب الرزق، ويلجئن إلى البغاء في معظم الحالات كمصدر لكسب الرزق. إن مفاهيم ومواقف الناس تأخذ وقتا طويلا لتتغير. لذلك من الضروري جدا أن تنفذ البرامج التي تخاطب العنف الجنسي عمليات توعية للمجتمع بالإضافة إلى تحسين سبل المعيشة الاقتصادية للنساء وخاصة الناجيات من العنف الجنسي.

روز كيموثو هي محامية تعمل على قضايا العنف الجنسي والعنف الجنساني بين اللاجئين والنازحين داخليا في كينيا، وأوغندا وتايلاند. البريد الالكتروني: wanguikimotho@yahoo.com.

١. /www.un.org/icty
٢. www.ictr.org
٣. تم تحديثه في عام ٢٠٠٣: www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/protect/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3f696bcc4
٤. إليزابث رين وإيلين جونسن سيرليف، المرأة والحرب والسلام: تقييم الخبراء المستقلين حول أثر النزاع المسلح على النساء ودور النساء في بناء السلام، ٢٠٠٢، UNIFEM www.reliefweb.int/rw/lib.nsf/db900SID/LGEL-5FMCM2/$FILE/unicef-WomenWarPeace.pdf?OpenElement
٥. /www.un.org/womenwatch/daw/cedaw
٦. /www.sc-sl.org
٧. www.icc-cpi.int

الناسور الناجم عن الاعتداء: الحق في الحصول على التعويضات

آرليتي بينيل وليديا كيمونتو بوسيري

عادة ما تتعرض النساء للعنف الجنسي، كجزء من استراتيجيات النزاع، باستخدام العصي والأسلحة وفروع الأشجار والزجاجات. ويتم تحطيم الأعضاء التناسلية للنساء بتعمد، حيث تكون أعضاء بعضهن محطمة بشكل دائم، وينتج عنها في أغلب الأحيان الناسور الناجم عن الإصابة. وكما هو الحال مع ضحايا التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة الأخرى، هناك إلتزام لإعادة النساء إلى أساليب الحياة الصحية قدر الإمكان وتعويضهن عن انتهاكاتهم.

والناسور الناجم عن الإصابة هو قناة غير طبيعية تصل بين المسالك التناسلية للمرأة أو الفتاة وبين أحد تجاويف أو سطوح الجسد الأخرى، ويكون سببها العنف الجنسي الذي ينتج عادة ولكن ليس دائماً في الأماكن التي تشهد نزاع أو ما بعد النزاع. وينتج الناسور عن تعرض النساء للاعتداء بشكل مباشرة، عادة من الاغتصاب العنيف، الاغتصاب الجماعي و/ أو الإدخال الإجباري للأجسام إلى داخل مهبل المرأة. وقد يؤدي الإغتصاب الوحشي إلى جرح الجهاز التناسلي والتسبب في تمزيق الأنسجة، أو ناسور، بين مهبل المرأة ومثانتها وفتحة الشرج أو كلها.

ويجمع الناسور الناجم عن الإصابة بين الصدمة النفسية والخوف ووصمة العار الذين يرافقون الإغتصاب، وهي نفس الأحاسيس التي ترافق خطر الحمل غير المرغوب فيه، إضافة إلى التعرض للإصابات المنقولة جنسياً، بما في ذلك مرض الإيدز، ناهيك عن انعدام فرص الزواج، أو العمل ضمن مجتمع أكبر أو المشاركة فيه. ولا تستطيع النساء المصابات بالناسور السيطرة على التدفق الثابت للبول و/ أو الخراج بسبب التسرب الحاصل، وفي أغلب الأحيان تتعرض هؤلاء النساء إلى الطلاق، كما يتم إقصائهن عن مجتمعاتهن ويعتبرن غير قادرات على العمل أو الاهتمام بعائلاتهن. وقد تشمل التعقيدات الطبية طويلة الأمد للناجون من الإغتصاب العنيف على هبوط الرحم والعقم والإجهاضات.

وقد لاحظ الكادر الطبي وجود حالات الناسور الناجم عن الإصابة في الدول التي تشهد النزاع وما بعد نزاع مثل بوروندي وتشاد وجمهورية الكونغو الديموقراطية والسودان ورواندا وسيراليون. وقد وصلت بلاغات عن حالات في بلدان أخرى مثل إثيوبيا، وغينيا، وكينيا، وليبريا، والصومال، وتانزانيا وشمال أوغندا. وعلى الرغم من ذلك، تبقى الأسباب الحقيقية خلف انتشار الناسور مجهولة. وعادة ما تكون عملية جمع البيانات صعبة في أماكن النزاع وما بعد النزاع لعدة أسباب منها خوف الضحايا بعد الهجمات ووصمة العار وقلة الوعي حول توفر خدمات لعلاج الناسور، وهذا نتيجة البنية الضعيفة للرعاية الصحية واستمرار الأوضاع غير الآمنة. ويؤثر غياب البيانات على قدرة المهتمين بالحصول على دراية كافية حول حقيقة المشكلة، والباحثون هم فقط من يستطيعوا أن يقرروا مدى وجود الناسور الناجم عن الإصابة بين أعداد النساء اللاتي وصلن على مراكز العلاج والعناصية الصحية.

في العديد من الحالات، يمكن للجراحين الخبراء الذي حصلوا على تدريب في معالجة الناسور إصلاح الضرر. وتبلغ التكلفة المتوسطة لجراحة الناسور وعناية ما بعد الجراحة للمرأة الواحدة حوالي ٣٠٠ دولار. ويجب أن تتضمن عناية ما بعد الجراحة للنساء نصائح خاصة بالصدمة النفسية التي تعرضن لها إضافة إلى العلاج الجسدي وإعادة التأهيل. ويأخذ الشفاء، خصوصاً من الجروح النفسية، بعض الوقت. فبعض النساء - وخصوصاً أولئك اللاتي تعرضت اجسادهم لدخول اجسام بالقوة إلى مهبلهم و/ أو فتحة الشرج - لا يستطعن الشفاء حتى بعد الجراحة المتكررة، فهذه الحالة تترك لهن جرح دائم.

عندما تصبح أجساد النساء ساحة للحرب، لن يكون للمحادثات حول إعادة البناء والمصالحة الوطنية أي معنى بالنسبة لأولئك المتضررين - أما بشكل مباشر أو غير مباشر - حتى يكون هناك اعتراف بالانتهاكات الخطيرة لحقوق النساء المتضررات، وحتى يُعاد بناء المجتمعات المتضررة، هذا إذا كان هناك احتمال لذلك. ويرمز الفعل العام لتدمير أجساد النساء إلى تمزيق النسيج الإجتماعي، مما يؤدي إلى تلف نسج العائلة، ويمكن أن يؤدي فقط إلى إثارة احساس انتقام ونزاع آخرين. وعند التفكير بشأن المسؤولية، فلا يمكن لأصحاب المصالح إهمال الظروف التي تعيشها تلك النساء اللاتي تتعرض أجسادهن لأسوأ أنواع عنف الحرب.

بروكسل والتعويضات

طلب نداء بروكسل للعمل - الذي وافق في الحلقة الدراسية الدولية حول العنف الجنسي في أماكن النزاع وما بعده في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ - من أصحاب المصالح "الاعتراف بحقوق الناجين وضمان سبل الوصول إلى التعويض المادية والرمزي، بما في ذلك التعويض المادي وإعادة التأهيل والاكتفاء وضمانات عدم تكرارهذه الظروف لكل الناجون" من العنف الجنسي. وتعتبر الإجراءات التعويضية هامة لإطمئنان النساء بأنهن يحملن حقوق المواطنين وأن انتهاك حقوقهن بالحصول على الحياة بل حياة سمتها الكرامة لا يمكن تجاهله.

ويبدأ التدخل الضروري الأول في إعادة الوظائف الجسدية للنساء من خلال معالجة الناسور ووقف السلس، هذا يعني أن دعم المعالجة يتمركز في تزويد الجراحة، بالإضافة إلى ضمان وجود عناصر مثل التخدير، ونقل الدم والكوادر المدربة. وفي أغلب الأحيان، يمكن استخدام نفس المصادر الجراحية المستخدمة في معالجة الناسور أيضاً في تنفيذ العمليات القيصرية والعمليات الروتينية الأخرى الضرورية لتخفيف عدم التوازن الناتج عن التمييز بين الجنسين في الوصول للرعاية الصحية والذي يؤدي إلى النسب العالية من وفاة السيدات أثناء الولادة. وتضمن هذا التدخل أيضاً زيادة الوعي في الجاليات المتأثرة حول توفر الخدمات العلاجية.

اما العنصر الثاني للتعويضات الذي نودي إليه في بروكسل هو التعويض. وحتى في الوقت الذي استمر فيه نشطاء حقوق إنسان وخبراء التأمين في وضع سعر للضرر الذي سببه التعذيب، والإغتصاب، وحالات القتل غير الشرعية والإنتهاكات أخرى، إلا أن التعويض في العديد من البلدان التي وجدت فيها مشكلة الناسور الناجم عن الإصابة هو أمر

غير محتمل. ولكن بالرغم من أن وزارات المالية لا تستطيع تحمل قيمة التعويض - وتراجع أصحاب المصالح في تقديم الدعم - إلا أن هذا لا يعني أن هذا المبدأ ليس مهماً للتصريح عنه بشكل دائم.

وفي غياب التعويض المادي، فإن التعويضات الرمزية تعتبر هامة. هل سنحصل نحن، كمتعرضين دائمين لإنتهاكات حقوق الإنسان "المعروفة"، على إعتذار من الحكومة إلى كل ضحايا الناسور والعنف الجنسي الخطير الأخرى، على وضع نحصل فيه على الحماية المفترضة للحقوق المنتهكة؟ أم أن ذكرى كل النساء اللاتي اعتبرت أجسادهن ساحات حرب بديلة، ستبقى لتذكر الناس أن مثل هذه الأفعال المخزية لا يجب أن تحدث مرة ثانية، ولتذكر النساء أنفسهم بأن حربهن لم تنسَ، ولتصور النساء كبطلات وناجيات من ألم كبير، ولتشريف النساء بدلاً من نبذهن ولومهن، وإيجاد مكان لهن في المجتمع يحصلن فيه على الاحترام؟

ثالث العناصر التعويضية في منظمة الدعوة من أجل العمل هو إعادة التأهيل على شكل خدمات طبية أو نفسية. عندما تأتي النساء إلى بعض مراكز المعالجة الحالية فإنهن يتمنين الموت بدلاً من الثقل الواقع على كاهلهن نتيجة لوصمة العار الثلاثية للإغتصاب والسلس ومن الناسور وإمكانية التعرض لمرض الإيدز. وتكمن المهمّة الأصعب في إستعادة الكرامة لهؤلاء النساء وإقناعهن بأن حقوقهن ستكون محترمة مستقبلاً. ويجب أن تكمن المهمة الصعبة نفسياً في تأهيل الضحايا في قلب التدخلات ويجب أن تكون متوفرة بشكل دوري - ليس فقط لأولئك الضحايا المستعدين للشهادة أمام لجان ومحاكم استقصاء الحقيقة.

وتتطلب منظمة الدعوة من أجل العمل تقديم ضمانات لعدم تكرار الحوادث، وهذا يتطلب إصلاح المؤسسات الذي تهدف لضمان احترام حقوق الإنسان، وخاصة، احترام النساء كمواطنات يحملن حقوق. ولابد أن يكون هناك نهاية إلى احساس الحصانة من العقاب ومعالجة هؤلاء النساء من احساس الغضب من الجرائم التي عانين منها. ويجب أن يتفهم قطاع الأمن (المنتظم وغير المنتظم) عقوبات ممارسة العنف التي تفرضها في هذه البيئة، بينما في أغلب الأحيان هم أكبر المعتدين.

ويجب أن يتوحد المجتمع الدولي في شجبه لأي دولة تخفق في السماح لجيشها المتورط في تنفيذ عقوبات الناسور الناجم عن الإصابة، على أعتبار أنه يشجب هذا النوع من التعذيب. ولا تستطيع مثل قوات الأمن هذه أن تقدم أي قيمة في مهمات حفظ السلام. ويجب اعتبار جنرالات القوات غير المنتظمة الذين يتسم رجالهم بأنهم مورطون في التعذيب الجنسي هم المسؤولون عن التعذيب، ويتحملون النتائج الإجرامية الدولية ذات العلاقة.

الطرق المستقبلية

يجب:

- أن تبحث اللجنة في أسباب وتأثير ومقدار الناسور الناجم عن الإصابة حتى تقدم دفاع فعال وتساعد في تخطيط التدخلات الفعالة
- تقديم الدعم للمستشفيات لتمكينهم من عرض الخدمات العلاجية المرتبطة بغرف عملياتهم، إضافة إلى الأجهزة التي يمكن أن تستخدم لتطوير الخدمات المقدمة للنساء، بما في ذلك العمليات القيصرية
- تصميم التدخلات التي تتضمن الوصول إلى سبل المعالجة وتحديد نسل المادة العكسية الفيروس وبرامج حماية الأسرة التي تهتم بالحمل غير المرغوب فيه
- شمل المعلومات الخاصة بالناسور ضمن مناهج كل الوحدات العسكرية وقوات حفظ السلام وقوات الشرطة
- توحيد ردود فعل الأمم المتحدة والوكالة الدولية الطارئة لتشمل الخدمات السريرية بما في ذلك الفحوصات الطبية المناسبة، وموانع الحمل للحالات الطارئة، وجراحة الناسور، والكوادر المؤهلة التي يمكنها أن تقدم خدمات الولادة والنسائية بشكل ماهر، والأجهزة الملائمة، والنصح والعناية النفسية
- توفير المصادر اللازمة لدعم الخدمات الصحية: عندما انطلق الاجتماع السنوي لوكالات الأمم المتحدة لعمليات استئناف المصالحات للبلدان الواقعة في أزمة، فإن برامج الصحة ستستلم أقل من ربع المصادر المطلوبة
- تطوير أنظمة المجتمع لتوثيق الأعمال الوحشية وإحالتهم لتخصيص الآليات القانونية الوطنية والدولية، مع وجود الناسور كدليل على ذلك
- العمل مع المجتمعات وأجهزة الإعلام لتغيير تصورات ومواقف الجاليات التي تثير وصمة العار والتمييز والإستثناء الذين تعاني منهم النساء المتضررات
- دعم منظمات الضحايا وتطوير البرامج لدمج النساء المتأثرات في جالياتهن وتبني أجواء تساعد الناجون من الناسور والأشكال الأخرى للعنف الناتج عن التمييز بين الجنسين.

في قلب المصالحة هناك فكرة تطوير الثقة المدنية، حيث يمكن لأولئك الذين انتهكت حقوقهم اعتبار أنفسهم كمواطنين يحملون حقوق. ويجب النظر إلى تمزق التوجه الداعي إلى معالجة احتياجات النساء بشكل متعمد في مرحلة نشوب الحرب كأحد الخطوات الأولى نحو المصالحة، نحو إصلاح المجتمع الذي مزقه الحرب والإختلاف السياسي، وإهمال هذا يقلل من تأثير التدخلات الأخرى.

دكتور أرليتي بينيل (pinel@unfpa.org) رئيس قسم الشؤون الصحية في صندوق الأمم المتحدة للسكان وليديا كيمونتو بوسيري (l.k.bosire@gmail.com) مستشار صندوق الأمم المتحدة للسكان.

للمزيد من المعلومات، راجع الناسور النسائي: نتيجة العنف الجنسي في أماكن النزاع www.acquireproject.org/fileadmin/user_upload/ACQUIRE/Publications/TF_Report_final_version.pdf

في عام ٢٠٠٣، تزعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الحملة العالمية لإنهاء الناسور، الذي يعمل في أكثر من ٣٥ بلد لمنع ومعالجة الناسور، ولمساعدة النساء على إعادة التأهيل ودعمهن بعد المعالجة. www.endfistula.org

إن دعمكم المالي وتبرعاتكم إلى حملة القضاء على الناسور ستساهم في رد الصحة والأمل وحس الكرامة للنساء اللواتي يعانين من هذا الظرف الصحي المؤلم. للتبرع عن طريق الإنترنت يجرى زيارة الموقع:

www.endfistula.org/donate.htm

مد يد العون للأطفال الذي ولدوا نتيجة الاستغلال والاعتداء الجنسي

لورين رامبل وسواتي ميهتا

قام الأمين العام للأمم المتحدة بإصدار استراتيجية لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسي الذي يرتكبه موظفو الأمم المتحدة، حيث تتضمن الاستراتيجية فقرة مثيرة للجدل تقترح أن يتم تقديم عينات الحمض النووي "DNA" لكافة موظفي الأمم المتحدة. إلا أن عدم تبني هذا المقترح قد يؤدي إلى ضياع فرصة تأسيس نهج يتمحور حول مصالح الضحايا.

تتفشى هذه المشكلة عادة في الأوضاع التي تستدعي الوجود المكثف لكوادر الأمم المتحدة كتلك التي يسود فيها الفقر والصراعات و/أو النزوح، حيث يجبر الفقر النساء والأطفال على ممارسة "جنس البقاء" الذي يعرف على أنه: ممارسة الخدمات الجنسية لقاء المال أو السلع أو لقاء الخدمات الحيوية. هذا وأظهر تقرير مشترك خلصت إليه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة ستة ٢٠٠٢ أنماط مأساوية للاستغلال الجنسي للأطفال اللاجئين من قبل عمال الإغاثة وقوات حفظ السلام في غرب إفريقيا ، حيث وثق التقرير ممارسات من قبل ٤٠ وكالة و٦٧ فردا قاموا بابتزاز الجنس لقاء مساعدات ضرورية للغاية. إضافة إلى أن ممارسات الاستغلال الجنسي التي قام بها أفراد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت قد تسربت ليتم إعلانها على مسامع أفراد المجتمع الدولي سنة ٢٠٠٥، إلا أن هذه الممارسات لم تنتهي حيث تستمر الأمم المتحدة في توثيق حالات استغلال جنسي يتم ممارستها ضد أطفال لم يتجاوز بعض الحادية عشرة من العمر، وتفيد الأدلة السماعية بأنه قد تمت ولادة آلاف الأطفال نتيجة لهذه الأعمال.

تتضاعف نسبة الأخطار التي يتعرض لها أطفال اللاجئين والنازحين (سواء انفصلوا عن ذويهم أو تم تركهم) حيث تزيد تعرضهم لخطر الانتهاك الجنسي والبغاء والاتجار بهم أو إجبارهم على الانخراط بالجيش إضافة إلى خطر تعرضهم للأمراض النفسية. هذا وتزيد أوضاعهم صعوبة حيث أن غياب شهادات ولادتهم داخل مخيمات اللاجئين والنازحين يحول دون حصولهم على خدمات العناية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى.

قامت منظمة الأمم المتحدة بأخذ خطوات فورية من أجل تعزيز آليات المحاسبة حيث قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتأسيس فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأزمات الإنسانية التي قامت بدورها بنشر تقرير في يونيو من سنة ٢٠٠٢ يحدد المبادئ الرئيسية لقواعد سلوك العاملين في المجال الإنساني . إلا أنه لم يتم التعامل مع هذه الآفة بشكل نظامي بعد، حيث لم تأخذ استراتيجيات الوقاية والاستجابة مصلحة الضحايا بعين الاعتبار، ففي ليبيريا مثلا، استدعت الحاجة إنشاء دار أيتام للأطفال الذين ولدوا من آباء منتمين لقوات حفظ السلام في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحدث أن تم وضعهم في دار للأيتام على الرغم من أن هذا النوع من العزل المؤسسي يترك آثارا سلبية محتملة على صحة الطفل ونموه. هذا وتم تغييب الأطفال الذين تمت ولادتهم نتيجة الاستغلال الجنسي عن مناقشات السياسات بالرغم من الآثار التي تتركها الظروف التي ولدوا خلالها على سلامتهم الصحية، حيث أنهم معرضون للنبذ الاجتماعي ورفض أمهاتهم لهم، وعدم تجنيسهم، والموت أيضا.

تركز سياسة الأمين العام بشأن تقديم الدعم لضحايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المنتسبين إليها على تقديم الدعم اللازم للضحايا الذي تم الاعتداء عليهم من قبل كادر عمل الأمم المتحدة أو الخبراء أو المتطوعين أو الشرطة المدنية أو المراقبين العسكريين أو وحدات حفظ السلام التابعة لها . هذا وتدعم الاستراتيجية حقوق جميع الأطفال الذين تمت ولادتهم نتيجة الاعتداء والاستغلال الجنسيين بموجب ما تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل ، إضافة إلى أنها توصي بالعمل مع الحكومات من أجل تعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الطفل -خاصة حق الطفل في معرفة أبويه وحقه في أن يقوما بالعناية به- وتوفير دعم على نطاق أشمل يضم جميع ضحايا العنف القائم على أساس نوع الجنس من أجل مكافحة وصم الضحايا بالعار والتمييز ضدهم. إلا أن هناك حاجة لجهود أكبر لفهم هؤلاء الأطفال بشكل أفضل، فهم أمهاتهم، الأمر الذي سيساعد على وضع استجابة ملائمة في حالات معينة.

هذا وتقوم الأمم المتحدة إذا ما تم تقديم إدعاء موثق بأن والد الطفل يعمل لديها، بتقديم المساعدة للطفل ووالدته أيضا، أو الوصي عليه لكي يتمكنوا من الوصول إلى الأنظمة القانونية الوطنية، أو العمليات الإدارية لدى المنظمة. وتطالب القواعد التي يتم تطبيقها على الموظفين بأن يقدموا نفقة لأطفالهم.

لذا فإن حصول الطفل على النفقة مرتبط بالتعرف على الأب/الجاني، إلا أن ما يحصل على أرض الواقع هو عدم مقدرة أو خوف الضحايا من إعلان هوية الجناة. هذا وعادة ما يكون الجاني قد غادر الدولة التي كان فيها بسبب التنقل المتكرر والمرتبط بطبيعة عمل معظم بعثات الأمم المتحدة مما يجعل من فرض مشاركة الجناة بالعملية القانونية أمرا شبه مستحيل، على افتراض أن هناك نظاما قانونيا عاملا في تلك الدولة.

قضية الحمض النووي

اشتملت مشاريع الاستراتيجية الأولية على مقترحات تنادي بتأسيس قاعدة بيانات شاملة تحتوي على عينات حمض نووي لكافة موظفي الأمم المتحدة لكي يتم استخدامها في ظروف محددة مثل التعرف على بقايا الجثث، أو عند وجود إدعاء بالأبوة بعد أن ثبت حدوث استغلال أو انتهاك جنسي و/أو عند وجود ادعاء بوقوع جريمة جنسية. وتتم حاليا مناقشة هذه المقترحات لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت الدول الأعضاء قد أعربت عن اهتمامها بهذه المقترحات وقامت بعض هذه الدول بطلب المساعدة من الأمم المتحدة للحصول على عينات الحمض النووي من مواليد ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بما يتوافق مع الإجراءات الوطنية لدعاوى نفقة الطفل في تلك الدول.

ومن المتوقع أن تتم مناقشة هذه المقترحات من قبل الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦، حيث تملك الجمعية سلطة تخول الأمين العام بإرساء قواعد تسمح له بالحصول على عينات الحمض النووي من كافة موظفي الأمم المتحدة، ويحتمل أن تقوم الدول التي تشارك في تقديم القوات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة بتبني إجراءات مماثلة يتم تطبيقها على العاملين في الأمم المتحدة أيضا.

يمكن أن تعيق المقاومة التي تواجهها المقترحات تبني هذه السياسة بالرغم من فوائدها المرادة والتي تهدف إلى حماية حقوق الأطفال بالحصول على النفقة الواجبة، والعمل على ردع أولئك الذين يتصرفون وكأنه لا عواقب لأفعالهم، ومن أجل تبرئة الأشخاص الذين تم اتهامهم

جنود من نيجيريا أثناء خدمتهم في سيراليون يذهبون إلى مناطق خدمتهم في ليبيريا عام ٢٠٠٣.

خطأ، ومن أجل ترميم مصداقية الأمم المتحدة. وتستند المقاومة في تبريراتها بالجدل حول فعالية هذه السياسة واحتمال انتهاكها لحقوق موظفي الأمم المتحدة.

يعتقد مؤلفو استراتيجية الحمض النووي بأن الجدل حول فعالية السياسة ناتج عن عدم فهم عملية استخدام الحمض النووي وعمليات أخذ العينات وتنفيذ الاختبارات ، ويحتمل أن المخاوف من الحصول على نتائج تطابق إيجابية خاطئة، وتلوث العينات ودس الأدلة تزيد من عدم الفهم لهذه السياسة. فالسياسة لا تطالب إلا بأخذ عينات كاملة من الحمض النووي من الأشخاص الذين تم الإدعاء بأنهم أباء المواليد ومن المواليد أيضا، إضافة إلى أنها تسمح بإعادة أخذ العينات حسب الطلب. وهذا ويتم حفظ العينات التي لم يتم اختبارها في ملف خاص ولن يتم أخذ أية معلومات عنها إلا إذا تم فحصها وفقا للظروف الثلاثة الآنف ذكرها. وفي حال كان هناك ادعاء بالأبوة، يتم تنفيذ فحص أبوة بسيط ودقيق تماما من أجل تأكيد هوية الأب، حيث لا يتم أخذ أية معلومات حساسة أخرى من العينة.

يعتبر الجدل المبني على حقوق الإنسان الدولية أكثر تعقيدا، حيث يركز النقاش بشكل رئيسي على حقوق وخصوصية الموظفين وتناسب مقترح الحمض النووي مع الضرر الذي يتم التعامل معه. وعلى المرء أن يتذكر بأن الحق في الخصوصية ليس مطلقا إضافة إلى أنه يجب موازنة حقوق الموظفين قبالة حقوق وواجبات جميع الأطراف -الأطفال والآباء والدول الأعضاء والأمم المتحدة- بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

لم يسبق أن تم تقديم أية مقترحات مماثلة لدى أنظمة الأمم المتحدة، ففي الوقت الراهن، لا يطلب من أي موظفي الأمم المتحدة أن يخضعوا لفحص الحمض النووي لغايات أخذ العينات إلا إذا كانوا يعملون في العراق. وبالرغم من هذا، قامت عدة حكومات ومؤسسات إقليمية بتطبيق شامل لعينات الحمض النووي حيث يتم جمعها لعدة أسباب: كالتعرف على الجثث وحل الجرائم والتعرف على الأطفال وعائلاتهم وإعادة لم شمل العائلة مع بعضها البعض.

ومن الجدير ذكره أنه تم تطوير طرق أخذ عينات الحمض النووي بشكل يجعلها عملية دقيقة للغاية بشكل يتوافق مع القرارات الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان والأخلاق الطبية. وسيكون للجمعية العامة قريبا الفرصة بتقديم المقترحات المنصوص عليها في استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة كاملة ولمناقشة قضايا تعزيز آليات المحاسبة، بما فيذلك من استراتيجيات محتملة تتعامل مع قضية مواليد الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تقع مسؤولية توفير النفقة الفورية للضحايا والأطفال على عاتق الأمم المتحدة، لكن دون وجود نقاش إضافي أو موافقة الجمعية العامة تبقى قدرة المنظمة على توفير الدعم لمواليد عمليات الاستغلال والانتهاك الجنسي الذي يقوم به موظفيها محدودة.

تعمل لورين رامبل لدى وحدة السياسات الإنسانية والتأييد، مكتب برامج الطوارئ، اليونيسيف-نيويورك.
بريد إلكتروني: lrumble@unicef.org

وقامت سواتي ميهتا بالمساعدة على وضع الاستراتيجية خلال فترة تدريبها لدى وحدة حماية الطفل في اليونيسيف.

١ تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/منظمة إنقاذ الطفولة المملكة المتحدة: "العنف الجنسي والاستغلال: تجربة الأطفال اللاجئين في غينيا وليبيريا وسيراليون." انظر أيضاً مقالة أسميتا نائيك "حماية الأطفال من الحماة: دروس من غرب إفريقيا: http://www.hijra.org. contents.pdf.nhq١٥/uk/PDF/NHQ١٥، وأيضاً إيان ليفين ومارك بودين: الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية: http://www. pdf.nhq١٥,V/hijra.org.uk/PDF/NHQ١٥، ومقال أسميتا نائيك: "الأمم المتحدة تحقق في الاستغلال الجنسي من جانب العاملين في مجال الإغاثة في عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ١٦: http://www.hijra.org.uk/PDF/ NHQ16/NHQ16.pdf

٢ www.reliefweb.int/idp/docs/references/protsexexpPoARep.pdf

٣ www.peacewomen.org/resources/Peacekeeping/SEA/victim_ assistance.pdf#search=%22%22A%2F60%2F877%22%22

٤ www.unicef.org/crc

٥ مقابلة مع باميلا جونز (اليونسيف) وليزا جونز (أوتشا)، ملاحظات الكتاب، سبتمبر ٢٠٠٦.

العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد

وين راسل

من المعروف جيدا أن الصراعات المسلحة والعنف الجنسي ضد المرأة والفتيات يتصلان ببعضهما البعض في معظم الأحيان. أما الشيء غير المعترف به كثيرا هو أن الصراع المسلح وعواقبه تتسبب في الخطر الجنسي على الرجال والأولاد أيضا.

إن التردد الكبير عند الكثيرين من الرجال والأولاد للإبلاغ عن العنف الجنسي تجعل من عملية تقييم مدى هذا العنف تقييما دقيقا عملية في غاية الصعوبة. ومن المؤكد أن الإحصائيات المحدودة الموجودة حاليا لا تظهر العدد الحقيقي للضحايا الذكور نهائيا. ومع ذلك وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، تم الإبلاغ عن العنف ذي الطابع الجنسي ضد الرجال والأولاد في ٢٥ صراعا مسلحا في أنحاء العالم، ومن ضمن هذا العنف الجنسي الاغتصاب، والتعذيب الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية، والإهانة الجنسية، والاسترقاق الجنسي، وسفاح المحارم القسري، والاغتصاب. وإذا وسعنا هذا العدد ليشمل حالات الاستغلال الجنسي للأولاد الذين شردهم الصراع العنيف، سوف تشمل القائمة أغلبية التسعة وخمسين صراعا مسلحا المذكورة في تقرير الأمن البشري الأخير.

إن مشكلة العنف الجنسي الموجه نحو الذكور ليست بالغريبة على المجتمع الإنساني، وقد اعترفت الكثير من المنظمات الدولية، وهي وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمحاكم الجنائية الدولية، بهذه القضية في نشراتها ويظهر موظفوها درجة عالية من الوعي والاهتمام الفردي بها. ومع ذلك يظل العنف الجنسي الموجه نحو الذكور غير موثق على الأغلب.

ولا يعرف أي شيء سواء عن مدى مثل هذا العنف أو طبيعته أو عن العواقب النفسية الاجتماعية للناجين الذكور، ويؤدي هذا الجهل إلى نقص المساعدة أو العدالة بالنسبة للناجين. أما المنظمات التي بذلت جهودا أولية لتصل إلى الناجين أعاقتها قلة الوعي حول القضية من طرف الناجين والعاملين على حدٍ سواء في معظم الأحيان. ورغم أن الضحايا الذكور مدرجين في بعض تعريفات المحاكم الخاصة الدولية للعنف الجنسي، إلا أن القوانين المحلية للكثير من الدول لا تشمل الضحايا الذكور في تعريفها للعنف الجنسي، لا سيما في القضايا التي تؤدي فيها الاتصالات الجنسية المثيلية إلى العقوبات الجزائية. ويمكن أن تطلقوا لخيالكم العنان حول الأثر البشري لهذا التهميش وقلة الرعاية.

وفي هذه الأثناء نبقى غير واعين للمكانة التي يحتلها مثل هذا العنف في تخليد الصراعات أو في اختيار الأشكال الخاصة للعنف الانتقامي. إننا لا نفهم أثر هذا العنف على إعادة الاندماج التي تلي الصراعات للمقاتلين الراشدين أو الأطفال، أو الرجال المدنيين الذين أجبروا على اغتصاب أفراد العائلات أو المجتمعات. إننا لا ندرك كيف يؤثر هذا العنف على حوادث العنف الجنسي وأشكال العنف الأخرى ضد المرأة والأطفال، بما فيهم اللاجئين والأطفال الجنود، أثناء الصراعات وبعدها. ومن منظور التجارة العالمية في الجنس والأشخاص، فإننا نظل غير واعين لمدى مشاركة هذا العنف في البغاء، والجنس بغرض البقاء أو الاتجار في الأشخاص أثناء الصراعات وبعدها في حالات اللاجئين والنازحين داخليا. إننا لا نعلم شيئا عن العلاقة بين العنف المتعلق بالصراع والعنف الجنسي في المؤسسات من الجيوش، وقوات الشرطة، والأنظمة الجزائية.

ومن واقع المعلومات الضئيلة التي نشرت حول هذا الموضوع إضافة إلى خبرات الكثيرين، يمكننا بيان بعض الملاحظات التقريبية.

يمكن للعنف ذي الطابع الجنسي ضد الرجال والأولاد أن ينبثق في أي شكل من أشكال الصراع، من الحروب التي تندلع بين الدول إلى الحروب الأهلية إلى الصراعات المحلية، وفي أي بيئة ثقافية. والرجال والأولاد يتعرضون للعنف في حالات الصراعات وفي دول اللجوء على حدٍ سواء. والشباب والأولاد يكونون عادة أكثر عرضة للعنف الجنسي في أماكن الاحتجاز. ويقال أنه في بعض الأماكن تتعرض نسبة أكثر من ٥٠٪ من المحتجزين لتعذيب ذي طابع جنسي. ومع ذلك فإن الشباب والأولاد يظلون عرضة للعنف أيضا أثناء العمليات العسكرية في المناطق المدنية وفي حالات الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاختطاف إلى داخل صفوف القوات شبة العسكرية، بينما يكون الأولاد عرضة جدا للعنف الجنسي في حالات اللجوء والتشريد الداخلي.

بالإضافة إلى التصرفات الفردية السادية، فإن الأغراض العلنية الرئيسية للعنف ذي الطابع الجنسي ضد الرجال والأولاد هي التعذيب، والتجنيد والاندماج في الجيش/القوات شبة العسكرية، وعقاب الأفراد وإستراتيجية الحرب المصممة للإرهاب، وإضعاف المعنويات، وتدمير العائلات والتماسك الاجتماعي.

وبشكل أكثر مبدئية فإن معظم أشكال العنف الجنسي هي في أساسها عبارة عن آلية يوضع الرجال أو يحتفظ بهم في موقف يكونوا فيه تحت إمرة رجال آخرين. فالعنف الجنسي الموجه نحو الرجال يساعد على كشف الظاهرة الأشمل للعنف الجنسي المتعلق بالصراع على حقيقتها، بما فيها العنف الجنسي ضد النساء والفتيات اللاتي هن الأكثر عددا كضحايا، لا لأن هذا هو السلوك المعتاد للذكور لكن لأنه يشكل ممارسة للسلطة والقهر والإهانة.

ما هو المطلوب؟

إن الجمع النظامي للمعلومات يعد أمرا حيويا. ويجب على المنظمات التي تعمل في المناطق المتأثرة بالصراع تكثيف جهودها للتعرف على ضحايا الاعتداءات الجنسية من الذكور وإنشاء فئات إبلاغ عن العنف الذي يؤثر على النشاط الجنسي والقدرة الإنجابية للذكور، مثل تشويه الأعضاء التناسلية. ويجب أن تكون جميع البيانات قابلة للتصنيف وفق الجنس والعمر.

ويجب تأسيس آليات للنقاش بين الخبراء حول كيفية تقديم المساعدة للناجين من الرجال والأولاد. وفي ظل الحساسية الشديدة للضحايا والمجتمع على حدٍ سواء تجاه هذه القضية، فيجب استنباط الاستراتيجيات بعناية. وأكد الكثيرون ممن أجريت مقابلة معهم على صعوبة صياغة برامج للناجين الذكور، حيث أن لديهم احتياجات مختلفة جدا عن احتياجات الناجيات، وهم في غالب الأحيان شديدو الاعتراض على مناقشة العنف الذي مروا به أو مناقشة عواقبه. وتختلف احتياجات الناجين في غالب الأحيان كثيرا حسب السياق الثقافي. فإنشاء الآليات للنقاش بن الخبراء في داخل البيئات الثقافية وعبرها سيساعد مدراء المشاريع على صياغة استراتيجيات فعالة، وسيساعد أيضا على الدفاع عن مجال دراسات الصدمات بشكل عام.

إن الضحايا يحتاجون لمن يمثلهم تمثيلا كاملا في مبادرات السلام العالمية ويحتاجون لشملهم في القوانين الوطنية التي تتعلق بالعنف الجنسي. إن محاكمة المحكمة الجنائية الخاصة ليوغسلافيا السابقة لمرتكبي

العنف الجنسي ضد الضحايا الرجال، والتوسيع الأخير في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجريمة الاغتصاب لتشمل الضحايا الذكور تعتبر أمثلة إيجابية.

يجب على الجهات الإنسانية الاعتراف بأن ضحايا العنف الجنسي من الذكور ليس مجرد شكلا آخر من أشكال التعذيب، والعنف الجنساني بشكل خاص هو هجوم شرس على الهوية الشخصية والاجتماعية الذي تفوق عواقبه النفسية الاجتماعية أي عواقب للأشكال الأخرى للعنف الجسدي. يجب علينا أن نحترس وألا نـؤذي الجماعات الأخـرى المستضعفة دون قصد. ويجب أن تصمم الاستراتيجيات النفسية الاجتماعية التي تستهدف الاحتياجات المحددة للناجين تصميما دقيقا لتجنب التعزيز غير المقصود لمفاهيم الهيمنة الذكورية على النساء أو لتعزيز الخوف من المثلية الجنسية.

وين راسل هو زميل زائر في قسم العلاقات الدولية في الجامعة الوطنية الأسترالية http://rspas.anu.edu.au/ir. البريد الالكتروني: wynneoz@yahoo.com.au

١. www.humansecurityreport.info/index.php?option=content&task=view&id=28&Itemid=63
٢. انظر مقال رودريغز الصفحات ٤٥ حول التوسيع الأخير الذي أجرته جمهورية الكونغو الديمقراطية لقوانين الاغتصاب لتشمل كلا الجنسين.
٣. شكرا لفرانسواز دوروش من منظمة أطباء بلا حدود على هذه الملاحظات.
٤. www.un.org/icty

العنف الجنسي وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز

جينيفر كلوت وبام دي لارغي

ربما تساعد المعدلات العالية للعنف الجنسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على تفسير المعدلات غير المتكافئة لانتقال العدوى بين الشابات مقارنة بالشباب. وتقدم أيضا هذه المعدلات إطارا تصوري جديد لفهم عملية انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز.

إن العنف الجنسي لا يحظى بتمثيل جيد على أنه أحد مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية وأنه عامل انتقال في حالات الصراعات وخارجها، وربما يزيد العنف الجنسي والإكراه من قابلية الإصابة لفيروس نقص المناعة البشرية إلى درجة أن ممارس الجنس دون رضا أحد الطرفين له علاقة بإصابة الأعضاء التناسلية والجروح الناتجة عن الجماع، واحتمال ولوج العضو الذكري في الفتحة الشرجية، وضعف الفتيات المراهقات واختلاف الأعمار بين الشركاء في العملية الجنسية. وربما تتعلق المخاطر المتزايدة مع احتمال أن يكون مرتكب الفعل ناقلا للعدوى، ومع حادثة العنف الجنسي وشيوعها، ومن بينها الاغتصاب الجماعي، ومع احتمال وجود الأمراض التقرحية التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية، فقد يحتاج الفيروس لجرح صغير داخليا كان أم خارجي في العضو التناسلي ليتمكن من الوصول إلى الخلايا القابلة للعدوى.

وإذا كان العنف الجنسي هو عامل مجازفة هام لفيروس نقص المناعة البشرية، فالأمر الذي يليه أهمية هو أن حالات الصراعات قد تشكل مخاطر أكبر لفيروس نقص المناعة البشرية، وخاصة حيثما يكون الاغتصاب هو أحد أسلحة الحرب، وحيثما يساهم انعدام الأمن في شيوع أكبر للعنف الجنسي أو أينما يكون هناك عدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بالفعل بين السكان. وفي ظل المستويات العالية للعنف الجنسي الذي يقع في عدد من الدول المتأثرة بالصراعات وشيوع كبير لفيروس نقص المناعة البشرية (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وبوروندي، وساحل العاج)، فربما يكون ذلك هو المحرك الرئيسي للوباء.

ويظهر عدد متنامي من الدراسات أن العنف الجنسي في الحرب لا يختفي عند التوقيع على اتفاقات السلام. وفي بعض أماكن ما بعد الصراع مثل ليبيريا، تظل معدلات العنف الجنسي عالية وربما يزيد العنف ضد المرأة في بعض الدول بعد آثار الصراع، ولكن الديناميكيات قد تختلف. ويعد فهم كيفية تغير هذه الأنماط بمرور الوقت أمرا أساسيا لتحقيق منع واستجابة فعالة لفيروس نقص المناعة البشرية. ولكن معظم المواد المطبوعة الصغيرة نسبيا التي تربط الصراع بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز تُعرِّف العنف الجنسي على أنه عامل واحد من بين مجموعة كبيرة من العوامل التي قد تؤدي إلى احتمال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في الصراع، بما فيها تنقل ونزوح السكان، والفاقة، وعدم الوصول للخدمات الصحية والاستعلامات، والنقل غير الآمن للدم، والتفاعلات بين العسكريين والمدنيين، وتغيير البنيات الاجتماعية والعائلية، والآثار الديموغرافية، والصدمات النفسية، واستخدام العقاقير المحظورة والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.

والقضية هنا ليست إنكار أهمية هذه العوامل وإنما التمييز بين "المحركات" و"عوامل الخطر"، فالعوامل الموصوفة أعلاه هي محركات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولكن الخطر الرئيس هو الممارسة الجنسية العنيفة أو القسرية. وقضية أن الفاقة والهجرة والبنيات الاجتماعية المتغيرة تزيد من قابلية الشابات للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية هي أمر حقيقي، ولكن المخاطر المحددة ترتبط في غالب الأحيان ارتباطا مباشر بالعنف الجنسي وبالاستغلال الجنسي، ومن ضمنها اللقاءات الجنسية عالية الخطورة من أجل النجاة بالحياة أو مقابل الغذاء أو مؤن الإغاثة الأخرى أو لعبور الحدود أو للحصول على أنواع معينة من الحماية. وفي الحقيقة، فإن مصطلح "التفاعلات بين العسكريين والمدنيين" في معظم الأحيان مصطلحا تجميلي لوصف حالات العنف والاستغلال الجنسي.

ويمر الكثيرون من ضحايا العنف الجنسي والناجون منه بأشكالا متعددة من العنف عبر المراحل المتعددة للصراع، وهي ما قبل الصراع، وأثناء القتال، وفي المناطق المسماة بالمناطق المحمية، وعبر إعادة التوطين وإبان العودة. وفي الكثير من أجواء ما بعد الصراعات، فإن النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاعتداءات الجنسية أو للاغتصاب أو الاستغلال الجنسي، وقد تحتوي كلها على المظاهر النفسية للجنس القسري، يتعرضن للوصم بالعار والطرد من عائلاتهن ويخضن أنواعا من التهميش الاجتماعي الـذي يعرضهن للمزيد من الاستغلال، والعلاقات المزعزعة، والجنس القسري المستمر، ولذلك فإن دائرة الضعف ستستمر إلى ما لا نهاية. وقد أدى الوعي بهذه الديناميكيات إلى الانتباه المتزايد لأهمية العوامل المتعددة مثل التعليم والكسب الرزق والرعاية النفسية

والطبية للناجيات. ومع ذلك فلم يتم إنجاز أي تحليل مبني على أساس التجربة على هذا المزيج من المخاطر النفسية والسلوكية كمحرك للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية أثناء حالات الصراعات أو ما بعدها.

إن التمييز بين العنف الجنسي "كمحرك" و"كعامل خطر" يعد أمرا أساسيا لكيفية فهم وتنفيذ حالات الطوارئ وسياسيات فيروس نقص المناعة البشرية والبرامج، ورغم أنه من المرجح أن يكون منع فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز هو استجابة الخط الأول للعنف الجنسي (كما هو الحال من خلال علاج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وتقديم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس)، إلا أنه من المستبعد أن يُنظر إلى منع العنف الجنسي وأن يستخدم كنقطة دخول لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في سياق برامج نزع السلاح وتسريح الجنود من الخدمة، والحملات الإعلامية والتعليمية، وإعادة التعمير وبرامج الإنعاش المبكر.

وعموما يعتبر تناول العنف الجنسي (ومن ثم تزويده بالمعدات والتمويل وإعداد البرامج له) جزءا من الدفاع عن حقوق الإنسان أو الصحة الإنجابية أو كأحد قضايا النوع.

الاستنتاجات

إلى أن يحين الوقت لتوضيح دور القوة أو الإكراه في المعلومات التي تربط ما بين فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والعوامل الأخرى، سيستمر أثره القاطع على خطر الانتقال في التعرض للتعتيم أو أنه سيظل مختفي. ومن الضروري وجود اتفاق نظري وقانوني واتفاق على السياسات حول ما يشكل العنف الجنسي، والقوة عبر الحالات الاجتماعية الثقافية المختلفة، وهناك حاجة للمزيد من البحث لتفسير أنماط العنف الجنسي ومداه ومجاله بمرور الوقت. ويجب ربط هذه المعلومات بأنظمة الإشراف، والمراقبة، وأنظمة الإبلاغ عن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ليتم تحديد الديناميكيات المعينة للعلاقة بين العنف الجنسي، والجنس القسري، وسرعة التأثر بفيروس نقص المناعة البشري والمخاطر بشكل أكثر وضوحا.

جينيفر كلوت (klot@ssrc.org) تعمل باحثة في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية www.ssrc.org. وبام دي لارغي (delargy@unfpa.org) هي رئيس وحدة الاستجابة الإنسانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان www.unfpa.org.

١. شيلا ميينتيس (تحرير) النتيجة: النساء في عملية التحول ما بعد الصراع. زيد ٢٠٠٢
٢. إيلين جونسن سيرليف وإليزابيث رين المرأة، والحرب والسلام، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٢٠٠٢.
٣. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات "المبادئ التوجيهية لتناول العنف الجنساني في الحالات الإنسانية" – انظر صفحة ٩

ربط مسألة الحماية والمساعدات الغذائية

ماريا أنجيلا بيزاري

لا يتمتع برنامج الأغذية العالمي بأية سلطات أو واجبات حماية محددة ولكن زيادة الوعي بضرورة حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس تؤثر بشكل متزايد على نشاطات البرنامج وفعالياته.

يعمل برنامج الأغذية العالمي في مواقف لا يمكن توقعها حيث يواجه العاملون في معظم الأحيان انتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الأخرى المتعلقة بالحماية. وهم بحاجة لإرشاد ودعم مناسبين للتعامل مع هذه التحديات. وتضمن سياسة النوع في برنامج الأغذية العالمي والتي تم تبنيها في عام ٢٠٠٢ أن بعض الإجراءات المعينة للحماية تندمج في عمليات الوكالة مثل تعزيز سيطرة المرأة على الغذاء في عمليات توزيع غذاء الإغاثة. وفي عام ٢٠٠٥ أطلقنا مشروع حماية على مستوى البلاد، واختبر جزء منه العلاقة بين الحماية والنوع وركز تحديدا على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس بما في ذلك قضايا الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي وعلاقتهما بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز). وأكدت الأبحاث التي جرت حول الحماية والعنف الجنسي والعنف الجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وليبيريا وأوغندا على ضرورة استمرار برنامج الأغذية العالمي في التركيز على:

- أخذ مخاوف النساء في الاعتبار
- إيصال المساعدات الغذائية إلى أقرب الأماكن التي يتواجد فيها المنتفعين للتقليل من أي مخاطر أثناء استلام الغذاء
- إبقاء عمليات إيصال المؤن الغذائية بكميات قليلة للحد من وقوع هجمات على مخيمات اللاجئين/النازحين داخليا لسرقة المؤن الغذائية
- تقديم التوعية الجنسية والتدريب على التوعية الخاصة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني لكل الموظفين الميدانيين في برنامج الأغذية العالمي.

واشتملت النتائج الملخصة من البعثات على الممارسات الجيدة التالية وضرورة وجود تركيز أكبر على القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني في عملية توزيع الغذاء:

- استخدام طرق تشاركية من أجل تحديد المنتفعين، وتحديد الفعاليات، والتخطيط لضمان أخذ احتياجات ومخاوف النساء في الاعتبار
- فحص أثر العنف الجنسي والعنف الجنساني على النساء، والفتيات، والعائلات، والمجتمعات بالإضافة إلى مؤشراته الاجتماعية والاقتصادية والصحية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز)
- إقامة نقاط توزيع في أماكن آمنة والمساعدة في ضمان السفر الآمن من وإلى تلك الأماكن
- اختيار النساء لحمل بطاقات المؤن العائلية
- البدء بعملية التوزيع في الصباح الباكر لتجنب ضرورة السفر في الظلام
- الشرح بوضوح عن الاستحقاقات الغذائية (الحجم ومكونات المؤن، ومعايير اختيار المنتفعين، ومكان ووقت التوزيع) لكافة المنتفعين
- إقامة قنوات للمنتفعين للإبلاغ عن حالات الإساءة المتصلة بتوزيع الغذاء
- تشجيع السيدات على السفر في جماعات من وإلى نقاط التوزيع للتقليل من مخاطر التعرض للهجوم في المواقف التي ينعدم فيها الأمن

- توسيع البرامج، حيثما تكون المعونات الغذائية استجابة مناسبة، لدعم الناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني – مثل توفير الغذاء للنساء في المستشفيات للسماح لهم بالبقاء في المستشفى لقضاء الوقت الضروري للشفاء التام.

يوصى بأن يستمر برنامج الأغذية العالمي بتقديم الدعم للفعاليات لاستعادة وتعزيز أو تأمين مرونة الأسر والمجتمعات من خلال فعاليات در الدخل والتدريب المدعوم بالغذاء ونشاطات العمل. ويجب تطوير فعاليات خاصة لبناء القدرات لتقديم مهارات كسب الرزق الضرورية للنساء والفتيات المستضعفين لتجنب لجوءهم لآليات المواكبة الهدامة مثل العلاقات الجنسية المتعددة. ومن الضروري التواصل مع المنظمات الشريكة التي تعمل على زيادة وعي المجتمعات – وخاصة الرجال – حول القضايا مثل انتهاكات حقوق الإنسان، العنف الجنسي والعنف الجنساني وعلاقته بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز).

ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى العمل مع الشركاء لتحقيق فهما أكبر للعلاقة بين العنف الناشئ عن العنف وانعدام الأمن الغذائي وأثر العنف الجنسي والعنف الجنساني على الحالة الصحية والاجتماعية والاقتصادية للسكان. ويجب الاعتراف بدور النساء كمحركات للسلام وكأطراف رئيسية في الحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويجب أن تكون الموارد كافية لمخاطبة الأسباب الرئيسية للعنف. ويحتاج المقاتلون المسرحون للموارد المناسبة لتلبية احتياجاتهم الأساسية وخاصة الغذاء.

إن العمل على هذه التوصيات سيساعد برنامج الأغذية العالمي على تطوير طريقة استراتيجية أكثر للحماية وتقديم السياسات والتوجيهات السليمة لدعم الطواقم العاملة في برنامج الأغذية العالمي في التعامل مع التحديات المرتبطة بالحماية بما فيها العنف الجنسي والعنف الجنساني.

ماريا أنجيلا بيزاري هي موظفة برامج لخدمات صحة الطفل والأمهات والنوع في شعبة دعم البرامج والاستراتيجيات والسياسيات في برنامج الأغذية العالمي(www.wfp.org). البريد الالكتروني: Mariangela.Bizzarri@wfp.org.

١. www.un.org/womenwatch/ianwge/gm_facts/Wfp.pdf

نساء مستضعفات يستفدن من مشروع برنامج الغذاء مقابل التدريب والذي يديره برنامج الأغذية العالمي في بنغلاديش.

برنامج الأغذية العالمي/شهزاد نوراني

العنف الجنسي ضد الفتيات نتيجة للصراعات المسلحة في أفريقيا

فلورنس تيرسير هولست-رونيس

تود الجمعية الدولية للصليب الأحمر التعبير عن قلقها الشديد للعدد الهائل للانتهاكات المرتكبة ضد الفتيات في صراعات اليوم.

يُستخدم العنف الجنسي ضد الفتيات في زمن الحروب لأسباب عديدة: كشكل من أشكال التعذيب، وإلحاق الإصابات، واستخلاص المعلومات، والحط من الشأن والترهيب، وكشكل من أشكال العقاب للأفعال الحقيقية أو المزعومة التي ارتكبنها بأنفسهن أو عائلاتهن ولتدمير تماسك مجتمعاتهن. ويهاجم الجناة الفتيات اليانعات أيضا على أساس الاعتقاد الخاطئ بأن اغتصاب الفتيات العذراوات سيقيهم من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، أو أنه سيشفيهم منه.

فتاتين كانتا قد تعرضتا للاختطاف من قبل جيش الرب للمقاومة تعيشان الآن في مركز لإعادة التأهيل في مقاطعة غولو في شمال أوغندا، أغسطس ٢٠٠٦.

ماثيو سبغاتي/الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات

كما تزداد عرضة الأطفال (وخاصة الفتيات) للخطر بشكل كبير عند توقف الحماية التقليدية وانعدامها والتي تقدمها لهم عادة عائلاتهم ومجتمعاتهم بسبب النزوح أو الانفصال. وفي مثل هذه الظروف تتعرض الفتيات، والأولاد أيضا، في معظم الأحيان لمخاطر أو أعمال العنف من قبل الأطراف المشتركة في الصراعات المسلحة، سواء القوات العسكرية أم الجماعات المسلحة أم الشرطة، وأيضا من قبل أعضاء من قوات حفظ السلام أو العاملين في المجال الإنساني. إن استهداف الفتيات، اللاتي يمثلن القدرة على الإنجاب والنجاة، هو طريقة لتوضيح أنه لا يمكن حمايتهن في غياب آبائهن وأنهن يجلبن "العار" على العائلة جمعاء والمجتمع. إن الاغتصاب لا يطمس أي احتمال للزواج فحسب وإنما قد يكون له عواقب مخيفة جدا تستمر طويلا بعد حادث الاعتداء مثل الحمل غير المرغوب فيه، وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، والعدوى الأخرى التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بالإضافة إلى الصدمة النفسية.

ومن الممكن للصراع المسلح تغيير حياة الفتيات تغييرا جذريا، وخاصة فيما يتعلق بدورهن في العائلة والمجتمع والحياة العامة، حيث لا يتوفر لديهن الاستعداد اللازم والضروري للتأقلم مع الغييرات التي تُفرض عليهن بالقوة حيث يؤدي فقدان الأقارب وغياب الرجال، لأنهم هربوا أو اختفوا أو قُتلوا أو لأنهم يحاربون، قد يؤدي إلى انهيار أو تفكك العائلة وشبكات المجتمع. كما يجبر هذا الوضع الفتيات على تولي أدوارا جديدة تتحدى وتعيد تعريف هوياتهن الثقافية والاجتماعية في معظم الأحيان. ويمكن لقلة احتمالات الزواج (بسبب غياب الرجال أو رفض المجتمع للفتيات اللاتي اغتصبن أو كان لهن دور في الأعمال العدائية) أن يكون له نتائج عديدة. وعلى العكس ربما يؤدي الصراع المسلح إلى زيادة حالات الزواج المبكر أو الزواج القسري أو كلاهما والذي قد يستخدم أحيانا كوسيلة "لحماية" الفتيات من التحرش الجنسي أو التجنيد على أيدي الجماعات المسلحة.

ربما تكون الفتيات عرضة للاعتداءات أو المخاطر من أفراد عائلاتهن أو مجتمعهن لعدم مراعاتهن للتقاليد. وفي حالات أخرى، يمكن أن تستهدف الفتيات من قبل العدو ليتم تدمير هذه التقاليد أو إفسادها. وتعتبر كلا الظاهرتين ظاهرتين حادتين حين يكون للصراع المسلح بعدا عرقيا حيث تكافح إحدى المجموعات للحفاظ على هويتها وتقاليدها. ونتيجة لذلك يتم تعزيز الممارسات قديمة الأزل والتي من شأنها التمييز ضد الفتيات، مثل المهور والزواج المبكر وختان الأنثى، تعزيزا أكبر.

الفتيات في القوات والجماعات المسلحة

من الممكن أيضا أن يتم تجنيد الفتيات في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أيضا للقيام بالعديد من الوظائف، سواء كانت وظائف "عسكرية" بحتة أم وظائف "دعم" إضافية. حيث يتم استخدام الفتيات كعاملات في المنازل أو عتالات أو مقاتلات أو جاسوسات أو انتحاريات أو جاريات لأغراض جنسية، أو قد يجبرن على الزواج من أحد القادة. وفي الجو الذي يسوده عدم الاستقرار الأمني وغياب الحماية التي تقدمها العائلة عادة، يقوم الجيش أو الجماعات المعارضة باختطاف الفتيات بسهولة، أو ربما يخترن هن الانضمام، كوسيلة للحصول على درجة من الحماية أو المكانة الاجتماعية، فحمل السلاح قد يكون الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن، والغذاء والحماية. وبعد تسليح الفتيات بالأسلحة الفتاكة، وغمرهن بالكحول والمخدرات لحثهن على العنف والشجاعة، وإجبارهن على الاعتماد على المجموعة التي جندتهن، وبعد أن يصبحن عاجزات عن المفر أو يهبن الفرار، يصبحن خطرا على أنفسهن وعلى الآخرين.

وفي المقابلات التي أجرتها الجمعية الدولية للصليب الأحمر مع فتيات من أوغندا وليبيريا وسيراليون وجدنا أن الكثيرات منهن استطعن تولي مناصب قيادة وأداء أدوار قيادية، وقد أبدين أنه يمكن الوصول إلى مستوى من المساواة داخل الجماعات المسلحة المعارضة. ومع ذلك فالمسئوليات التي ألقيت على عاتقهن كانت تتعلق في معظم الأحيان بالانتهاكات التي كن يجبرن على ارتكابها، وأحيانا في قراهن، أو لعدد المدنيين الذين قتلوهن.

احتياجات صحية لا يتم تلبيتها

إن الاحتياجات الطبية للفتيات التي لهن علاقة سابقة بالقوات أو الجماعات المتناحرة تتخطى مجال علاج إصابات الحرب والأمراض المستوطنة كالملاريا والكوليرا والإسهال والأمراض الطفيلية. وتتعاظم مخاطر المضاعفات في الدول التي يمارس فيها ختان الفتيات. ويزداد النشاط الجنسي للكثير من الفتيات في الصراعات المسلحة، بسبب حالات الزواج القسري أو البغاء أو سياسات الاغتصاب والاعتداءات النظامية التي تفضي إلى الحمل المبكر والازدياد الكبير في انتشار العدوى التي تنتقل بالاتصال الجنسي. أما نقص العناية الصحية الإنجابية والرعاية قبل الولادة للفتيات الحوامل فيمكن أن يؤدي إلى مضاعفات لأمراض النساء، مثل الناسور الفرجي والناسور الشرجي، ومخاطرة كبيرة لوفاة ومرض الطفل والأم.

لقد أظهر كم متنامي من الأبحاث أن هناك علاقات كبيرة بين الاعتداءات الجنسية على الأطفال والمشاكل السلوكية والنفسية، والخلل الوظيفي الجنسي، ومشاكل العلاقات، وتدني احترام الذات، والاكتئاب، والتفكير في الانتحار، والأذى المتعمد للنفس، والإدمان على المشروبات الكحولية والمخدرات، والمجازفات الجنسية. وبما أن الفتيات اللاتي لهن علاقة بالقوى المتناحرة كن دائما ضحايا للعنف الجنسي، فهن بحاجة لدعم شامل خاص بالنوع يلبي احتياجاتهن النفسية والروحانية ويساعدهن على إعادة الاندماج في المجتمع.

عدم الانتباه إلى الفتيات في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

من الصعب عند عدم تتوفر عملية رسمية لنزع السلاح والتسريح وإعـادة الإدمـاج الوصول وتقديم الحماية والدعم للفتيات المرتبطات بالقوات المتناحرة. وحتى إذا وجدت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فربما تخجل الفتيات من الخيارات التي تقدمها هذه العملية لعدم رغبتهن في أن يُعرفن أو يُسجلن كمقاتلات سابقات. وفي الحالات الأخرى، تبقى الفتيات بعيدات لأن شركائهن في الحياة أو خاطفوهن لم يطلقوا سراحهن لأنهم يعتقدون – سواء كانوا مخطئين أو على حق – أنهن لا يستوفين معايير القبول أو أن انعدام الأمن السائد في مراكز التجمع يثنيهن عن ذلك. والحقيقة أن معظم البرامج الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تُفهم فهما ضيق الأفق على أنها فرص لنزع سلاح الرجال وأن تسليم السلاح كأحد معايير التأهل يؤدي في معظم الأحيان إلى استثناء الأطفال وخاصة الفتيات. لقد استغرق الأمر وقتا طويلا وتجارب فاشلة عديدة ليدرك المجتمع الدولي أن تناول مشكلة الفتيات المسرحات كان عاملا هاما جدا لحمايتهن. فحقيقة غياب الفتيات التي لهن علاقة بالقوى المتناحرة عن العمليات الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنسل من أسباب مثل:

- التردد في الاعتراف بالاشتراك في الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية من تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة والقوات المسلحة
- التمييز ونقص التحليل الجنساني في الصراعات المسلحة
- النظر للفتيات المجندات كمنبوذات
- التخطيط والتنفيذ الضعيفين لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- عدم وعي المخططين لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لوجود الفتيات التي لهن علاقة مع القوات المتناحرة وأدوارهن معهم
- حقيقة أن المجتمعات تنكر وجود المشكلة أو تخفيها
- تردد الفتيات عن الإقدام والدخول في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من باب الخزي أو الخوف من نيل العقاب.

وتوجد قوانين لحماية الفتيات تقريبا في معظم الدول، إلا أنه غالبا ما لا يتم تطبيق هذه القوانين، ويجب علينا بالتلاي سد الفجوة بين ظاهرة القانون على الورق والقانون المطبق. ويجب أن يزيد المجتمع الدولي من جهوده لتحقيق التالي:

- جمع البيانات وتقسيمها لضمان تحديد هوية أكثر الأعضاء استضعافا في أي تعداد سكاني معطى
- تحسين فهم الأدوار المكونة اجتماعيا والتجربة المعينة لكل مجموعة ديموغرافية أثناء الصراع وبعده
- التأكد من أن الفتيات مؤهلات للدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كأشخاص بحد ذاتهم، وليس كأفراد عائلة أو أشخاص عالة، سواء قمن بتسليم أسلحتهن أم لا
- التأكد من أن الفتيات يعلمن بحقوقهن في كل من عمليات التسريح الرسمية وغير الرسمية
- التأكد من إجراء المقابلات مع الفتيات على حدا لضمان فهم أفضل للأدوار التي قمن بها وأمنياتهن للمستقبل
- تقديم تسهيلات منفصلة للأولاد والفتيات في المراكز الانتقالية لأن الفتيات يتعرض لمخاطر التحرش، والوصم بالعار، والاعتداء الجنسي في معظم الأحيان مما يمنعهن من البدء في العملية العلاجية، أو ارتياد المدارس، أو الوصول للرعاية الصحية
- توفير برامج نصح وإرشاد مخصصة للفتيات اللاتي عانين من الصدمات، أو أدمن المخدرات أو الكحوليات، أو اشتركن في البغاء
- توفير تدريبات لكسب الرزق ليس لها علاقة بالنوع، فلا يجب أن يقتصر عمل الفتيات على المهارات المتجنية الأجور، ولكن يجب أن يحصلن على تدريبات على المهارات التقليدية وغير التقليدية مثل مهارات البناء والنجارة
- التأكد من إشراك النساء في تعريف عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتخطيط لها، وأن لهن تمثيل في الهيئات المشرفة
- تصميم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل يحد من العار إلى الحد الأدنى، ويزيد من الأمن إلى الحد الأقصى

ويعتبر الشجار بين أفراد العائلة الذين يحضرون لإنقاذ الفتيات وبين القادة الذين يدعون أن أولئك الأطفال هن زوجات لهم من أكبر التهديدات الأمنية في المواقع الخاصة بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث يضطر أفراد العائلات للانسحاب في معظم الحالات بسبب التهديدات باستخدام العنف ضدهم.

تعتبر قضية حماية النساء والفتيات في الصراع المسلح هي جزء من تحدٍ أكبر بالنسبة للجمعية الدولية للصليب الأحمر: كيف يمكننا تأمين الاحترام للتمييز بين المدنيين والمقاتلين في الحروب المستقبلية، ومن ثم منع مدى العنف من التوسع أكثر فأكثر؟ لقد أصبح هذا السؤال ملح جدا في ظل المخاطر الأمنية التي تواجها المنظمات المحايدة وغير المتحيزة مثل الجمعية الدولية للصليب الأحمر عند محاولة تحقيق الحماية والمساعدة للمحتاجين.

فلورنس تيرسير هولست-رونيس تعمل مستشارة لقضايا المرأة والحروب في الجمعية الدولية للصليب الأحمر. البريد الالكتروني: ftercierholstroness@icrc.org. هذا تلخيص للتقرير المنشور على الانترنت على

www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/htmlall/violence-girls-conference-110506/$File/International-Policy-Conference.pdf

التغلب على تحديات والصعوبات التي تواجه جمع البيانات وإجراء القياسات

المقال التالي مقتبس من تقرير طرق وأنظمة تقييم ومراقبة العنف والاستغلال الجنسي في حالات النزاعات، وهو تقرير عن جلسة الاستشارة التقنية الذي عقده مجلس بحوث العلوم الاجتماعية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ في نيويورك.

على الرغم من الاهتمام الدولي الجم بمعالجة قضايا العنف الجنسي والعنف الجنساني، إلا أنه لا توجد طريقة متفق عليها ليتم استخدامها على أساس روتيني ونظامي وإنتاج البيانات والتحليلات لإعلام استراتيجيات الاستجابة الفعالة وتقليص التدخلات في حالات النزاعات.

وفي عام ٢٠٠٥ أعربت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن التزامها بتحسين نظام الإبلاغ وجمع البيانات حول العنف الجنسي، وعقد مجلس بحوث العلوم الاجتماعية نيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية جلسة تقنية لتقييم الطرق الحالية لمراقبة العنف الجنسي في النزاع، وتحديد موارد البيانات والمؤشرات ورسم العقبات التي تقف أمام أنظمة المراقبة، والتقييم، والإبلاغ في النزاعات.

ولاحظ المشاركون أن أعظم التحديات أمام تصميم أو استخدام أي نظام معلومات يضمن عدم التهاون في السلامة الجسدية وحماية الناجيات والأشخاص المؤتمنين الموثوق فيهم من حولهم ومقدمي الخدمات، وأنها لا تزيد من المخاطر واستضعاف الناجيات ومن يساعدهن ويحميهن. ويمكن ذكر هذه التحديات خاصة عندما تكون السلطات، وبما فيها أولئك المؤتمنين على ضمان حماية النساء كجهاز الشرطة، هم من بين مرتكبي أعمال العنف. إن الكشف عن تجارب العنف والاعتداء الجنسي ربما يعرض النساء والفتيات للمزيد من العنف والتصعيد، مثلما تُعرِّض عملية توثيق حالات العنف الباحثين ومقدمي الخدمات للخطر. إن جمع المعلومات يمكن أن يتسبب في جمع المعلومات في زمن السلم وزمن الحرب عند الكشف عن هويات الضحايا (أو الجناة). ويمكن إجراء المقابلات بطرق تتسبب في الضرر العاطفي والنفسي أو بطرق تخالف الأعراف المحلية والدولية. لذلك من الواضح أن الجانب الأخلاقي ينص على عدم استخدام أنظمة المعلومات نهائيا إن لم يتم استخدامها استخداما آمنا ومسئولا.

عند جمع المعلومات من الضروري توضيح من هي الجهة المستهدفة، فهل تُجمع المعلومات لصالح الوكالات الإنسانية، أم لصناع السياسية، أم للحكومات، أم للمدعين العامين؟ إن نظام الأمم المتحدة الخاص بالمراقبة والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني يتوجه أساسا نحو الجماعات المحددة والأطراف المعتدية. وعلى النقيض فإن عمليات التوثيق التي تنجزها المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان تتجه نحو التأكيد كل التأكيد على الناجيات وعلى تأمين الخدمات لتلبية احتياجاتهم.

ستحظى طريقة تعريف العنف والاستغلال الجنسي بأثر على النتائج التي تتوصل إليها فعاليات المراقبة أو التدابير. والمصطلحات التي تبدو بديهية غالبا ما يكون لها معان قانونية وسياسية وقد يكون لها معنى خاص لمشاركين في دراسة ما. وعلى سبيل المثال، لا يوجد مصطلح مرادف لكلمة "اغتصاب" في جميع اللغات، وقد تختلف الأعراف التي تتعلق بتعريف الجنس. ويقع العنف الجنسي في حالات النزاع في غالب الأحيان في أماكن لا تشتمل اللغات المحلية فيها على مقابل لكلمة اغتصاب، أو في بيئات اجتماعية عنيفة تتسم بوقوع حوادث كثيرة من قبل الشريك الحميم، والعنف الذي تمارسه الشرطة، وأشكال أخرى من العنف. والجرائم التي تتعلق بإيلاج أجسام أخرى غير العضو الذكري في فرج المرأة أو اغتصاب الرجال والأطفال لا تكون محددة في معظم الأحيان في القوانين المحلية.

وفي بعض الأماكن الأخرى، لا يمكن تسميه هذه الجرائم بالاغتصاب إذا كان الشخص بالغ، وقد لا يعتبر العنف الجنسي اغتصابا إذا اختارت العائلة عدم الاعتراف بالاعتداء. ويجب على المرأة في كثير من الدول إثبات أنها قاومت لتثبت أنها وقعت ضحية. وفي حال فهم ظاهرة العنف الجنساني، وتعريفه والتعامل معه بطرق مختلفة في مجتمعات مختلفة، وكلما اتسع مفهوم التعريف كلما زاد احتمال أن يشمل هذا المفهوم المدى الضروري من الجرائم.

ويجب ملاحظة عدم وجود أي دليل على العلاقة العرضية بين المراقبة والتقليص. والتكاليف المتعلقة بتطوير أي نوع من أنظمة المعلومات أو المراقبة هي تكاليف لا تذكر، ولكن توجد هناك ضرورات أخلاقية هامة جدا للتوثيق، والتسجيل، والمراقبة، والتقييم، كي يتسنى القيام بالعمل المضاد على أساس الأدلة، واستقاء العبر. إن مراقبة الممارسات القانونية والقضائية التي تعلق بالاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى تعد عملا أساسيا لوضع حد للحصانة ولتمكين الناجين للجوء إلى العدالة. وبينما يصعب تقييم جميع المؤشرات في جميع الظروف المختلفة، فإن المؤشرات الرئيسية حول القوانين والمحاكم والحالة القانونية للمرأة تعتبر غاية في الأهمية. وعند إنشاء نظام معلومات للاستغلال والعنف الجنسي في حالات النزاع، فمن المهم إنشاء نظام لتعقب التوجهات التي تسود بمرور الوقت، وإعلام المنظمات بالخدمات الضرورية.

الدراسة المتعددة الدول الخاصة بمنظمة الصحة العالمية حول صحة المرأة والعنف الأسري ضدها

عملت منظمة الصحة الدولية ابتداءً من عام ١٩٩٨ على تنفيذ دراسة دامت ثمان سنوات حول العنف الأسري بين ٢٤ ألف امرأة في عشر دول، وأفضت الدراسة إلى توفر أول معلومات يمكن مقارنتها تختص بالعنف الأسري في العالم، ولم تكن هذه المعلومات متوفرة على الإطلاق قبل خمس سنوات. وكانت الأهداف الرئيسية هي تقييم مستوى انتشار العنف الجسدي والجنسي، وتوثيق الروابط بين العنف بين شركاء الحياة والمؤشرات المتعددة للحالة الصحية الحالية للمرأة، وتحديد المخاطر والعوامل الوقائية للعنف الأسري ضد المرأة للمقارنة في حالتين مختلفتين وبينهما، واستكشاف ومقارنة الاستراتيجيات التي تستخدمها المرأة التي تمر بتجربة العنف الأسري. وبالإضافة للعملية المستمرة لجمع البيانات تمت أيضا مناقشة فوائد استخدام إجراءات التكرار كالدراسات الأولية ودراسات المتابعة، والدراسات المقطعية. لقد عرضت دراسة منظمة الصحة العالمية أهمية الطرق الطولية مقارنة بالدراسات المقطعية. وتستطيع الطرق الطولية وضع أساسا للمقارنة بين الحوادث وشيوعها بمرور الوقت، ويمكنها المساعدة في إنشاء مناخ يساعد بشكل أكبر على البوح والإفضاء، إذا أجريت في ظل وجود باحثون مدربون تدريبا جيدا. أما الدراسات متعددة القطاعات، أي جمع المعلومات بالصور الفوتوغرافية، تعد محدودة في قدرتها على تفسير كيفية تغير العنف بمرور الوقت فيما يتعلق بالحادث، وانتشاره، والعوامل الأخرى المحيطة.

ولا يمكن استخدام عمليات المسح لقياس العدد الفعلي للنساء اللاتي تعرضن لتجربة العنف الجنسي، ولكنها

تستخدم لقياس عدد النساء اللاتي خضعن لعملية المسح ممن رغبن أو استطعن البوح بما حدث لهن في تلك اللحظة التي خضن فيها العنف الجنسي.

إنشاء نظام معلومات شامل للعنف الجنسي في حالات النزاع سيتطلب:

- تحديد صناع القرار والأطراف الرئيسية من قطاعات الصحة، والنفسية الاجتماعية، والقانونية، والأمنية، وأنواع القرارات التي يجب اتخاذها وأنواع المعلومات الضرورية لاتخاذهم
- ضمان توفر الإمكانيات الضرورية للخبراء والأفراد المحليين من المجتمع المستهدف لديهم واللازمة لتحديد المؤشرات المتعلقة بمحيطهم، ولتأويل النتائج، وللمساعدة في تحديد استراتيجيات الاستجابة
- إنشاء بروتوكولات التدريب وإشراك الموظفين المحليين، وخاصة النساء، على جميع مستويات نظام المراقبة
- تحديد الاختلافات، والفجوات الموجودة في المعلومات، وأي غموض في المصطلحات المستخدمة في العملية الحالية للمراقبة والإبلاغ
- تحديد العاملين اللازمين للعمل في أنظمة المراقبة الميدانية، وطرق التدريب، ووسائل نشر المعلومات واستخدامها
- التشارك في الخبرات الخاصة بتطوير التقنية النموذجية بين علماء الأوبئة، والإحصائيين، والأخصائيين الديموغرافيين
- إنشاء نماذج إحصائية يمكنها تحديد الصلات بين أنماط الأحداث السياسية وأنماط العنف الجنسي.

يجب على الجهات والوكالات إيجاد هدف مشترك لاستخدام المعلومات، فلا يمكن أن تختص البيانات بالوكالات وحدها. ويجب تناول القضايا المتعلقة بملكية المعلومات واستخدامها حال بدء فعاليات جمعها وذلك لحمايتها ضد إساءة استخدامها أو تحريفها أو طمسها. ويعتبر التنسيق أمرا غاية في الأهمية بالنسبة لعملية جمع المعلومات. وكما يجب تنسيق خدمات العنف الجنساني بين الوكالات، يجب تنسيق عملية جمع المعلومات. إن قطاع حقوق الإنسان يهتم أساسا بتحديد الجناة وتطبيق القانون، وحماية الضحايا من الهجمات المستمرة أو الهجمات المستقبلية، بينما يهتم القطاع الإنساني بالاحتياجات الصحية والعواقب النفسية الاجتماعية، ولكن كلا القطاعين يواجهان تحديات أمنية ووقائية مشابهة ويجب عليهما تنسيق عملهما.

ونظرا للطبيعة الحساسة لعملية جمع المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي (على سبيل المثال فيما يتعلق بالتحديد المحتمل للجناة، الذين قد يكونوا أنفسهم أعضاء في الحكومة، وأمن الضحايا والناجين)، فيجب تناول القضايا المتعلقة بملكية المعلومات واستخدامها حال بدء فعاليات جمع المعلومات وذلك لحمايتها ضد إساءة استخدامها أو تحريفها أو طمسها.

يمكنكم الاطلاع على المقال الكامل على .www.ssrc.org/programs/HIV/publications/SVE_Report.pdf

١. المبادئ التوجيهية الخاصة بالجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول التدخل في العنف الجنساني في الحالات الإنسانية: التركيز على منع العنف الجنسي والاستجابة له في حالات الطوارئ موجودة على الموقع التالي .www humanitarianinfo.org/iasc/content/subsidi/tf_gender/gbv.asp
٢. www.ssrc.org
www.who.int/gender/violence/multicountry/en

دراسة منظمة الصحة الدولية الدولية حول صحة المرأة والعنف المنزلي ضد المرأة www.who.int/gender/violence/multicountry/en

بدأت منظمة الصحة الدولية ابتداءً من عام ١٩٩٨ بتطبيق دراسة تركز على العنف المنزلي دامت ثمانية سنوات وشملت ٢٤ ألف امرأة في عشرة دول مختلفة. وتعتبر نتائج الدراسة من أكثر البيانات المتعلقة بالعنف المنزلي شمولا في العالم حيث لم تتفر مثل هذه المعلومات حتى قبل خمس سنوات. وكانت الأهداف الرئيسية للدراسة تقدير مدى انتشار العنف الجسدي والجنسي وتوثيق العلاقة بين العنف المتواجد بين شركاء الحياة علاقتها بالوضع الصحي العام للمرأة، بالإضافة إلى تحديد المخاطرة و عوامل الحماية من العنف المنزلي الذي تواجهه المرأة ومقارنته بالأوضاع الداخلية والخارجية ودراسة ومقارنة الاستراتيجيات التي تتبعها النساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي. كما تم بالإضافة إلى المتابعة في جمع البيانات مناقشة توظيف إجراءات قياس متكررة مثل الخط القاعدي والمتابعة والدراسات العينية. وقد برهنت دراسة منظمة الصحة الدولية على مدى أهمية التوجهات الطولية مقارنة بالدراسات العينية حيث يمكن للأولى أن توفر نقطة رئيسية يمكن من خلالها قياس الحوادث ومدى انتشارها على مدى زمن معين وأيضا المساعدة في خلق بيئة تساعد المشاركات على المشاركة بثقة وراحة عند قيام باحثين مدربين بأدائها. أما الدراسات العينية، أي التي تركز على لمحات محددة من البيانات التي تم جمعها - فهي محدودة من ناحية قدرتها على شرح الطريقة التي يمكن فيها لطبيعة العنف أن تتغير من وجهة نظر الحدث أو الانتشار وغيرها من العوامل الأخرى.

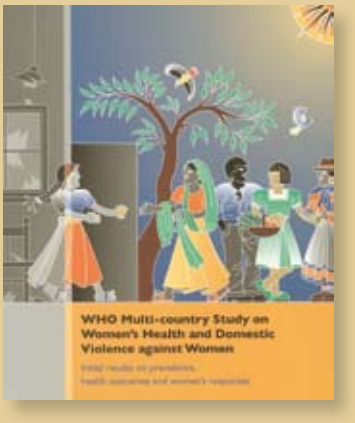

ضوابط التدخل في العنف المبني على الجنس في الأوضاع الإنسانية: التركيز على سبل منع والتصدي للعنف المبني على الجنس في حالات الطوارئ www.humanitarianinfo.org/iasc/gender

لقد قام فريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الخاص بالقضايا الإنسانية والجنسانية بتطوير هذه الضوابط والتوجيهات والتي توضح الحد الأدنى من التدخل المطلوب لمنع العنف الجنسي والتصدي له الواجب اتخاذها في المراحل المبكرة لأية حالة طوارئ. وتتوفر هذه الضوابط والتوجيهات والتي تمت اختبارها ميدانياً من قبل عدد كبير من الوكالات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية وبهاسا إندونيسيا.

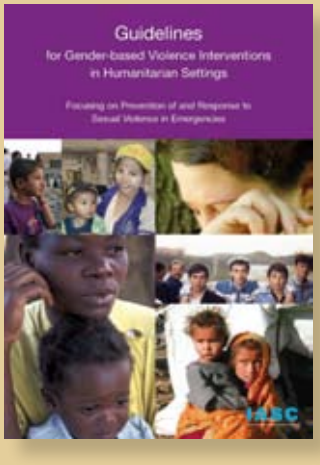

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة كيت بيرنز في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية على البريد الإلكتروني: burns@un.org، أو السيدة ويلما دودينز من صندوق الأمم المتحدة للسكان على البريد الإلكتروني: Wilma. doedens@undp.org أو السيدة تانيا سلوفينبوك من منظمة الصحة الدولية على البريد الإلكتروني: sleeuwenhoekt@who.int.

إيرلندا تتخذ خطوات فعالة

فيفيان فورسايث وأنجيلا أونيل دي غيليو

لقد عبرت منظمات إيرلندا التنموية والإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان الرئيسية – بالتعاون مع الحكومة الإيرلندية — عن تعهدها والتزامها بأن تلعب دوراً هاماً على الساحة الدولية في قضايا مكافحة العنف الجنساني.

ويهدف الإئتلاف المشترك بين منظمات حقوق الإنسان ووكالات التنمية الإيرلندية وبين كالة المعونة الإيرلندية إلى ضمان حصول ردود وإستراتيجيات الجنساني على رؤية ومصداقية وقيادة عالية المستوى ودعم واسع من المنظمات الأعضاء. اجتمعت المنظمات المشاركة في هذه المبادرة عام ٢٠٠٤ إثر التقارير الواردة بتفشي حول جرائم الإغتصاب بدرجة كبيرة في دارفور. ونظراً لادراكها بوجوب تطبيق أسلوب نظامي بشكل أكبر لمعالجة مشاكل العنف الجنسي والجنساني لا في حالات الطوارئ، مثل وضع دارفور، وحسب ولكن أيضاً في مناطق النزاع الأخرى، وفي فترات ما بعد نزاع والبيئات غير المتنازع فيها - لذا تشكل الإئتلاف الإيرلندي المشترك لحقوق الإنسان ووكالات التنمية والمساعدة الإيرلندية .

كلف الإئتلاف بالقيام بدراسة مستقلة لتقييم قدرة الوكالات الأعضاء للاستجابة إلى قضايا العنف الجنساني وتطوير نموذج أفضل لممارسة برامج مكافحة العنف الجنساني. وأشارت الدراسة بأن القدرة العامة للوكالات كانت ضعيفة، وأن هناك فهما عاما غير واضح يتسم بالضعف لمعنى العنف الجنساني. وعلى صعيد الوكالات الأعضاء في الإئتلاف، كانت منظمة العفو الدولية هي المنظمة الوحيدة التي وضحت وبشكل منتظم قضايا العنف. وقد أبرزت الاستنتاجات الناتجة من البلاد التي زارتها التضارب القدرة والمنهجية التنظيمية.

> "... كان هناك تردد كبير من قبل المجتمع الدوليس للعمل على قضية العنف الجنساني، على الرغم من حقيقة أنه قد يكون أكثر أنواع العنف لإنتهاك حقوق الإنسان انتشاراً. وكان توجه هذه المبادرة الإيرلندية لأخذ القيادة بخصوص هذا النوع من العنف في غاية الأهمية... فإيرلندا تلعب دوراً هاماً في منطقة حقوق الإنسان. وأعرف بأن صوتها سيكون مسموعاً عندما تبدأ بطلب اتخاذ خطوات دولية لإنهاء هذا الإنتهاك الخطير لحقوق الانسان".
>
> د. ياكين إيرتورك، مقرر الأمم المتحدة الخاص لقضايا العنف ضد النساء

[end of box]

وتمت التوصية بأن تقوم كل وكالة بتحديد بضعة خطوات عمل رئيسية يمكنها أن تتقدم من خلالها للأمام في فترة من ستة إلى إثنا عشر شهر. وسيقوم الإئتلاف بالعمل على أساس قاعدة لتبادل المعلومات وأمثلة الممارسات الجيدة وكآلية نظيرة للدعم. وقد تم تحديد عدة أعمال رئيسية لكل الأعضاء، وهي:

- تأسيس سياسة أو تجمع لدمج الردود على قضايا العنف الجنساني ضمن هياكل العمل الموجودة
- إعداد وفرض معايير لسلوك كل الموظفين والشركاء
- تخصيص مسؤولية رئيسية عالية المستوى (فريق بدلاً من أفراد)
- دمج قضايا العنف الجنساني في التقييمات، وتصميم برنامج دولي إقليمي وتطبيقه ومراقبته
- إعداد الكوادر من خلال توثيق تجربة البرنامج والبحث والتدريب
- التواصل مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية لتطوير طرق فعالة للعمل معاً
- زيادة الوعي نحو قضايا الجنساني داخلياً وخارجياً
- الاستفادة من الدروس الناتجة عن قضايا الجنساني وسبل التسجيل في المدارس العامة القائم على نوع الجنس أيضاً.

أكد التقرير الحاجة إلى تطوير إدراك أوسع للقضايا، للتأكيد على أن منع الجنساني والاستجابة له هو أساس البرامج، وتطوير ردود الفعل نحوها ودمج المجتمع المدني والترويج للتنسيق والتعاون بين الوكالات. وقد أوصي بأن تستجيب المساعدة الإيرلندية والوكالات الأعضاء في الإئتلاف نحو قضايا العنف الجنساني على شكل تمويل ومراقبة للآليات – واقترحت الوكالات أنفسهم بأن يكون التمويل الحكومي الإيرلندي مشروطاً بمعالجة قضايا العنف الجنساني.

> "التحدي الذي نخضع له جميعاً هو: إذا عرفنا بوجود العنف الجنساني، وإذا تحملناه أو أهملناه، هل نعتبر بالتالي غير متواطئين أو مشاركين فيه، أم هل سنكون قد أغضضنا النظر عن إنتهاكات حقوق الإنسان؟ أهنئ هذه المبادرة على التزامها لوضع قضايا العنف الجنساني في مركز عمليات التطوير وحقوق الإنسان".
>
> ماري روبنسن، رئيسة إيرلندا السابقة ومندوبة سامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

اشتمل التقرير النهائي على خلاصة للأعمال بعنوان العنف الجنساني - فشل في الحماية، وتحدي التنفيذ، اطلق في دبلن في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ من قبل ماري روبنسن وكونر لينيهان، وزير الدولة لتطوير التعاون وحقوق الإنسان. واطلق سي دي خاص بزيادة الوعي بعد ذلك بقليل .

التقدم للأمام

يعمل الإئتلاف حالياً للتأكد من أن الاستجابات لقضايا العنف الجنساني هي عنصر مكمل للسياسات والهياكل العاملة في الوكالات. وقد تم إعداد مجموعتا عمل – الأولى للتوثيق وتبادل المعلومات والخبرات والدروس بين التنظيمات، والثانية تركز على الموارد البشرية والتدريب. وقد تم نشر أفضل تعليمات ممارسات تأسيس حيز لقضايا العنف الجنساني ضمن الوكالات في نوفمبر/تشرين الثاني.

كانت التجربة العامة للإئتلاف الإيرلندي إيجابية، فقد تأكدت الحكومة الإيرلندية من لفت النظر إلى قضايا العنف الجنساني على أنه مكون تكاملي لكل مشاريع الدعم الإنساني. لقد كان هناك صفقة قوية من الوكالات الأعضاء لتحسين القدرة والقدرة التنظيمية لمعالجة قضايا العنف الجنساني. ويتم تشجيع كوادر الإغاثة وكوادر وكالات التنمية وقوات حفظ السلام في البرامج الإنسانية على تعلم المزيد حول قضايا العنف الجنساني قبل أن يسافروا للخارج. ولقد كان هناك حوار هام ومشاركة

للمصادر والتجارب. وأبرز الإئتلاف تقدم هام في رفع وعي الوكالات الأعضاء حول قضايا العنف الجنساني، وفي البدء تم دمج العنف الجنساني ضمن الهياكل السياسة والتراكيب المؤسساتية. ورغم ذلك تدرك الوكالات الأعضاء الحاجة للإرتباط عبر التنظيم المستمر وتبادل الخبرات.

يمكن مراجعة التقرير حول العنف الجنساني - فشل في الحماية، تحدي للتنفيذ على الإنترنت على العنوان www.gbv.ie و www.concern.net، وللحصول على النسخ المطبوعة (بحسب توفرها) و/ أو القرص المدمج حول زيادة الوعي، يمكن مراسلة البريد إلكتروني angela.oneill@concern.net أو الكتابة على عنوان ٥٢ Camden Street, Dublin ٢, Ireland. التعليمات، بعنوان ملاحظة توجيه حول إيجاد حيّز لمنع العنف الجنساني والرد عليه ضمن المنظمات، على الإنترنت في www.dtalk.ie/gbv أو www.concern.net.

فيفيان فورسايث هي مستشارة مستقلة. البريد الإلكتروني: vivienne_forsythe@yahoo.co.uk،

وأنجيلا أونيل دي غيليو هي المديرة الإقليمية المسؤولةس عن قيادة إستراتيجية الرد على قضايا العنف الجنساني ومنعها حول العالم. البريد الإلـكـتروني: angela.oneill@concern.net

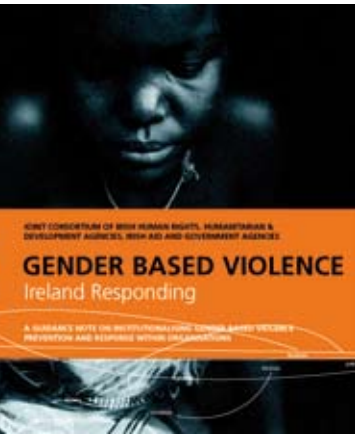

١. منظمة العفو الدولية، المساعدة المسيحية، خاص بالعالمية، الهدف، المساعدة الإيرلندية، أوكسفام إيرلندا، مؤسسة مساعدة النفس على التطور الدولي كانت من الأعضاء الثماني المؤسسين، إنضم إليها فيما بعد صندوق الطفل الإيرلندي، دي تالك، وهيئة مساعدة العمل الإيرلندية، وقوات الدفاع الإيرلندية والصليب الأحمر الإيرلندي.
٢. www.gbv.ie

تغطية الإعلام للعنف الجنسي

جوديث ماتلوف

تمثل تغطية أحداث العنف الجنسي تحديا حتى بالنسبة للصحفيين ذوي الخبرة الطويلة في تغطية أخبار الحروب. فكيف يمكن للمراسلين ومحرري الأخبار والمنتجين تغطية آثار العنف الجنسي على الأفراد والمجتمع دون التسبب في جلب المزيد من الأسى أو الضرر.

وعلى عكس الإصابات المرتبطة بالصراعات التي تصيب المدنيين كإصابات الألغام الأرضية والنزوح، فإن آثار العنف الجنسي عادة ما تكون خفية، حيث أن هناك عدد كبير من المجتمعات التي تعتبر هذا النوع من العنف على أنه من أكبر المحرمات: مما يجعلها الجريمة الوحيدة التي تتم من خلالها معاقبة الضحية بدل المجرم. هذا ويحجم الأفراد والمجتمعات عن مناقشة هذا النوع من الجرائم خوفا من العواقب والوصم. وبالرغم من أنه يمكن للتغطية الإعلامية أن تعزز إجراءات الوقاية وتدعم الناجين، إلا أنه يتوجب على الإعلام الحرص على عرض هذه الظاهرة بدقة وحساسية.

تواجه التقارير التي تغطية أحداث العنف الجنسي المرتبطة بالصراعات عدة قيود:

- لا يمتلك الصحفيون عادة الوقت الكافي في مناطق الأحداث، الأمر الذي يحد من قدرتهم على بناء أواصر الثقة وتثبيت الحقائق.
- يمكن للتغطية أن تضع الشخص الذي تمت مقابلته في خطر حتى إذا لم يتم التعريف عنه مباشرة.
- يمكن أن يصعب على المحررين ترويج هذه الأحداث والروايات بسبب فتور همة المتعاطفين، حيث يقوم العديد منهم باعتبارها على أنها روايات امرأة، أو بسبب عدم مقدرتهم على فهم النطاق الأوسع لآثار هذا النوع من الجرائم.
- يمكن للمنظمات التي تعمل على مواجهة العنف الجنسي عد الموافقة على أن يتم ذكرها في التقارير الصحفية، حيث يمكن للتغطية أن تقود إلى تدخل من قبل منفذي هذه الجرائم و/أو الحكومات.

يحتاج الصحفيون الذين يعملون على تغطية أحداث العنف الجنسي في مناطق الصراعات أن يقوموا بإجراء أبحاث تساعدهم على التوصل إلى حجم ونطاق هذه الظاهرة، وكيف ينظر المجتمع المحلي إليها، والتعرف على الإجراءات والبرامج الموجودة من أجل التعامل معها، وحول ما إذا كانت تغطية هذا الموضوع سيؤدي إلى وضع المجتمعات أو المنظمات تحت الخطر نتيجة لنشر هذه التقارير.

يمكن للصحفيين البدء بإجراء مقابلات مع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يعيشون في المخيمات و المجتمعات التي تحدث فيها هذه الأنواع من العنف الجنسي أو يزورونها بشكل دوري، إلا أنه يصعب على الصحفي كسب ثقة الأفراد بعد أول زيارة، ويبقى التحدث مع الأشخاص ذوي الاتصال الدوري مع المجتمعات المنكوبة وسيلة فعالة للحصول على صورة دقيقة للأحداث.

يجب على الصحفي تبني تقنيات حساسة إذا رأى بأن مقابلة أحد الناجين ملائمة وآمنة، إضافة إلا أنه يجب على الصحفيين اصطحاب شخص يتكلم اللغة المحلية ويمتاز بقدرته على التعامل مع هذا الموضوع بحساسية. ومن الجدير ذكره أنه مهما حاول الصحفيون الذكور أن يتبنوا نهجا حساسا تجاه الضحية، إلا أن النساء عادة ما يفضلن التحدث لصحفية لا صحفي، هذا ويجب على الصحفية عدم إظهار وجه الضحية أو أية علامة يمكن أن تساعد في التعرف عليها إذا ما اختارت أخذ صورة للضحية أو إجراء مقابلة مصورة معها. يجب على الصحفية أيضا احترام رغبة الضحية إذا طلبت عدم الاستمرار بإجراء التصوير.

يمكن للتحدث مع الناجين أن يضفي مصداقية على التقرير ويجعله مقنعا،إلا أن أكثر الواجبات أهمية بالنسبة للصحفي تتلخص في أن يقوم بتقديم صورة شاملة حول مسببات هذه الظاهرة والخطوات اللازمة للحد منها. حيث ينجم العنف الجنسي عادة عن مشاكل أوسع: مثل انعدام الأمن والحماية، والمكانة المتدنية للإناث في المجتمع المنكوب، والثقافة التي إما أنها لا تعترف بالعنف الجنسي على أنه جريمة أو أنها تعاني من تفشي ظاهرة الإفلات من العواقب القانونية.

تشغل الصحفية جوديث ماتلوف (jm٢٣٤٢@columbia.edu) التي تتمتع بخبرة في تغطية الحروب، منصب بروفيسور في كلية خريجي الصحافة في جامعة كولومبيا. (www.jrn.columbia.edu)

مركز دارت للصحافة والمآسي (www.dartcenter.org) عبارة عن شبكة من الصحفيين وخبراء الصحة النفسية كرسوا جهودهم لتغطية أخبار أحداث العنف.

إطارات عمل للاستجابة

نولين هيزر

يجب على المجتمع الدولي ضمان دمج احتياجات المرأة وآراءها والقضايا التي تهمها خلال النزاعات وما وراء النزاعات، في جميع أطر العمل المعيارية والمؤسسية إضافة إلى أطر عمل التمويل أيضا.

تؤدي النزاعات والأزمات عادة إلى انهيار نظم الحماية والدعم بكافة أنواعها جراء انحلال المؤسسات القانونية والقضائية وبرامج دعم المجتمعات المحلية، حيث يؤدي التسلح وانتشار الأسلحة إلى إجازة مستويات جديدة من الأعمال الوحشية وتفشي حالة الفلتان الأمني. ويصبح هذا الشكل من أشكال العنف جزءا من الحياة اليومية يمتد حتى إلى فترة ما بعد الأزمات.

لا يتم استثناء المرأة من ممارسة العنف عليها أيا كان وضعها أو مركزها الاجتماعي، حيث تتراوح أسباب ممارسة العنف ضد النساء والفتيات من كونهن على صلة قرابة بالمقاتلين، أو لأن المرأة تحتل مركزا قياديا، أو لأنها مجرد أنثى تزامن وجودها في موقع ما مع وصول الجنود، حيث يقوم أفراد الشرطة والمسؤولين باستغلال ضعف المرأة وممارسة الاغتصاب أو التهديد به ضدها كشكل من أشكال التحقيق. وعادة ما تزيد قوات حفظ السلام الأمر سوءا من خلال الاتجار بالغذاء والحماية لقاء خدمات جنسية من النساء الأكثر عرضة للخطر.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف يتجاوب المجتمع الدولي لهذه الأوضاع؟ يتم التعامل بشكل رئيسي مع الإغاثة في حالات الطوارئ والاحتياجات الضرورية للبقاء في أوضاع النزاعات والأزمات من خلال عملية النداء الموحد والتي تقوم الوكالات من خلالها بتقديم مقترحاتها بشكل جماعي للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي يقودها البنك الدولي. وعادة ما تحظى الوكالات كبيرة الحجم بالحصة الأكبر من التمويل جراء قدرتها على تسليم المقترحات بسرعة كبيرة، إلا أن هذه الوكالات لا تعتبر قضايا حماية المرأة من العنف الجنسي ضمن أولوياتها. وعلى الرغم من توفير الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين لمصدر تمويل مضمون وذا إدارة مهنية إلا أنها تعاني من المشكلة ذاتها الأمر الذي أكده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من خلال عمليات تقييم الاستجابة لحالات الطوارئ الأخيرة في باكستان، وآتشيه والسودان التي قام المكتب بإجرائها حيث أظهرت هذه العمليات أن الاستجابة لاحتياجات المرأة ضعيفة بشكل ملحوظ، ونحتاج لوجود تأييد قوي وشراكة ثابتة وجهود منسقة لضمان وضع آليات وعمليات تدخل تتعامل مع هذه القضية.

مراحل الانتعاش المبكرة

تعتبر فترة الانتعاش المبكر أكثر مراحل الانتعاش أهمية حيث يصل خطر الانزلاق في النزاع إلى ذروته. هذا ويفتح الانتقال من حالة الحرب إلى السلم فرصا فريدة تساعد على التعامل مع أسباب النزاع وتعزز جعل المؤسسات أكثر شمولية. ففي أفغانستان مثلا، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدعم التدريبات القائمة على الاختلاف نوع الجنس والمتعلقة بحقوق الإنسان، ومشاركة المرأة في وضع مسودات الدستور الجديد وقوانينه، إضافة إلى دعمها لمشاركة المرأة في الانتخابات والحكم. وتم توفير الدعم من أجل مساعدة المجموعات النسائية على بناء صوت موحد للدفاع عن القضايا العامة ولتوعية المرأة بالحقوق التي تمتلكها.

تقدم الدول التي خرجت من حالات النزاع فرصا ثمينة أيضا من حيث فتح المجال لوضع جدول عمل يخلق المساواة العادلة بين الجنسين من خلال تبني العدالة القانونية عبر مراجعة القوانين التي تميز بين الجنسين، لكن أيضا من خلال التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث أثناء الحروب حتى يتسنى للضحايا تخطي ما حدث لهم من أحداث مأساوية والمباشرة في بناء حياتهم. على السياسات أن تتعامل مع عدم المساواة التركيبية والتصنيفية والتي تعتبر المسببات الأساسية للنزاعات.

عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية على جمع النساء اللواتي يشغلن مناصب قانونية وقضائية رئيسية في الدول المتأثرة بالمنازعات مع عدد من الشخصيات الدولية لكي يتسنى للأطراف أن تتبادل المعلومات المتعلقة بالحاجة للمساواة العادلة بين الجنسين على أرض الواقع، وما إذا كان قد تم تطبيق أهداف القرار رقم ١٣٢٥، والتوافق على آلية تضمن بناء السياسات الدولية على آراء وخبرات المرأة المحلية.

وكان الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة - مشروع يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ تأسس سنة ١٩٩٧- قد دعم مشاريع إبداعية من أجل معالجة العنف الجنساني في مائة دولة.

كما يمكن تكرار التعديلات الذي تم إدخالها على إدارة النظام العدلي وتوسيع نطاق تطبيقها حيث تراوحت هذه التعديلات من تأسيس مخافر شرطة متخصصة وتدريب وحدات الشرطة ككل إضافة إلى بناء شراكة مع منظمات المرأة غير الحكومية. ويجب على أعمال التدخل المجتمعية المنسقة أن تجمع الرجال والحكومة المحلية وقادة التقليديين والمهنيين الطبيين والقانونيين إضافة مع قادة المنظمات النسائية.

يجب الاستمرار في طرح الأسئلة المتعلقة بالقضايا التي يتم التعامل معها والمصالح التي يتم عكسها وتأثير هذه القضايا على المجموعات النسائية، حيث أنه وفي معظم الدول يتم عادة استثناء المرأة من هيئات صناعة القرار، أو حتى عندما يتم ضم المرأة لهذه الهيئات، تقوم النسوة عادة بعدم جلب الانتباه لهذه القضية الحساسة إلا إذا كانت القضايا المطروحة تؤثر عليهن شخصيا. وحتى لو تم التعامل مع هذه القضايا في خطط التنمية، تبقى الفجوة بين هذه القضايا وتطبيق الآليات والالتزامات المالية تجاهها فجوة كبيرة.

لذا تبقى مراقبة ما إذا تم ضم متابعة ملائمة لمرحلة التزام السياسات والتزامات الإنفاق إلى الإنفاق الفعلي الذي يهدف إلى معالجة العنف ضد المرأة إلى مع إجراءات الإغاثة الجديدة أمرا بغاية الأهمية. حيث أن جميع هذه الالتزامات ستتلاشى على جميع الأصعدة ما لم يتم توفير الدعم والقدرة النسائية لإجراء هذا النوع من المراقبة.

تحقق آليات المحاسبة أقصى فعالية ممكنة على الصعيد المحلي بما في ذلك تحليل الآثار المتعلقة بنوع الجنس وفق الميزانيات الوطنية والمحلية. هذا ووجدت دراسة تحليلية للآثار المتعلقة بنوع الجنس كان قد تم إجراءها في مقاطعة كرناتاكا الهندية بأن حجم ميزانية الأمن قد زاد بناءا على مطالب النساء هناك، إلا أن هذه الميزانية كان قد تم إنفاقها لتأمين الحماية لكبار الشخصيات من النساء المحليات والزائرات بدل تخصيص الميزانية لزيادة حجم الدوريات الليلة في الشوارع. ويقوم المدافعون عن المساواة بين الجنسين باستخدام هذه الأدلة لمحاسبة المسؤولين الرسميين.

يمكن تنفيذ هذا النوع من التحاليل في المجتمعات التي دخلت مرحلة الانتعاش من الأزمات والنزاعات،

حيث يمكن طرح أسئلة حول نسبة الإغاثة التي يتم تخصيصها للنساء والفتيات، إضافة إلى الرجال والصبية، وعن آلية قياس هذه النسب.

تتوقع منا النساء اللواتي يعشن في المجتمعات المنكوبة تنفيذ القرار رقم ١٣٢٥ بطريقة تؤثر بشكل فعلي على حياتهن اليومية، لذا يتوجب علينا العمل معا من أجل ضمان دمج احتياجاتهن ووجهات نظرهن والقضايا التي تهمهن في جميع أطر العمل المعياري والقانونية والمؤسسية، وجميع إجراءات التمويل المتوفرة لدينا. لا يمكننا أن نسمح لعقد آخر بالمرور قبل أن يتم هذا.

تشغل نويلين هيزر منصب مديرة تنفيذية لدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: www.unifem.org

١. http://ochaonline.un.org/cap
٢. www.ilac.se

النساء والحرب والسلام: تقييم الخبراء المستقلين لأثر الصراع المسلح على المرأة ودور المرأة في عملية بناء السلام

إيزابيث رين وإلين جونسون سيرليف: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٢ ISBN 0-912917-66-0

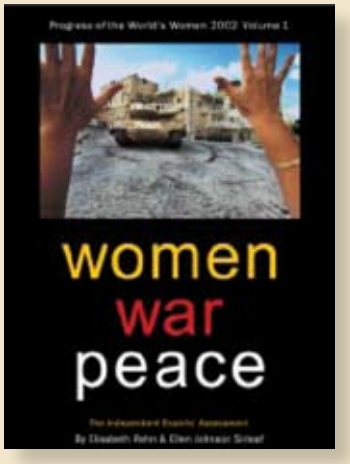

يعرض كتاب النساء والحرب والسلام أمثلة عن النساء في مناطق الصراع المسلح واللواتي تمكن من التغلب على الصعوبات والمساهمة في سلامة ورفاهة مجتمعاتهن. ويتطرق الكتاب إلى مواضيع مثل عمليات السلام وتوظيف وسائل الإعلام وقضايا إعادة الإعمار والصحة والوقاية بما فيها توصيات العمل، ويقدم الكتاب قصصا شخصية للنساء اللواتي شاركن في عمليات السلام. يرجى الاطلاع على الموقع:

www.womenwarpeace.org

من الأقوال إلى الأفعال

ريما صلاح

في ختام مؤتمر بروكسل حول العنف الجنسي في فترات الصراع وبعدها في شهر يونيو ٢٠٠٦، لخصت الوفود إلى الدعوة إلى التحرك. إننا نحث الجميع على الاستجابة لهذا التحدي.

لقد رأيت مرارا وتكرار ما يتراكم الآن ليصبح أكثر الصور شيوعا وقلقا للحرب أثناء رحلاتي في العمل مع اليونيسيف من أفغانستان إلى السودان، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا. إنها صور النساء على الطرقات وفي المخيمات، وقد اقتلعن من ديارهن ومجتمعاتهن، وهربن من العنف الوحشي ضدهن خصيصا لأنهن نساء.

يجب علينا أن نتذكر أن العنف ضد النساء في الحروب لا يبدأ وينتهي ببدء وانتهاء الصراع، فالحرب تُفاقم من العنف الذي تعيشه الفتيات والنساء في زمن السلام. ويجب على جميع استراتيجياتنا التي تتناول العنف ضد الفتيات والنساء تناول الأسباب الأساسية لمثل هذا العنف. فعدم المساواة بحق المرأة ووضع القانون، وفقر المرأة وعدم قدرتها على صنع القرارات في مجتمعاتها وعائلاتها، وندر وجود المرأة في المواقع القيادية في كل منطقة من العالم، كلها أسباب تساهم في خلق مناخ تنتهك فيه النساء والفتيات دون معاقبة الفاعلين.

يجب علينا دائما أن نتذكر ونعي التحديات الخاصة التي تواجه الفتيات، فعندما نتحدث عن العنف الجنساني فإننا نتصور وجه المرأة والنساء البالغات في غالب الأحيان ولكننا نعلم أن الفتيات في الصراعات في جميع أنحاء العالم، وخاصة المراهقات هن غالبا في موقف ضعيف وضحايا لهذه الجرائم. وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٥٠٪ على الأقل من الناجيات من العنف الجنسي هن دون سن الثامنة عشرة من العمر، حتى في زمن السلم.

لا يمكننا اعتبار العنف ضد المرأة والفتيات في الحرب كأمر عادي علينا أن نعتاد عليه، والاغتصاب أثناء زمن الحرب يجب أن لا تشكل أمراً حتميا. ولا أعتقد أن هناك وكالة واحدة للأمم المتحدة أو حكومة تقوم بأداء ما فيه الكفاية للاستجابة لأزمات العنف ضد المرأة والفتيات في الصراعات. يمكننا إنجاز عمل أفضل، ويجب علينا أن ننجز عملا أفضل. ومن خلال العمل معا في شراكة، يمكننا تحقيق الحد الأقصى للأثر الذي نتركه والموارد التي نمتلكها لرد الحقوق في المظالم الكبيرة التي ارتكبت ضد النساء والفتيات. يمكننا بناء المؤسسات، والمعرفة، والمهارات، والقدرة على تناول العنف القائم على أساس النوع بجميع أشكاله بحيث يؤثر هذا بشكل إيجابي على حياة النساء والفتيات.

ليس من الكاف أن نتحدث فقط، بل يجب علينا التحرك والعمل. إنني أتحدى كل شخص منكم لنشر الرسالة التي تقول بأنه يجب معاملة هذه القضية كأولوية من قبل كل الوكالات، وكل الحكومات. انشروا رسالة دعوة بروكسل للتحرك، ولنلتزم التزاما شخصيا لفعل كل ما بوسعنا لتحقيق هذه الدعوة وللاستجابة لأزمات العنف ضد الفتيات والنساء.

ريما صالح (rsalah@unicef.org) تعمل نائب المدير التنفيذي لليونيسيف www.unicef.org.

خطة عمل قومية ضدالعنف الجنساني في ليبيريا

إيلين جونسن سيرليف

تخطو ليبيريا على طريق الانعاش الوطني بعد مضي حوالي ١٤ عاما من الحرب الأهلية الوحشية التي خلفت حوالي نصف النساء الليبيريات كناجيات من أعمال العنف الجنساني. ومع ذلك فإن معدلات العنف الجنساني، وخاصة العنف الأسري، تظل عالية. وبالنسبة للكثير من النساء الليبيريات يظل العنف الذي خضنه أثناء فترة النزاع قائما ويحدث.

لقد صاغت إدارتي استجابة قومية لمنع العنف الجنسي الجنساني وإدارة حالات وقوعه، وتتبنى خطة العمل القومية تدخلات استراتيجية سيتم تنفيذها باستخدام طرق متعددة الثقافات والأبعاد، وإننا ننوي:

- تعزيز ودعم قطاع الصحة لتقديم استجابات مؤثرة وفعالة للاستجابة الفعالة لحوادث العنف الجنسي الجنساني، والتوثيق والإبلاغ عن أدلة الفحوصات الطبية
- إصلاح النظام القانوني ليتعامل بشكل أكثر فاعلية وسرعة مع العنف، لا سيما مع أمن النساء والفتيات
- وضع الأنظمة وخدمات الامتداد والوصول لتقديم الدعم النفسي و"المنازل الآمنة" للناجيات من حوادث العنف الجنسي الجنساني
- تقديم المهارات المناسبة للعاملين المختصين في المجالات الاجتماعية والصحية
- دعم التفويض الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات

لقد صاغت إدارتي استجابة قومية لمنع العنف الجنسي الجنساني وإدارة حالات وقوعه، وتتبنى خطة العمل القومية تدخلات استراتيجية سيتم تنفيذها باستخدام طرق متعددة الثقافات والأبعاد، وإننا ننوي:

- تعزيز ودعم قطاع الصحة لتقديم استجابات مؤثرة وفعالة للاستجابة الفعالة لحوادث العنف الجنسي الجنساني، والتوثيق والإبلاغ عن أدلة الفحوصات الطبية
- إصلاح النظام القانوني ليتعامل بشكل أكثر فاعلية وسرعة مع العنف، لا سيما مع أمن النساء والفتيات
- وضع الأنظمة وخدمات الامتداد والوصول لتقديم الدعم النفسي و"المنازل الآمنة" للناجيات من حوادث العنف الجنسي الجنساني
- تقديم المهارات المناسبة للعاملين المختصين في المجالات الاجتماعية والصحية
- دعم التفويض الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات

ويجب علينا ضمان أن جميع عمليات التخطيط، ووضع البرامج، والمراقبة، والتقييم تدعمها التحليلات والبيانات السريعة الاستجابة للنوع، وإننا بحاجة لنشر الوعي الخاص بكل من العنف الجنسي الجنساني والممارسات الثقافية والتقليدية الضارة التي ترتكتب أعمال العنف ضد النساء.

سيتم تنفيذ خطة العمل بالتعاون الوثيق والشراكة مع وزراء القطاعات، وشركاؤنا للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمع، والإعلام.

جون تكسون/صندوق الأمم المتحدة للسكان

Embassy of Liberia, Washington DC

إن حكومتي على قناعة بأن تنفيذ خطة العمل المتعددة القطاعات ستدفع بنا لنقترب من دولة تتمكن فيها النساء والفتيات من الحياة دون خوف وعنف، وأن يتمتعن بالاحترام المتبادل والثقة. إننا عازمون على محاربة العنف ضد المرأة والفتيات ولحماية حقوق الإنسان للجميع في مجتمعنا. وعلاوة على ذلك سنقوم بإنفاذ قانون الاغتصاب، الذي سرى مفعوله بعد يوم من استلامي للمنصب، دون خوف أو محاباة.

تولت إيلين جونسن سيرليف منصب رئيس ليبيريا في يناير ٢٠٠٦، وهي أول امرأة يتم انتخابها لمنصب رئيسة دولة في أفريقيا، وهي إحدى مولفين كتاب المرأة والحرب والسلام: تقييم الخبراء المستقلين لأثر الصراع المسلح على المرأة ودورها في بناء عملية السلام. انظر الصفحة ٣٣ لمزيد من التفاصيل.

المقال مستوحى من عرض فيديو للرئيسة جونسن سيرليف لمؤتمر بروكسل: www.unfpa.org/emergencies/symposium06/docs/dayoneopeningsessionjohnsonsirleaf.doc

عدم التسامح مع مرتكبي جرائم الاغتصاب في ليبيريا

لويس بروثوس

أفاد الاستبيان الذي تم إجرائه عام ٢٠٠٥ في ست مقاطعات في ليبريا أن حوالي ٧٥٪ من النساء اللواتي استجبن للاستبيان قد تعرضن للاغتصاب أثناء الحرب الأهلية. وقد ساهمت جمعية المحاميات في ليبريا مؤخراً على صياغة تشريع بهذا الخصوص. ولكن الإلتزام السياسي والتدريب لزيادة الوعي هما من الأمور الهامة الآن.

وكان الاغتصاب والإعتداء الجنسي من أشكال العنف السائدة أثناء الحرب التي انتهت في عام ٢٠٠٣. وقد تعرضت العديد من الفتيات والنساء للاختطاف بالقوة سواء للزواج أو للعمل كطباخات أو عاملات نظافة أو لاستغلالهن جنسيا من قبل المقاتلين. ورغم انتهاء الحرب الآن إلا أن هناك دلائل واضحة على إنتشار كبير العنف الجنسي والجنساني والعنف المنزلي في كافة أنحاء البلاد. واستلمت جمعية المحامين النساء في ليبريا تقارير تفيد بوجود حالات اغتصاب تصل إلى ست حالات يومياً.

وفي أغلبية الحالات لا يتم التبليغ عن جرائم الاغتصاب كما يتواصل الاغتصاب في التزايد في الجاليات التي تعيش حالات ما بعد الحرب في ليبريا. وتتضمن قائمة المتهمون المزعومون أعضاء بارزين في المجتمع مثل معلمين وزعماء جاليات ورجال دين وآباء. وهناك مؤامرة عامة من الصمت أو الإنكار ضمن المجتمع أو حتى ضمن العائلة المتأثرة. وعادة ما تفرض العادات والتقاليد أهميتها لتفوق نظام ليبريا الرسمي القانوني. وتبقى الجرائم الوحشية ذات الطبيعة الجنسية مثل الاغتصاب القانوني، والاغتصاب الجماعي ومحاولات الاغتصاب والإعتداء الجنسي واللواط ونكاح المحارم والتحرش الجنسي والربح من الممارسات الجنسية والدعارة وتهريب الأطفال والإجبار على الإجرام من القضايا السائدة.

وحتى العام المنصرم كان الاغتصاب مخالفة تستحق الكفالة. فحتى إذا تم اعتقال المشتبه به، فإنه يستطيع الخروج من السجن والعودة إلى المنزل في اليوم التالي وهو قادر على إخافة أي شخص قد يدلي بشهادة ضده. وسعت جمعية المحامين النساء في ليبريا لسن قانون الاغتصاب الجديد في ١٧ يناير ٢٠٠٦ فوراً بعد تنصيب إلين جونسن سيرليف كرئيس. ويوسع قانون الاغتصاب الجديد تعريف الاغتصاب ليشمل الإختراق بأي جسم غريب، ليس فقط العضو الذكري، ويرفع أيضاً عمر الطفل إلى ١٨ سنة بالتوافق مع إتفاقية قانون الطفل، وبالتالي لا يحق لأولئك تحت عمر ١٨ سنة الحصول الآن على تصاريح عمل. كما يشمل القانون الاغتصاب الجماعي أيضاً ويشترط عقوبة السجن المؤبد لاغتصاب النساء والفتيات والأولاد. وكان قد تم طرح قضية الاغتصاب الزوجي أثناء هذه الحملة ولكنها هزمت لأن أغلبية المجلس التشريعي هم من الرجال.

وعلى أية حال، ما تزال هناك موانع رئيسية لتحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي والجنساني وعائلاتهم، حيث يوجد حاجة ماسة لإصلاح النظام القانوني. ولا تعمل المحاكم بطاقاتها الكاملة إلا حوالي ٤٢ يوم في السنة. وقد أصدرت اتهامات بحق أربع قضايا فقط ، وحمل أحدهم العقوبة القصوى للسجن المؤبد. ولا يمتلك المحامون الكثير من الموارد، والمحامون المؤهلون يترددون في أخذ قضايا سكان المناطق الريفية البعيدة، وفي المقابل لا يستطيع الناجون دفع تكاليف المحاكمات والقضاء الذي يسير ببطء شديد. ويعتبر الزعماء التقليديون هم وسيلة العون الوحيدة المفتوحة أمام العديد من النساء ولكن العديد من الرؤساء يرفضون التدخل – وعندما يتدخلون، فإن العدالة من وجهة نظرهم هي المسأومة في أغلب الأحيان. ويواصل أعضاء الجاليات النظر إلى الاغتصاب كمسألة يمكن حلها بشكل خاص خارج النظام القضائي، ويبقى الاغتصاب المألوف والعام والزواج الإجباري والمبكر مستوطنين داخل المجتمع.

> ما يزال الاغتصاب متفشيا في مجتمعات ليبيريا حتى بعد انتهاء الحرب فيها

هناك حاجة ماسة لاتخاذ خطوات سريعة لتصليح تآكل القيم الأخلاقية والحرمان الإقتصادي الذين يؤدوا إلى مثل هذه المستويات المروعة للعنف الجنسي والجنساني في بلادنا. ولإنهاء الحصانة التي تفرضها التقاليد يجب:

- زيادة الوعي العام حول قانون الاغتصاب الجديد ونتائجه
- ضمان وجود إلتزام سياسي عالي المستوى وثابت لفرض التشريع الجديد
- إصلاح النظام القضائي
- تأسيس محاكم متخصصة لتسرع إجراءات قضايا الاغتصاب
- تقديم النصح والبيوت الآمنة والدعم القانوني الحر لضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس
- توفير الحوافز لتشجيع المحامين الليبيريين للعمل في المناطق الريفية البعيدة
- توفير بيئة مساعدة لتحسين إستراتيجيات تأقلم ضحايا العنف الجنسي والجنساني
- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية للعمل على كسب حقوق النساء
- دعم المهارات التدريبية وبرامج المشروعات ذات النطاق الضيق للنساء والفتيات المتأثرات من الحرب للحد من اعتمادهن على الدعارة وغيرها من أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي
- تأسيس تنسيق للبرامج الفعالة
- تأسيس بنك للمعلومات لتعقب حوادث العنف القائم على الجنس ومراقبة ردود الأفعال.

لويس بروثوس هي رئيسة جمعية المحاميات في ليبريا.
البريد الإلكتروني: loisbruthus@yahoo.com.

تحدي مواقف المجتمع السائدة تجاه العنف الجنسي في ليبيريا

جون مونالا

لقد شهدت منطقة الجنوب الشرقي في ليبيريا مستويات شديدة من العنف الجنسي على مر الحرب الأهلية التي استمرت ١٤ عاما. وبدون وجود عمل ما لتعميق الوعي حول الأسباب الأصلية لعنف الذكور سيكون من المستحيل نسيان الخواطر الهدامة الذكورة والرجولة.

إن محافظات غراند غيديه، وريفير غي، وسينو، وريفير سيس، وميرلاند التي تقع جنوب شرقي ليبيريا تشكل معظم المناطق النائية في ليبيريا، والمنطقة التي تحكمها مجموعة مختلفة من القوانين يقطنها الليبيريون الأصليون الذين يطلق عليهم "أهل البلد". وتنعدم البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية فعليا في منطقة طال تجاهلها من قبل النخبة الليبيرية-الأمريكية التي هيمنت على ليبيريا، وتشبث سكان المنطقة كثيرا بتقاليدهم وثقافتهم، بما فيها ممارسات المحاكمات بالتعذيب، وختان الفتيات، وعمليات القتل الشعائرية، والسحر، والشعوذة، والزواج المبكر. وأثناء السنوات العديدة للحرب والشقاق المدنيين الذي طال أمدهما، عملت مجموعتين ثائرتين، هما مجموعة الليبيريون المتحدون لاستعادة الديمقراطية (لورد) وحركة الديمقراطية في ليبيريا (موديل)، وجنود الحكومة على ترويع المنطقة. وكان الاغتصاب المنظم والمستوطن للفتيات والنساء، والاغتصاب الجماعي، والتكرار المتعدد للانتهاكات الجنسية متفشية في المنطقة، وقد اغتصبت الكثيرات أمام عائلاتهن كعلامة للنصر أو "الغزو"، وهو التعبير النهائي للقوة والتغلب على العدو. وتشير المقابلات التي أجريت مع أعضاء المجتمع أن حوالي ثلثي النساء والفتيات تعرضن لشكل من أشكال العنف الجنساني.

وفي ليبيريا، وكما هو الحال في مناطق الحروب الأخرى، كانت الأفعال الجنسية تستخدم لانتهاك الأشخاص عقليا، وجسديا، وعاطفيا، ونفسيا وليست كوسيلة لإشباع الرغبات الجنسية، حيث أن اغتصاب النساء في الحروب يعد عملا عدائيا ضد الدولة أو المجتمع. وتستمر ممارسة العنف الجنسي في المجتمعات ما بعد النزاع كوسيلة للتشديد أو التأكيد على السلطة أو "العظمة" المفقودة للمعتدي.

وبدعم هائل من المجتمع المدني، وحضور أكبر قوى حفظ السلام في العالم، شرعت ليبيريا في عملية بطيئة ومؤلمة لإعادة البناء والانتعاش، ويجري التركيز على إصلاح الأضرار الظاهرة في البنية التحتية ومنشئات الصحة والتعليم ومظاهر كسب رزق المواطنين. ومع ذلك ورغم العدد الهائل لوكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى التي تعمل على قضايا العنف الجنساني، يبدو أنه لا زال هناك عدد كبير من حوادث الاغتصاب في فترة ما بعد الحرب والعنف العائلي. ويمكن تتبع ذلك بالعودة إلى ثقافة الحصانة والمعارف في مجتمع ينظر إلى اغتصاب المرأة على أنه "ليس بالشأن الكبير"، في مجتمع من الطبيعي أن تتسم العلاقة الشخصية بين شركاء الحياة بالعنف.

إن العنف الجنسي يتعزز في العلاقات العائلية حيث أن الأدوار الجنسانية والهويات المتغيرة التي أنجبتها الحرب جعلت الكثير من الرجال يشعرون بأن لا حول لهم ولا قوة. فالكثير من الرجال الذين أجبروا وهم عاجزين عن فعل شيء على مشاهدة أمهاتهم وزوجاتهم وأخواتهم وبناتهم وهم يغتصبن يعترفون بالعار والعجز عن الوصول إلى مستوى النموذج المهيمن للرجولة. والوسيلة الوحيدة أمامهم لاستعادة قوتهم كانت من خلال ممارسة القوة ضد نسائهم من خلال العنف الجنسي والبدني.

وكان العاملون الإنسانيون والمدرسون وآخرون في مواقع السلطة مذنبون أيضا باقترافهم أعمال الاستغلال الجنسي، ويلاحظ أن عدد كبيرا من الجناة يمضون دون عقاب. والكثيرون يتقبلون حقيقة أن الفتيات الشابات والنساء قد قدمن أنفسهن للعمال الإنسانيين لكي يضمنوا دخلا يحتاجونه بشده لأسرهم. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع الآباء أن بعضهم شجع فتياتهم على الخروج والبحث عن الطعام مستخدمين أجسادهن.

وفي ليبيريا، وكما هو الحال في الأماكن الأخرى، تخلق العمليات العسكرية الكبرى لحفظ السلام مرعى للاستغلال والتحرش الجنسي بالنساء. وفي كل الجيوش يتدرب الرجال على قبول قيم الذكورة العدوانية حيث يكون الاضطهاد والهيمنة قبل كل شيء، حتى النساء، هما جزءا من تدريبهم سواء صراحة أو ضمنيا. فهذا هو السبب الوحيد الذي يفسر مدى الانتهاكات الجنسية للنساء على أيدي القوات التي يفترض أنها تحمي السلام أو توفر الحماية للسكان. لقد أخذ كره الجيش للنساء الأسبقية على دور الحماية التي يفترض على الجنود تقديمها.

ويندر وجود الأدلة ولكن المقابلات الشخصية مع النساء والفتيات في محافظتي غراند غيديه وريفر غي عكست مدى العنف الجنسي المستمر. وهناك مخاوف معينة من العدد الكبير لحالات اغتصاب الأطفال المبلغ عنها، حيث أن الهجمات تُرتكب ليس من باب الرغبة الجنسية فقط وإنما من باب الاعتقاد بأن الاغتصاب هو أحد الشعائر القادرة على زيادة السلطة والقوة الرجولية.

وينزعج أهالي المنطقة الجنوبية الشرقية أيضا من نسبة حالات الحمل بين المراهقات. فالفتيات والنساء ينشطن جنسيا في سن مبكرة، وتشير التقارير أن الفتيات، عند عمر ١٣ عاما، هن إما حوامل وإما قد أنجبن طفلا بالفعل. ويبدو أن هناك علاقة بين البغاء من أجل البقاء وانحطاط القيم المتعلقة بالسلوك الجنسي. وحاليا يمكن للرجال والنساء أن يكون لديهم أكثر من شريك في الجنس في مجتمعهم. وتقبل الكثيرات من النساء أن يكون لأزواجهن نساء عديدات من باب أن ذلك السلوك يعزز من "سلطته". ولا محالة أن ذلك يساهم في الشيوع المتزايد لفيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) مما يزيد من سوء حياة الناجيات من العنف الجنسي.

ضرورة التحرك

من الضروري جدا التحرك للتعامل مع الفجوات الهائلة في تقديم الخدمات، حيث أن الخدمات الصحية ليست مجهزة بشكل كاف وطواقم العاملين يغيبون عن العمل في معظم الأحيان، والمحافظة ينقصها الأخصائيين النفسيين وعلماء النفس والاستشاريين المدربين لتقديم المساعدة العلاجية للناجيات من العنف.

إن الناجيات من العنف الجنسي يجدن أن تحقيق العدالة أمرا مستحيلا على أرض الواقع، وقد انهار النظام القضائي تماما في العديد من المحافظات. والعاملون في المحاكم التي لازالت تؤدي مهامها لا يتمتعون بتدريب جيد، وحتى إذا تمت إدانة الجناة، يمكن أن يؤدي نقص منشئات الاحتجاز إلى إطلاق سراحهم فورا ليعودوا إلى المجتمع مرة أخرى. ولا زال القضاة ورجال الشرطة الفاسدون يفضلون تسوية

حالات العنف الجنساني "بالطريقة العائلية". ورغم كل ذلك يجب على رجال الشرطة أن يخضعوا للتدريب على كيفية الاستجابة لحوادث العنف الجنسي، ومراكز الشرطة الريفية، خلافا لمراكز الشرطة الموجودة في مونروفيا والمناطق المدنية الأخرى، ليس لديها وحدات متخصصة للنساء والأطفال.

ولا توجد استراتيجيات متكاملة ومتعددة القطاعات للاستجابة والوقاية، والتنافس واختزان المعلومات هو أمر شائع بين الوكالات الإنسانية، ولا يتم الاحتفاظ بالسجلات. وعدد قليل من المنظمات غير الحكومية تحتفظ بإحصائيات أو تجمع الأدلة العلمية لحوادث العنف الجنسي المبلغ عنها. ويجب توضيح الأدوار والمسئوليات والولايات المؤسساتية على وجه السرعة.

ولا يجب اعتبار أن الرجال هم عقبة في وجه تفويض المرأة والمساواة بين الجنسين، ومن المهم جدا استيعاب أسباب عنف الرجال وإدمانهم على الكحوليات بالإضافة إلى الأدوار المتغيرة للجنسين في أجواء ما بعد النزاع وخرط الرجال في البرامج التي تهدف إلى الوقاية من العنف الجنسي والاستجابة له. وبدون التعامل مع قضايا فقد الرجال لرجولتهم، فربما تستمر النساء في مواجه عواقب السلوك الذكوري العنيف حيث يسعى الرجال إلى التشديد على تفوقهم وهيمنتهم.

لقد نجت الكثير من المؤسسات التقليدية من النزاع ويستمر التعامل مع رؤسائها باحترام. وتظل المجتمعات السرية لكل من الرجال والنساء لها تأثير. ويجب على حملات تغيير السلوك أن تعترف بقوة هذه المؤسسات الثقافية كمحفزات كامنة للتغيير، ويمكنها تعزيز الرسائل المتعلقة بالسلوك الجنسي المسئول ومخاطر تعدد الشركاء وفيروس نقص المناعة البشرية (الايدز).

ومزيد من التفسير والاستيعاب الدقيق للنزاع من منظور الجنس، يمكننا التقدم إلى الأمام في بناء استجابة أكثر فعالية وتنسيقا وذات توجه مجتمعي للعنف الجنسي والعنف الجنساني في المجتمعات أثناء النزاعات وما بعدها.

جون مونالا طالبة دكتوراه في معهد الدراسات الإجتماعية، في لاهاي في هولندا، وعملت كموظفة حقوق إنسان في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. البريد الالكتروني: jamunala@yahoo.com.

من منظورنا: فيديو تشاركي في غرب أفريقيا

تيغان مولوني، وزيزي كوني، ولورين غودسمث

أطلقت كل من لجنة اللاجئين الأمريكية ومؤسسة التواصل من أجل التغيير عام ٢٠٠٥ مشروع فيديو مجتمعي لنشر الوعي والمساعدة في منع العنف الجنسي والجنساني في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

لقد عاد حوالي ٧٠ ألف لاجئ وأكثر من ٣١٤ ألف نازح داخلي إلى ليبيريا منذ انتهاء الحرب الأهلية فيها والتي دامت أربعة عشرة عاما. ويعتبر أثر العنف، ومن ضمنه العنف الجنسي والجنساني، من بين التحديات الكثيرة التي يواجهونها. ومن المقدر أن نسبة ٤٠٪ من النساء الليبيريات يعتبرن ناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والعبودية الجنسية والاعتداء الجنسي. وفي مسح أجري بين اللاجئات الليبيريات في المخيمات في سيراليون، قالت ٧٤٪ منهن أنهن عانين من الإساءة الجنسية قبيل النزوح و٥٥٪ أثناء النزوح. ومع ذلك فلا يوجد هناك وعي للآثار الصحية والنفسية الاجتماعية للعنف الجنسي والجنساني، ولا لصلة القضايا الصحية للإنجاب، وخاصة بحالات العدوى المنقولة من الاتصال الجنسي ومن ضمنها فيروس نقص المناعة البشرية الايدز. ويتعامل الزعماء المحليين عادة مع الحالات المبلغ عنها وخدمات الاستجابة نادرة الوجود.

وتقوم لجنة اللاجئين الأمريكية منذ شهر أغسطس ٢٠٠٤ بتطبيق برامج المنع والاستجابة في ثمان محافظات ليبيرية، بالإضافة إلى برامج الاستعلامات عبر الحدود وبرامج تحويل المرضى للاجئين العائدين من غينيا. وتشتمل فعاليات المنع على تثقيف المجتمع حول قضايا الجنسانية، وحقوق الإنسان، والصحة الإنجابية، والعنف الجنسي والجنساني. وتشتمل فعاليات الاستجابة للأزمات على تحويل الحالات إلى الاستشاريين المدربين في لجنة اللاجئين الأمريكية وتدريب مزودي الصحة والوقاية والأمن المحليين لوقاية حالات العنف الجنسي والجنساني وتحديدها والاستجابة لها وإحالتها بشكل مناسب.

الفيديو التشاركي

لقد بدأت مبادرة الفيديو التشاركي "عبر أعيننا" في غينيا وليبيريا، ويمكن لمبادرة الفيديو التشاركي أن تبدأ عملية ديناميكية للانخراط والحوار حول قضايا الاهتمام المحلي، ومن ضمنها المواضيع الحساسة جدا. ومن الملاحظ خلال الإنتاج والعرض العام فإن العملية تسير على أيدي أفراد من المجتمع، والمواضيع عناوين الحوارات تتعلق بالجماهير المحليين ويتم تقديمها بوسائل مناسبة للثقافة المحلية. والناس يتوقون دائما إلى رؤية أبناء مجتمعهم على الشاشة، ويساعد الفيديو على تكبير أصوات التغيير الصادرة من داخل المجتمع ويرعى عملية الوصول بأسلوب الند للند.

وفي بدايات ٢٠٠٦ عقدت اتصالات من أجل التغيير ورشة عمل تدريبية مدتها أسبوعين في فيديو تشاركي في مخيم ليني للاجئين في غينيا للموظفين الميدانيين للجنة اللاجئين الأمريكية وأعضاء من لجان المخيم المسؤولين عن إحالة حالات العنف الجنسي والجنساني إلى لجنة اللاجئين الأمريكية. وتعلم المشاركون كيفية استخدام المعدات، وإشراك أفراد المجتمع في أهداف المشاريع، وإجراء المقابلات، وتطوير مهارات الفريق في عمليات تخطيط البرامج والتصوير. وبنهاية الدورة التدريبية قام المشاركون بعمل برنامج وثائقي حول الزواج المبكر/القسري ومسرحيات درامية قصيرة عن الاغتصاب واستجابة المجتمع لعنف الأسري.

يجب أن لا يتم الضغط على الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس لكي يشاركوا بقصصهن أبدا، ولقد تم تطوير العديد من الخيارات للناجين ليبحن بتجاربهن ولكن دون الكشف عن هوياتهن. وأبدت البعض رغبة في الإدلاء بشهادتهن، واختارت إحدى اللاجئات أن تشارك برواية قصتها أمام الكاميرا لكي تحث مثيلاتها على هجر ممارسات الزواج المبكر القسري الذي دمر حياتها. إن التحدث عن هذه القصص قد يكون عاملا كبيرا للتفويض العميق بالنسبة للكثيرات – وهي خطوة في عملية تدريجية للشفاء.

لقد عاد موظفو لجنة اللاجئين الأمريكية التي مقرها في ليبيريا إلى بلادهم مع معدات الفيديو الخاصة بهم واستمروا في تبادل مهاراتهم مع نظرائهم في المجتمع الذين تدربوا على الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والاستجابة له. وقام هذا الفريق الجديد بإنتاج أول فيديو لهم منذ وقت قريب، وهو فيديو عن حياة رجل محلي ومدمن سابق على المشروبات الروحية قد اعتاد على إساءة معاملة زوجته ولكنه تغلب على إدمانه

وأصبح زوج وأب مسؤول. وتلى هذا الفيديو عمل آخر عن عواقب تسوية مسألة الاغتصاب "بالأسلوب العائلي" وعدم العلاج من العدوى المنقولة عبر الاتصال الجنسي. وفريق الفيديو لديه خطط لمخاطبة قضايا الوصم بالعار وفيروس نقص المناعة البشرية، وإساءة معاملة الأطفال، والاغتصاب، والقانون وأهمية تعليم الفتيات.

لقد عمل العرض السينمائي المجتمعي للأفلام التي أنتجها الفريق على حث الكثير من الأفراد على السعي للحصول على خدمات لجنة اللاجئين الأمريكية. وافتتح نظراء المجتمع والعاملون الميدانيون الجلسات بوصف برنامج وخدمات الجنساني في لجنة اللاجئين الأمريكية. وبعد عرض الفيديو الذي يحضر لمشاهدته من ٣٠ إلى ١٠٠ شخص، يتم تشجيع الحضور على مناقشة القضايا المعروضة. ويشارك البعض برواية قصصهم الشخصية أو طرح الأفكار حول كيفية التعامل مع هذه المشاكل.

وعلى نحو منتظم يطلب المشاهدون المساعدة في المشاكل التي تم وصفها في الأفلام التي شاهدوا للتو، ويقدم العاملون الميدانيون تقارير عن زيادة في نسبة البلاغات عن حالات الاغتصاب نتيجة لفعاليات الفيديو التشاركي. إن المشاهدون يتعرفون على ما يعرض عليهم ويصلونه بواقعهم، وفي أحد المشاهد التي يبلغ فيها الطبيب إحدى السيدات أن ابنتها عاقر بسبب عواقب الاغتصاب انخرط أحد المشاهدين في البكاء وقال: "هذا نفس ما حدث لابنتي أثناء الحرب." وكما تقول ماري كولنكي، مديرة برنامج الجنساني في ليبيريا "إنكم تشاهدون شرائط فيديو أجنبية ... ولكنها تحتوي على مادة اختلقها شخص ما". وعلى العكس فإنها تركز على الأثر الفعال "لرؤية الليبيريين يتحدثون في شريط الفيديو ويشرحون عن قصص حياتهم".

إن تسجيلات فيديو المجتمع تساعد الناجيات من العنف الجنسي والجنساني المشتركين في عملية الإنتاج على رواية قصصهم الخاصة بهم، وتقليص وصمة العار المتصلة بتجاربهن ومساعدة الآخرين. وهن يستفدن أيضا من تعلم المهارات الجديدة الفنية والشخصية ومهارات الفريق، وتعزز عملية المشاركة الإحساس بالمجتمع حيث يفكر الفريق مليا في أنواع العنف التي أثرت على حياتهم، وفي الرسائل التي يرغبون في إيصالها وكيف يمكن أن يوصلونها بأفضل السبل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفيديو التشاركي:

- يتم دمجه بسهولة في الفعاليات الحالية للوقاية من الجنساني والاستجابة له
- يعتبر أداة ناجعة لنشر الوعي، وتعزيز حوار المجتمع ويشجع على الإبلاغ عن الحوادث
- في متناول الجميع، بغض النظر عن المستوى التعليمي
- يحفز العاملين الميدانيين، حيث يدعم كل فريق الجنساني في لجنة اللاجئين الأمريكية مشروع الفيديو واستمراره دعما حماسيا
- يتمتع بتطبيقات ذات نطاق واسع، حيث يقترح فريق الفيديو في لجنة اللاجئين الأمريكية استخدام مهاراتهم الجديدة لإنتاج أفلام عن الظروف المتطورة في ليبيريا لمجتمع اللاجئين وعرض القصص الناجحة من فعاليات مشاريع التمويل الأصغر ومشاريع تنمية المجتمع في لجنة اللاجئين الأمريكية.

كان تيغان مولوني منسق برامج للعنف الجنساني مع لجنة اللاجئين الأمريكية في ليبيريا، وهو الآن مدير للعنف الجنساني في لجنة اللاجئين الأمريكية في باكستان. البريد الالكتروني: teganmolony@yahoo.com. زيزي كوني يعمل مدرب في وحدة الجنساني في لجنة اللاجئين الأمريكية في ليبيريا. البريد الالكتروني: zezekonie@yahoo.com. لورين غودسمث مديرة مشاريع/مدربة على الفيديو التشاركي في اتصالات من أجل التغيير. البريد الالكتروني: lauren_goodsmith@hotmail.com.

إذا كان لديك برنامج مايكروميديا فلاش واتصال انترنت بحزمة عريضة، فهناك عرض فيديو مدته ١١ دقيقة عن مشروع "عبر أعيننا" على الرابط التالي: http://video.google.com/videoplay?docid=-4020371656680454444&q=american+refugee+committee

١. يوجد لدى لجنة اللاجئين الأمريكية حاليا برامج في البلقان، وغينيا، وليبيريا، وسيراليون، ورواندا، ودارفور، وجنوب السودان، وشمال أوغندا، وباكستان، وتايلاند، وسيريلانكا. www.archq.org

٢. تقدم مؤسسة التواصل من أجل التغيير (Communication for Change) تدريبا على استخدام الفيديو التشاركي لدعم التنمية الاجتماعية وأهداف الصحة وحقوق الإنسان. www.c4c.org

٣. تقرير أيرين (شبكات الاستعلامات الإقليمية المتكاملة) الخاص حول "العنف ضد النساء والفتيات خلال النزاعات وما بعدها"، سبتمبر ٢٠٠٤ www.irinnews.org/webspecials/gbv/gbv-webspecial.PDF

٤. الأجساد المفطورة، والأحلام المدمرة: كشف العنف ضد المرأة، أيرين/مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، نوفمبر ٢٠٠٥، الصفحات ١٨٧-١٩٩.

لورين غودسمث

ماريا تامبا إخصائية إرشاد في قضايا العنف الجنساني في لجنة اللاجئين الأمريكية في ليبيريا تتدرب على استخدام كاميرا العمل بمساعدة زميلها ألبرت باين ومدرب كاميرا الفيديو حاميدو توري في مخيم ليني في غينيا.

مكافحة العنف الجنساني في جنوب السودان

لونا إيليا

لقد خلفت العقود التي مضت من التخلف التنموي والصراع نساء جنوب السودان — نقلا عن كلمات الدكتور الراحل جون قرنق — "أفقر الفقيرات وأكثر تهميشا بين المهمشات". فالعنف ضد المرأة والفتيات يترعرع في مثل هذه الأجواء.

تعتبر معظم المؤشرات الرئيسية للتنمية لجميع السودانيات في جنوب السودان هي الأدنى في العالم. هناك تباين جنساني شديد في الوصول للتعليم والصحة والعمر المتوقع التباين. وتحصل نسبة ٥٪ فقط من الولادات على رعاية من العاملين الماهرين في مجال الصحة ونسبة الموت عالية بين الأمهات. وعلى عكس الأنماط الديموغرافية الشائعة في جميع أنحاء العالم، ورغم أثر الحرب على التعداد السكاني للذكور، فإن عدد الذكور كبار السن أكبر من عدد النساء.

إن عدد الدراسات الحسنة السمعة التي أجريت حول العنف الجنساني التي جرت في جنوب السودان قليل جدا. وربما كانت الدراسات محدود من ناحية الحجم والتحليل الإحصائي، ولكنها كانت دليلا على الحالات المنتشرة من العنف الأسري، وحالات الزواج المبكر أو القسري، ووراثة الزوجة، وملكية العقارات، وحضانة الأطفال، السجن الاعتباطي، وختان الإناث، والتحرشات والاعتداءات الجنسية. لقد ازداد الصراع الذي طال أمده سوءا وأوجد مخاطر أمنية جديدة، لا سيما على النساء والأطفال. وتشتمل هذه المخاطر على تقطيع أوصال المجتمع والبنيات الأسرية، وانهيار آليات فض النزاعات، وتواجد الأسلحة والأفراد الذين يقتصون من المجرمين بشكل غير قانوني، والصدمات المنتشرة، والاستهلاك المتزايد للكحوليات، والمؤسسات الأمنية الضعيفة، والأمن والنظام الهزيلين، والتوترات بين الأناس الذين تشردوا وأولئك الذين بقوا.

نحو خطة عمل وطنية

لقد اعترفت حكومة جنوب السودان – وهي الحكومة الإقليمية للحكم الذاتي التي تأسست نتيجة اتفاق السلام الشامل الموقع في شهر يناير ٢٠٠٥ والذي أنهى الصراع الممتد بين الشمال والجنوب في السودان – بضرورة معالجة العنف الجنساني. إن اتفاق السلام الشامل يدعم العمل الإيجابي ودعم النساء ليصبحن جزءا من عملية إعادة البناء. وعرّفت النساء السودانيات اللاتي وفدن إلى مؤتمر أوسلو للمانحين المنعقد في شهر أبريل ٢٠٠٥ العنف الجنسي الجنساني بأن له أولوية رئيسية واقترحن آليات لحماية النساء والفتيات من التعرض للعنف. ويؤكد دستور جنوب السودان على ضرورة حماية حقوق النساء والرجال على حد سواء.

لقد تم إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات للعنف الجنسي الجنساني في شهر يناير ٢٠٠٦، بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وتجمع المجموعة بين ممثلين من وكالات أخرى للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، ومفوض الأمم المتحد السامي لحقوق الإنسان، واليونيسيف)، ووزراء حكومة جنوب السودان للنوع، والرفاهة الاجتماعية، والشؤون الدينية، وجمعيات المرأة في جنوب السودان. وتناقش المجموعة استراتيجيات لتطوير عملية متصلة من وضع البرامج لتناول قضايا العنف الجنساني في جنوب السودان من خلال تبادل المعلومات، وتقليل التكرار، وتنفيذ الفعاليات التعاونية.

لقد وضعت المجموعة العاملة استشارات تمهيدية مع أطراف رئيسية من الحكومة والجيش والمنظمات غير الحكومية في المدن الجنوبية واو، ومالاكال، وجوبا، كخطوة أولية في عملية تطوير خطة العمل الوطنية. وقد لاحظ المشاركون مرارا وتكرارا جنوب السودان لديه موارد قليلة لتناول قضية العنف الجنساني، ولكنهم لديهم هيئات متحمسة من منظمات المرأة والحكومة الملتزمة.

تعتبر عملية تطوير خطة العمل الوطنية في مهدها، حيث يجب تخطي عدد من التحديات الرئيسة ومنها:

- نقص القوانين المتعلقة بالعنف الجنساني في حكومة جنوب السودان وعلى مستوى الولايات
- الأولوية المستمرة لتسوية حالات العنف الجنساني عبر الإجراءات المحلية العرفية التي قلما تؤازر مصلحة النساء أو الفتيات
- نقص الدعم الفني لمساعدة فريق العمل المشترك بين الوكالات
- نقص التمويل المستهدف لدعم أي فعاليات مستديمة تتعلق بالعنف الجنساني في جنوب السودان.

تعمل لونا جيمس إليا في برنامج الحكم الرشيد والمساواة في المشاركة السياسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب السودان lona.elia@undp.org

١. باستثناء وحيد لمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الراشدين الذي يصل إلى حد أدنى في النيجر.
٢. المركز السوداني الجديد للإحصائيات والتقييم، واليونيسيف، ٢٠٠٤ "نحو خط أساسي: أفضل تقديرات المؤشرات الاجتماعية لجنوب السودان"، www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/KHII-6365Q7?OpenDocument
٣. للمزيد من المعلومات حول الأسباب الأساسية للصراع بين الشمال والجنوب في السودان واحتمالات السلام، انظر نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٤: www.fmreview.org/sudan.htm
٤. www.sudansupport.no/genderconf_05_oslo/doc_index.html

ترحب نشرة الهجرة القسرية بأية مقالات تتعلق بالسودان:

هل اطلعت على عدد نشرة الهجرة القسرية الخاص بعنوان: "السودان: آمال وتوقعات السلام"؟ العدد متوفر على الإنترنت مجاناً حيث تتوفر النسخة العربية على الموقع: www.hijra.org.uk/sudan.htm. وتود أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية التعبير عن اهتمامها واستعدادها بتلقي المزيد من المقالات التي تركز على عودة النازحين وعلى أوضاع اللاجئين، وعلى الأخص إذا كانت من تأليف كتاب سودانيين. الرجاء الاتصال بنا على البريد الإلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk

العنف الجنسي وجمع الحطب في دارفور

إرين باتريك

تتعرض الفتيات والنساء في مئات من مخيمات اللاجئين والنازحين إلى العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم بسبب الحاجة التي تكاد ما تكون يومية لجمع الحطب التي تتطلب مغادرة المخيمات من أجل البحث عنه. ويجب بالتالي العمل بشكل أوسع من أجل خفض نسبة تفشي هذه المخاطرة.

تمكن ملاحظة هذه الآفة بشكل واضح جدا في دارفور حيث تجوب النساء والفتيات المناطق المحيطة بالمخيمات لساعات عديدة من أجل الحصول على بعض الأغصان والجذور اللازمة لإشعال النيران. هذا وتغادر العديد منهن المخيمات أثناء الليل لتفادي الشمس الحارقة، ويسرن لعدة كيلومترات إما بمفردهن أو في مجموعات صغيرة للتقليل من حجم المنافسة في الحصول على مواد قابلة للاشتعال ما تزال كمياتها تقل تدريجيا مع مرور الوقت وازدياد الحاجة. ومن الجدير ذكره أن هذه المجموعات المستضعفة هي الهدف الرئيسي لميليشيا الجنجويد والحكومة المحلية أو قوات الشرطة والمجموعات الذكورية الأخرى التي تعيش في مناخ تسيطر عليه درجة مريعة من عدم المحاسبة والإفلات من العقاب.

© كو / مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إمرأة نازحة تحمل الحطب إلى مخيم منجورة في دارفور

قدمت لجنة الإنقاذ الدولية تقريرا في أغسطس ٢٠٠٦ يفيد بأن حصيلة الاعتداءات على الإناث من إحدى المخيمات في دارفور كانت قد وصلت إلى ٢٠٠ في فترة خمسة أسابيع ، في حين كانت تشير تقديرات منظمة أطباء بلا حدود إلى أن معدل عدد الاعتداءات الشهرية بلغ ٢٠٠ اعتداء خلال سنة ٢٠٠٥. هذا ويعتقد أن هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي بكثير حيث يمنع شعور العديد من النساء بالعار من الإبلاغ عن هذه الحوادث.

بادرت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة إضافة إلى منظمات غير حكومية بتقديم مبادرات متخصصة في تأمين حماية أكبر للإناث أثناء جمعهن للحطب أو للتقليل من حجم الحطب اللازم للطبخ مما يقلل حجم التنقل اللازم لجمع الحطب. وشرعت اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال بتنفيذ بحث يهدف إلى تحديد مدى فعالية هذه المبادرات والتي تشتمل على مواقد فعالة الوقود، وتأمين الحرس للأماكن التي تقصدها النسوة من أجل جمع الحطب، إضافة إلى تطوير ما يعرف بالوقود البديل .

مواقد فعالة الوقود

تعتبر غالبية المواقد الشائعة الاستخدام في دارفور مواقد بدائية جدا حيث يتم صنع معظمها من خليط يتكون من الطين، والماء، وروث الحيوانات أو الرماد، ويستغرق صنعها من يومين إلى خمسة أيام إضافة إلى أن تكلفتها لا تتعدى الدولار الواحد لكل موقد. ويتم حاليا إجراء اختبارات تقييمية على مواقد أحدث بما فيها المواقد المصنوعة من الفولاذ الذي لا يصدأ، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن أكثر الأنواع بدائية من المواقد قادرة على توفير ما نسبته ٢٠-٨٠ بالمائة -حيث تعتمد هذه النسبة على عوامل عدة مثل المواقد نفسها، وكيفية استخدامها، والظروف المحيطة أثناء الاستخدام- بالمقارنة مع إشعال النار العارية القائمة على ثلاثة حجارة. ومن البديهي أنه كلما قلت الحاجة إلى الوقود، قلت الحاجة إلى الترحال من أجل جمعه الأمر الذي يقلل من نسبة الاعتداءات المصاحبة لهذه الرحلات.

تبقى المواقد مع هذا في حاجة للوقود مهما وصلت نسبة التوفير مما يجعل ترحال النساء من أجل جمع الوقود أمرا لا مفر منه. لذا يجب أن يتم اعتبار المواقد الفعالة عنصرا إضافيا في استراتيجية الوقود والتي تهدف إلى تطوير وسائل الوقود الذي لا يعتمد على الحطب.

دوريات الحطب

تتكون دوريات الحطب في دارفور من الشرطة المدنية والقوات التابعة للبعثة الأفريقية في السودان التي تتبع النساء في شاحنات من أجل تأمين الحماية لهن. هذا وكانت هذه القوات المصاحبة قد أثبتت نجاحها في تأمين الحماية من الهجمات المحتملة في معظم الأحيان إلا أنها في بعض الحالات لم تكن بغاية الفعالية بسبب غياب الثقة والاتصال الفعال بينها وبين الشرطة المدنية، وبين النساء اللاتي تتم مرافقتهن. إلا أن أكثر الدوريات نجاحا كانت تلك التي تم تنظيمها من قبل اللجان المكونة من القادة النسائية النازحة، والشرطة المدنية خاصة المشاركون في الدوريات منهم -يفضل أن يكن من النسوة إن أمكن- إضافة إلى فرق التعزيز التابعة للمنظمات غير الحكومية والتي تسعى لجمع آراء جميع الأطراف المشاركة. هذا وتعمل هذه اللجان على وضع توجيهات معينة تتبعها دوريات الحراسة يتخللها تحديد الأوقات والمواقع إضافة إلى التأكيد على وجود المترجمين الفوريين. هذا ويتم الاستفادة من هذه اللجان حيث تعمل عمل المنتديات التي تستطيع النسوة والفتيات مشاركة قلقهن حيال الدوريات المصاحبة.

غالبا ما كانت تسود الدوريات حالة فوضى تخللها اختيار المسالك والأوقات الغير مناسبة إضافة إلى سيطرة العنصر الذكوري التابع للبعثة الأفريقية في السودان التام وغياب المترجمين (مما يجعل التواصل بين النساء وأفراد البعثة أمرا مستحيلا)، ومن الجدير ذكره أن الفوضى كانت قد امتدت لتطال تفسيرات الأهداف من دوريات البعثة الإفريقية والتي غالبا ما كانت متضاربة في معظم الأحيان. أثرت هذه العوامل على مشاركة الدوريات حيث ترددت النسوة والفتيات -غالبيتهن من ضحايا العنف والاعتداء الجنسي- في الذهاب لجمع الحطب في

حضور أفراد الحماية المسلحين. لذا، وعند إنشاء دوريات الحطب، يجب التأكيد على أنها مدعومة من اللجان المشاركة للحفاظ على شرعيتها. وفي سياق آخر، فقد أصبحت هذه الدوريات ضحية للنقص الحاد في التمويل المخصص للبعثة الأفريقية في السودان.

الوقود البديل

توفر مخيمات اللاجئين والنازحين أرضية مفيدة من أجل تطوير مصادر الوقود البديلة حيث تم اختبار عدد من التكنولوجيات في عدة مخيمات في أنحاء مختلفة من العالم تفاوتت في درجة نجاحها، إلا أنها تحتاج أن تشتر بشكل أوسع وقابل للتكرار. كما قامت عدة منظمات خارج نطاق المنظمات الإنسانية التقليدية ضمن هذا الإطار بتنفيذ مشاريع عدة حول مصادر الوقود البديل وتكنولوجيا الوقود التي يمكن أن تستفيد منها المجتمعات النازحة، وتشمل هذه المنظمات شركات التكنولوجيا ومجموعات حماية البيئة والمؤسسات والجامعات الخاصة أيضا، إلا أنه ولحد الآن، لا توجد آلية تفاعل وتعاون فعالة بينها.

تحتاج تكنولوجيا الوقود البديل للحطب والوقود بشكل عام التي يتم تنفيذها في المخيمات أن تفعل ما يلي من أجل تحقيق النجاح والاستدامة:

- أن تكون آمنة ومقبولة من قبل المستخدمين
- أن تستغل المواد الخام المتوفرة محليا
- أن يتم إنتاجها محليا (مع احتمالية توفير الدخل للمجتمعات النازحة و/أو المضيفة إن أمكن)
- أن تكون قيمته التجارية متدنية أو معدومة (من أجل المبيعات اللاحقة)
- أن تكون مستدامة من حيث التكلفة ومن حيث الآثار البيئية
- أن يكون استخدامها ملائما من أجل تحضير المأكولات التقليدية أو المؤن المزودة
- أن لا تزيد من نسبة التوتر في المجتمعات المضيفة

استراتيجيات الوقود الفعالة

على المجتمع الدولي أن يطور تطبيقات أكثر فعالية وتنسيق مناسب لاستراتيجيات الوقود مع بدء الكوارث الإنسانية، فالمؤن التي يوفرها برنامج الغذاء العالمي مثلا، تحتاج للطبخ من أجل أن تصبح قابلة للاستهلاك، إلا أنه نادرا ما يتم توفير الوقود اللازم للطبخ. ومع أن نقل وقود الطبخ وتوزيعه عمل مكلف وتصعب استدامته إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن البديل غير المقبول هو وضع النسوة والفتيات تحت خطر الاعتداءات بدفعهن على المسير لكيلومترات عدة كل يوم في مناطق غير آمنة.

لا يمكن القول أن هناك مبادرة وقود معينة تحل بعينها الأزمة المتمثلة في حوادث الاعتداء الجنسي أثناء جمع الحطب، حيث أن الاستراتيجية الفعالة تأخذ مختلف المراحل والظروف بعين الاعتبار: فالتوفير المباشر للوقود بعد نشوب أي أزمة هو أداة حماية ضرورية لكن على المدى القصير فقط، وتعتبر دوريات الحطب أداة مفيدة للحماية إلا أنها لا تمثل الحل الشامل للمشكلة، وأخيرا، فإن الاستجابة من خلال توفير المواقد الفعالة لها دور واضح وحيوي لكن فقط في الأوضاع التي توظف مصادرة بديلة ومستدامة للحطب.

لن يخل أي حل أو مبادرة مهما كانت منسقة، نتائج الحماية المرجوة إلا إذا تم تطوير أنشطة تأتي بالدخل على العائلات النازحة وخصوصا الإناث فيها، حيث وجدت اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال أنه حتى النسوة في دارفور اللاتي يملكن المواقد فعالة الوقود، يستمررن في الذهاب لجمع الحطب من أجل بيعه وتوليد بعض الدخل لعائلاتهن.

تتخلل مسألة توفير وقود الطبخ في مخيمات اللجوء والنزوح، عدة قطاعات: الغذاء والصحة وحماية البيئة، توفير المأوى حقوق النساء إضافة إلى العنف الجنسي، إلا أن منظمة الأمم المتحدة لم تستطع تطوير آلية فعالة تتعامل مع القضايا التي تخرج عن حدود القطاعات التقليدية حيث تهمل مجموعة المبادئ التي تم وضعها للاستجابة للحاجات الإنسانية، الحاجة للوقود في "المسكن". إن التعرف والاستجابة للأهمية البالغة لوجود وقود الطبخ في حياة النسوة النازحات سيزيد من نسبة الحماية والأمن الذي تحظى به الملايين منهن وهو الذي يحتل دورا هاما وغالبا ما يكون مأساويا في حياتهم اليومية.

يعمل إرن باتريك مستشارا لدى اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال (www.womenscommission.org) وهو يعمل الآن على تنسيق مبادرات الوقود من خلال مشروعات تجريبية في دارفور وتشاد. البريد الإلكتروني: erinp@womenscommission.org

١. http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/54-55.pdf

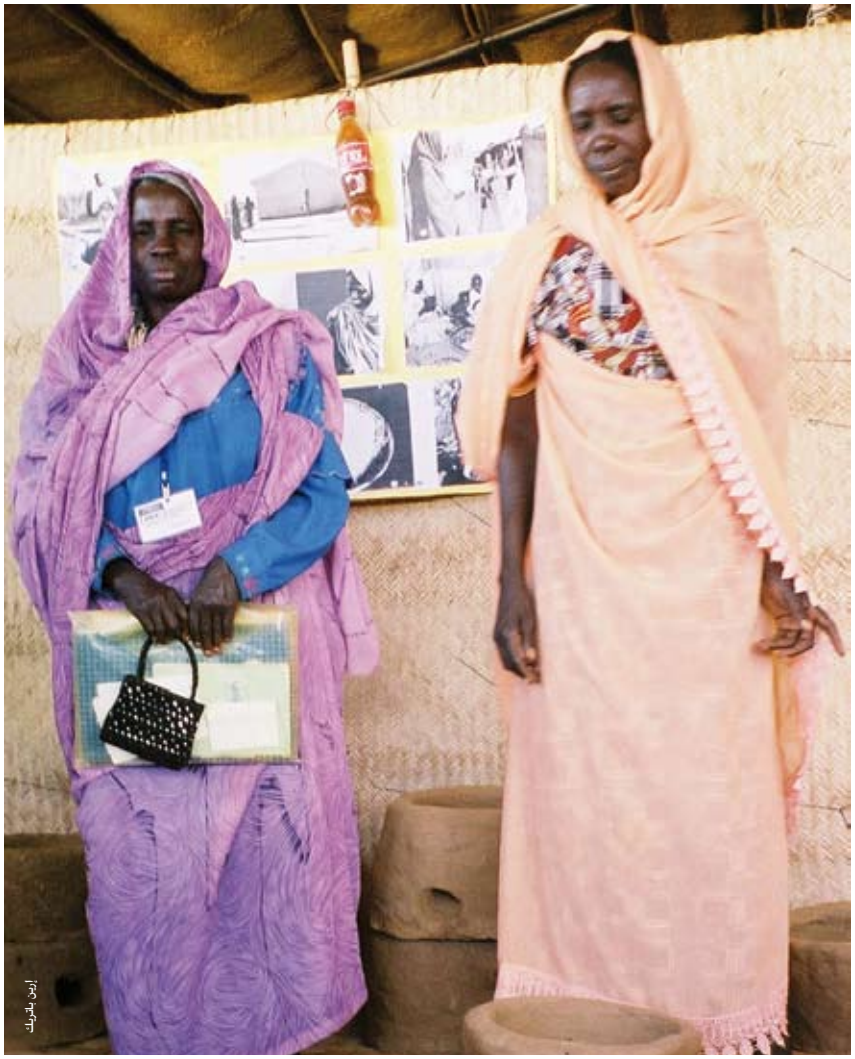

إيرن باتريك

نساء في مخيم الفاشر في دارفور مع مواقد موفرة للوقود صنعنها بأنفسهن.

الإنصات لأصوات نساء دارفور

المقال التالي مقتطف من تقرير حديث لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف حول أثار الصراع على صحة ورفاهة المرأة والفتيات في دارفور: محادثات مع المجتمع.[1]

ما هو تقييم نساء وفتيات دارفور المخاطر التي يواجهنها؟ لقد أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف مقابلات مع النساء المتأثرات بالصراع وأفراد عائلاتهن من الذكور لتحقيق فهم أفضل للأعمال ذات الأولوية الضرورية لتحسين صحة ورفاهة المرأة والفتيات.

يبدو أن إستراتيجية أعمال التمرد المضادة التي استخدمتها حكومة السودان وميلشيات الجنجويد كانت إحدى أدوات تجريد الممتلكات وتشريد السكان. فالهجمات التي لا تميِّز بين الضحايا على القرى لم تقتل وتجرح المدنيين فحسب بل إنها دمرت أو سلبت المنازل، والبنى التحتية، والخدمات المجتمعية، والآبار وأنظمة الري، وأشجار الفاكهة، والممتلكات الأخرى كالماشية. وكانت النتيجة هي الحركة واسعة النطاق للسكان المستضعفين جدا والمصدومين الذين بلغ تعدادهم ٢,٧٥ مليون نسمة، وأصبحوا معتمدين تقريبا بشكل كامل على المساعدات الإنسانية للبقاء.

لقد كانت أغلبية النساء التي أجريت معهن المقابلات يعملن قبل الصراع في أعمال الفلاحة والحرث، وتربية المواشي، والحرف اليدوية، واليوم معظمهن عاطلات عن العمل. والدخل القليل الذي يمكن أن تجنيه النساء في المخيمات يأتي من جمع حطب الوقود والعلف وبيعهما، أو من التجارة في المواد الغذائية التي يحصلن عليها من المنظمات الغذائية. وتعمل بعض الفتيات عند الأجانب في منازلهم أو في مكاتب منظمات تقديم المساعدات. ويعتمد الكثير من الرجال على الدخل الذي تحصل عليه النساء من جمع حطب الوقود.

وذُكر العنف الجنسي والاعتداءات الجنسية في كل مناقشة جماعية، حيث اغتصبت الكثيرات من النساء والفتيات أمام أعين أقاربهن الذكور الذين تعرضوا للضرب وقيدوا بالقوة. وقالت النساء أن معظم ضحايا الاغتصاب لم يصرخن أثناء عملية الاغتصاب أو بعدها ولم يبلغوا عن هذه الحوادث لتجنب الفضائح في المجتمع. وتفضل أغلبية عائلات الناجيات من العنف الجنسي علاجهن داخل المنزل بالأدوية التقليدية، عادة بغسل الضحايا بالماء المملح الساخن أو الشاي. ومعظم الناجيات من حوادث الاغتصاب، وخاصة الفتيات العازبات، لا يطلبن الرعاية الطبية إلا كملاذ أخير بسبب العار. والأطفال المولودون نتيجة لحوادث الاغتصاب لا يؤخذون إلى المستشفيات لأن أمهاتهم لا يردن أن يسألهن الأطباء عن أطفالهن.

قالت الفتيات إن الطفل الذي يولد نتيجة الاغتصاب يعتبر "طفل عربي" ... "لا نزال نعتني بهم ولكنهم لا يدخلون أفئدتنا – ما بي خوشوا القلب"

لا تزال حوادث العنف الجنسي والاعتداءات الجنسية والاختطاف مستمرة. وهناك عدم ثقة كبير جدا تجاه كل الجماعات المسلحة، ومعظم النساء لا يفكرن في العودة إلى قراهن إلا تحت حماية إحدى قوات الأمن الدولية، ويفضل أن تكون قوات الإتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة. وإلى أن يتوفر ذلك، تظل النساء والفتيات دون خيار إعادة التوطين، ويظل الوضع الأمني في المخيمات المحيطة غير مستقر. وأبلغت الفتيات عن حوادث دخول العسكريين إلى المخيمات وهم يطلقون النار من أسلحتهم في الهواء، وأن معظم حوادث الاغتصاب والاختطاف كانت تقع عند مغادرة النساء للمخيمات بحثا عن حطب الوقود أو العلف. وهناك عدم ثقة تجاه الشرطة بشكل عام. وقال الرجال أنهم يشعرون بالعجز والإهانة بسبب الهجمات المستمرة على نسائهم وبناتهم، حيث أن الحوادث التي يتم إبلاغ السلطات عنها لم ينظر فيها. واقترح الرجال أن فرص العمل بالنسبة للنساء ربما تحسن من الوضع الأمني. ويقول معظم المراسلين أن دعم العائلات والمجتمع والإيمان بالدين يساعدهم على تدبير أمورهم.

"تعيش معظم النساء كأنهن طبيعيات من الناحية النفسية، ولكنهن يشعن والحرب داخلهن"

واشتملت المشاكل الصحية التي ذكرتها النساء على الإصابات الجسدية نتيجة الضرب، والاغتصاب، والإجهاض، والنزيف المفرط أو الإصابات التي استمرت أثناء الفرار من الأعداء. وذكرت الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وسوء التغذية، ودورات الحيض غير المنتظمة، والكوابيس بشكل دائم. ومعظم النساء غير راضيات عن الخدمات الصحية في المخيمات، ويشكين أنهن يصطفن لوقت طويل، وأن الأدوية قليلة، وأنهن يدفعن المال مقابل الأدوية التي يفترض أنها مجانية، وأنهن يحصلن على المسكنات فقط في معظم الوقت. وبالرغم أن الولادة في العيادات كانت مجانية، كانت مضاعفات الولادة تعالج في المستشفيات فقط وبتكلفة كبيرة. وأصبحت الكثيرات من النساء لحالة صحية متدنية مما كن عليه قبل النزوح، حيث أنهن لا يتناولن الفاكهة، والخضروات، واللحوم، ولكنهن يجبرن على البقاء بتناول الإعانات الغذائية المقدمة في المخيمات.

"كان لدينا كل شيء قبل الحرب. وكانت الحياة جميلة جدا، ولكننا الآن لا نملك شيء. لقد خسرنا كل شيء، حتى أرواحنا وحياتنا"

ودعا النازحون داخليا للتالي:

- لحماية واستجابة أكثر للعنف الجنسي والعنف الجنساني
- تواجد أكثر استمرارية للإتحاد الأفريقي في المخيمات وحولها وفي مناطق جمع الحطب
- تقليل وجود الشرطة والجيش الحكوميين المسلحين داخل المخيمات/المستعمرات
- ضبط الأمن على مستوى المجتمع على أساس الحوار مع النازحين داخليا عن احتياجاتهم
- ضمان توفر رد الحقوق القانوني لضحايا الجرائم
- أفران تعمل بالوقود
- التوفير المجاني للأدوية، والنقل إلى المستشفيات، وزيادة عدد الطواقم الطبية
- زيادة عدد الطواقم الطبية والتجهيزات اللازمة لعلاج النساء والفتيات اللاتي يعانين من الناسور
- ضمان أن جميع المنشئات الصحية تمنح الخصوصية للنساء/الفتيات الراغبات في العلاج
- زيادة وعي القابلات التقليديات، والمعالجين التقليديين، وقادة المجتمع حول الاحتياجات الصحية والعاطفية للناجيات من العنف الجنسي
- الدعم المالي للنساء (بما فيهن الجدات/الأمهات بالتبني) اللاتي يعتنين بالأطفال الذي يولدون نتيجة الاغتصاب
- تشكيل دور لجان النازحين داخليا، بأعضاء من الذكور والإناث، في إدارة المخيمات.

إن العنف ضد النساء والأطفال على أيدي الجماعات المتحاربة في دارفور يصل إلى مستويات تنذر بالخطر. لقد كان العنف الشديد هو سمة الصراع المدني منذ اندلاعه في عام ٢٠٠٣، ولكن كانت الهجمات على النساء والفتيات، داخل مخيمات النازحين وخارجها، ارتفعت بشكل كبير جدا في الأشهر الماضية.

اليونيسيف، أكتوبر ٢٠٠٦

مراكز المرأة: ساحات التمكين في دارفور

كارمن لاوري

يحتاج الناجون من جرائم العنف الجنسي إلى الدعم المعنوي، وإلى مساحات آمنة وخاصة تمكنهم من التعافي إضافة إلى أنهم غالبا ما يحتاجون إلى الموارد والمعلومات والشبكات. حيث تقوم لجنة الإنقاذ الدولية بتوفير هذه الاحتياجات من خلال عشر مراكز للمرأة تقوم بإدارتها في دارفور.

تسمح المراكز الواقعة في جنوب وشمال وغرب دارفور للنساء بالوصول إلى الموارد والدعم وعمليات الإحالة الضرورية للناجين من جرائم العنف الجنسي. هذا وعادة ما تتشابه أشكال جرائم العنف الجنسي في المناطق التي يستخدم فيها هذا النوع من العنف كسلاح حربي، حيث يتم تنفيذ الهجوم الجنسي بشكل جماعي على المرأة. إلا أنه ومع غياب المساحات العامة والتي يصعب الوصول إليها، والتي تشكل بيئة يتم تشجيع النساء فيها على الإفصاح عن ما مروا به من تجارب، لا تتوفر الفرصة التي تمكن الناجيات من التحدث عن تجاربهن الجماعية. لذا، تحاول مراكز المرأة خلق بيئة تستطيع فيها النسوة الشعور بالترحيب والأمن، حيث يتلاشى الشعور بالنبذ فور إدراك النسوة بأنهن لسن وحدهن اللواتي مررن بهذه التجارب المأساوية.

يملك كل من المراكز فريق تيسير يقوم بشرح الخدمات وتوفير المشورة الفورية في حال استدعت الضرورة إليها، إضافة إلى أنها توفر العاملين الاجتماعيين: حيث يقوم العامل الاجتماعي بالاستماع لما حدث للضحية والقلق الذي يعتريها، وتقديم الخيارات المفتوحة أمامها ومساعدتها في الوصول إلى الموارد والخدمات التي تحتاجها.

توفر مراكز المرأة نشاطات تهدف لبناء المهارات وتنمية الاعتماد على النفس. هذا وتتنوع الفصول التي توفرها المراكز من فصول محو الأمية وبناء المهارات، إلى أنشطة الهادفة إلى بناء الدعم المعنوي التفاعل الاجتماعي؛ كالرقص والقرع على الطبل إضافة إلى الغناء. تقوم هذه المراكز بتنظيم جلسات توفير المعلومات التي تحتاجها النساء بشكل دوري كالصحة الإنجابية والحقوق القانونية ورعاية الأطفال وإدارة المخيمات والتعليم، حيث تحصد هذه المراكز فوائد إضافية تتلخص بتشجيع التعاون فيما بين الوكالات توضيح الأدوار القطاعية في المخيمات، من خلال توظيف العمال من قطاعات ووكالات مختلف لتقديم هذه الجلسات.

تلعب هذه المراكز أيضا دورا هاما في دعم تبادل المعلومات حيث توفر قدرة الوصول للموارد وترويج الاتصالات المباشرة بين النساء والقطاعات الأخرى التي تملك القدرة على التأثير على البيئة الطبيعية ونوعية حياة النازحات وعائلاتهن.

يقوم عمال التيسير في المراكز بالتواصل مع النساء من أجل بناء الثقة، وتشجيعهن على التحدث عن تجاربهن، وتوفير الراحة من الأعمال اليومية في المخيمات. حيث تصبح مراكز النساء التي تركز على الناجيات ودعمهن من خلال هذه الأنشطة مساحات تمكين للنساء. ويجب أن تتم مشاركة المسؤوليات من قبل النساء ذوات العلاقة من كادر العمل الدولي والمحلي، والمجتمعات المضيفة والمجتمعات النازحة، ونساء الخرطوم المتعلمات والنساء اللواتي لم يحصلن على تعليم رسمي من قرى دارفور النائية.

تشغل كارمن لاوري منصب كبيرة منسقي العنف الجنسي والجنساني للجنة الإنقاذ الدولية (IRC www.theirc.org) في السودان.

العنوان البريدي: carmenl@theirc.org

مركز النساء في دارفور

كارمن لاوري/لجنة الإنقاذ الدولية

السودانيات يتحركن لإنهاء العنف الجنسي

فهيمة هاشم

ينبغي على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بذل المزيد من الجهد لمطالبة الحكومة السودانية بخلق بيئة تُمكِّن النساء من الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والتحقيق فيها ومقاضاتها قانونيا.

لقد أثرت حركة التسلح والنزاعات المسلحة القديمة الأزل في الكثير من المناطق تأثيرا عميقا على الحياة اليومية للسودانيات وخاصة ما حدث مؤخرا في إقليم دارفور من تأثير مأساوي ومفجع. كما يتم توظيف التفسيرات الأصولية لقانون الشريعة تستخدم للتحكم في النساء وكذريعة لعدم المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إثر تأسيسها في شهر مايو ٢٠٠٤ القوة العسكرية الخارجية الوحيدة في دارفور حيث تولت مهمة مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه الأطراف المتنازعة لردع الجماعات المسلحة الخارجة عن السيطرة عن ارتكاب أعمال معادية ضد المدنيين. ولقد ركزت التقارير العامة للبعثة على خروقات وقف إطلاق النار، بما فيها الهجمات على المدنيين، ولكنها أخفقت في أخذ قضايا النوع بعين الاعتبار. لقد أخفقت البعثة بشكل لافت للنظر في منع الاغتصاب والعنف الجنسي الشائعين.

وفي عام ٢٠٠٥ استجابت الحكومة السودانية للضغوطات الدولية لتوسيع دور بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في تحدي العنف الجنساني بتأسيس وحدة العنف ضد المرأة في وزارة العدل. وتشاركت الوحدة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتنظيم دورات تدريبية مع محامين، وعاملين في مجال الصحة، وشرطة الأمم المتحدة، وعاملين في الأمم المتحدة، ولكن دون إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية. وقد استأجرت الوحدة ٢٠ شرطية ووزعتهم على مخيمات النازحين داخليا في ولايات شمال وجنوب دارفور، وكانت الاعتبارات الأمنية هي السبب في عدم نشرهن في غرب دارفور. ومن دواعي الأسف أن الحكومة السودانية لم تدعم الوحدة دعما كاملا وأن عملها قد تعطل بسبب الحاجة لتمويل المانحين.

يتمتع السودان بتوفر عدد كبير من منظمات المرأة التي لديها القدرة على الانخراط في العمل البنَّاء في قضايا السلام والأمن، ولكن الحكومة السودانية أخمدت المناقشات، وحدَّت من قدرتنا على جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالاغتصاب، والاختطاف، والانتهاكات الأخرى لحقوق المرأة. وفي شهر فبراير ٢٠٠٦ سن السودان قانون تنظيم العمل التطوعي والإنساني، وهو قانون يفرض قيود صارمة على المنظمات غير الحكومية ويعطي الحكومة سلطات توجيهية وتنظيمية مفرطة على عمل تلك المنظمات. وقد شجبت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى سن هذا القانون وأشاروا إلى أن هذا القانون ينتهك حق الحرية في المزاملة المدرج في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المشارك فيها السودان.

إن وجود منظمات المجتمع المدني الخاصة بالمرأة يتعرض للخطر. وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ الذي أُقر في عام ٢٠٠٦ يطالب الأمم المتحدة بشكل خاص بالتشاور مع الجماعات الدولية والمحلية للمرأة. وقد اشتركت منظمتنا مع منظمات أخرى للمرأة السودانية لتقديم التماس لبعثة مجلس الأمن التي زارت السودان في شهر يونيو ٢٠٠٦، نحث فيه الأمم المتحدة لتضغط على الحكومة السودانية لمراجعة وتعديل قانون العملي التطوعي. إن التحرك ضروري لتسهيل وصول وعمل منظمات المرأة لكي يتمكنوا من تقديم الخدمات الإنسانية للنساء المتأثرات بالعنف الجنساني في دارفور، وجبال النوبة، وشرقي السودان، ومناطق جنوبي السودان حيث يتواجد جيش الرب للمقاومة والميليشيات الأخرى، ومخيمات النازحين داخليا الكائنة حول الخرطوم. ويجب الاعتراف بدورنا كصناع للسلام نعمل للتوفيق بين المجتمعات التي مزقها التدخل الخارجي.

ومن الضروري أن:

- أن تتعزز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وأن تحصل على تفويض صريح وواضح، وأن يتم تزويدها بالموارد الضرورية، لكي تتمكن من التحرك والعمل ضد العنف الجنساني الجنساني.
- أن يحصل موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على التدريب الخاص بقضايا النوع وكيفية تحديد حالات العنف الجنساني ومنعه.
- أن يتم تشجيع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على مراقبة التقدم تجاه تعميم المنظور الإنساني في جميع نشاطاتها.
- أن تُصر الأمم المتحدة على مشاركة منظمات النساء السودانيات في كل التدريبات الخاصة بالنوع وفعاليات زيادة الوعي الخاص بالعنف الجنساني.
- أن يتم رفد وحدة العنف ضد المرأة بالموارد رفدا مناسبا لكي تتمكن من تولي مكانها كمنظمة وطنية تعمل لصالح جميع السودانيات، بدلا من السهر على خدمة مصالح حزب المؤتمر الوطني الحاكم، كما هو الحال الآن.

فهيمة مصطفى (fahimahashim@yahoo.com، fahimahashim@gmail.com) ناشطة في مجال حقوق المرأة السودانية، وهي مديرة مركز السلامة لموارد المرأة في الخرطوم.

١. www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

٢. انظر العرض التقديمي الذي قدمه مدير الوحدة، الدكتورة عطيات مصطفى، أمام الندوة الدولية المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات وبعدها. www.unfpa.org/emergencies/symposium06/docs/daytwosessionfiveeattiat.ppt

٣. http://web.amnesty.org/library/Index/ENGAFR540092006?open&of=ENG-SDN

العنف الجنسي في كيفو الجنوبية في الكونغو

كلوديا رودريغيز

إن تناول قضية العنف الجنسي جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف يتطلب موارد وتنسيق أكبر حيث يثبت النظام القضائي نادر الحضور من عزمة الضحايا عن اتهام مهاجميهم والإفصاح عن هويتهم. إن عدد الهجمات يستمر في الازدياد ولا زال الجناة يلوذون دون معاقبة.

لقد تسببت الحرب التي استمرت منذ عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٣ في الكونغو في مقتل حوالي ٣,٨ مليون نسمة. وقد أصبح العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، وبعض الرجال أيضا، إحدى أكثر المظاهر ترويعا في الصراعات، بسبب قسوتهما، وعظمهما، وأثرهما طويل الأجل. لقد خاضت المقاطعة الشرقية لكيفو الجنوبية بشكل خاص مستويات عالية من العنف الجنسي والجنساني لأنها كانت مدخل للجماعات المسلحة القادمة من رواندا وبوروندي المتاخمتين للحدود وذلك للاشتراك في الحرب. وحتى الآن ووفقا للإحصائيات التي قدمتها مراكز الصحة المحلية، ولا تزال نسبة ٤٠٪ من النساء يتعرضن للاغتصاب يوميا في المقاطعة، ١٣٪ من هذه النسبة من الفتيات من دون الرابعة عشرة من العمر، وتتوفى نسبة ٣٪ من هذه النسبة نتيجة الاغتصاب، وتصاب نسبة ١٠-١٢٪ منهن بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز. بينما تشيع عمليات الخطف، والاسترقاق الجنسي، والاغتصاب الجماعي، وحالات الزواج القسري.

وبعد مرور أربع سنوات على توقيع اتفاق السلام الذي أنهى الحرب بشكل رسمي وبعد نتيجة أول انتخابات ديمقراطية للكونغو، يظل العنف الجنسي والجنساني منتشرا. وظهرت القوات الحكومية كالمعتدين الرئيسيين بينما انخفض عدد الهجمات التي تشارك فيها الجماعات المسلحة الأجنبية التي لا تزال في المنطقة. ومع ذلك فقد طفت مشكلة جديدة إلى السطح، وهي ازدياد الانتهاكات التي يرتكبها المدنيون. ويركز كلا العاملان على طبيعة الحصانة المنتشرة في المنطقة.

تقييم المشكلة

تمضي معظم حالات العنف الجنسي والجنساني دون الإبلاغ عنها. ولا توجد لدى الضحايا أي ثقة في النظام القضائي ويخشون من التعرض للاضطهاد إذا قاموا باتهام مهاجميهم. أما المهاجمين فهم من الجنود الكونغوليين أساسا وأفراد إنفاذ القانون، ويعرف أنهم لا تعرضون للمقاضاة أبدا. لقد تم تشجيع التوصل إلى الحلول "الودية"، حيث تقبل عائلات الضحايا الزواج أو الهدايا كتعويض عن الاعتداء في معظم الأحيان.

وتضيف الخطوط الضبابية "للموافقة" على استضعاف النساء، وفي بعض المناطق الموجودة في كيفو الجنوبية تصبح المرأة ملكا للمجتمع إن رحل زوجها أو توفى. ويحق لأي رجل من العائلة أو المجتمع مراودتها دون أن تستطيع المرأة رفض هذا الأمر. وفكرة الموافقة غير موجودة ولذلك لا يتم الإبلاغ عن هذه الحالات باعتبارها انتهاكات. وتشتمل العوامل الأخرى التي تمنع الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم على العار والخشية من النبذ والوصم بالعار. ولا تزال الجهود جارية، وخاصة من قبل قسم حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الأمم المتحدة في الكونغو) والشركاء المحليين (مثل آرش دي أليانس وتآزر جمعيات المرأة لمكافحة العنف الجنسي)، لزيادة وعي أفراد إنفاذ القانون والسكان بشكل عام حول تعريف الاغتصاب، وفكرة القبول، وعدم شرعية الزواج القسري. ولكي تنجح هذه المساعي، فإنها تحتاج للوصول إلى المناطق المنعزلة التي لا تصلها معظم الوكالات.

نساء في انتظار تلقي الخدمات الطبية في مستشفى بانزي في بوكافو في جنوب كيفو. ويوفر المستشفى برنامج علاج للنساء اللواتي عانين من العنف الجنسي.

HQ03-0351/ زوجر ليمغوين/يونيسيف

وتتوفر الإحصائيات من مراكز الصحة التي تدعمها المنظمات غير الحكومية الدولية و"ميزو ديكوت" المحلية (مراكز إسداء المشورة). والجمعيات المحلية المدعومة من المنظمات غير الحكومية الدولية لملاحقة عمليات المتابعة القضائية تقدم المعلومات أيضا. ومع ذلك فإن المعلومات المجموعة غير ثابتة بسبب الاختلافات الكبيرة في طرق جمعها. وتميزت النقاشات التي دارت بين الوكالات الدولية لعدة سنوات بأنها غير حاسمة، وبما فيها الحق في تشاطر المعلومات بين الشركاء. أما الإحصائيات المتوفرة فهي مفيدة في رسم صورة عامة ولكن هناك حاجة لمعلومات ذات نوعية أكبر (مثل جنس الضحية، ونوع وأصل انتماء المعتدي، ونوع الاعتداء)

لتحديد التوجهات، والجناة، وملفات وخصائص الضحايا. والأمر المشجع أن جميع مراكز إسداء المشورة طورت مؤخرا نموذج معياري، وتقارن بين المعلومات المتوفرة لديها مع تلك التي تقدمها المراكز الصحية.

ضرورة التنسيق

تتوفر المساعدة الإنسانية لضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والآن تشتمل معظم الوكالات المتعلقة بالصحة على برامج حول العنف الجنسي والجنساني كجزء من تدخلهم في تقديم الرعاية الصحية الرئيسية. ومستشفى بانزي الواقع في كيفو الجنوبية، وهو أحد المركزين المختصين بالإحالات لعلاج الناسور في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقدم برنامجا شاملا من المساعدة للضحايا الذين تتم إحالتهم لتلقي الرعاية. ومع ذلك وبالرغم من وجود الوكالات الدولية والمحلية منذ زمن طويل، لم يعمل نظام الإحالة بشكل ناجع بسبب نقص التنسيق والتمويل المناسب.

ولا يوجد استعداد كبير للتعاون على أرض الواقع، فالمنظمات غير الحكومية الطبية لديها بروتوكولاتها ومعاييرها المتغيرة الخاصة بها، كما هو حال الوكالات التي تركز على المساعدات النفسية وإعادة الاندماج. وتتفاقم قلة التعاون بطبيعة "التحكم عن بعد" للبرامج – البرامج التي يديرها الشركاء المحليون ويتم توجيهها من الخارج، وحقيقة أن بعض الوكالات تركز على المساعدات الطارئة، والبعض الآخر على التنمية. وأدى ذلك إلى التكرار في المجالات بينما تركت مجالات الاحتياجات الأخرى غير مغطاة، وأدى إلى اختلافات كبيرة في المعايير وقلة المساءلة.

وتشتمل قضايا المخاوف على التالي:

- لا تتم إحالة الضحايا إلى المراكز بشكل منتظم خلال فترة ٧٢ ساعة الضرورية حيث يتوفر العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس
- المراكز الطبية لا تقدم الشهادات الطبية الضرورية للمتابعة القضائية
- الحالات التي ينام فيها المحاربون السابقون في نفس المراكز التي يتلقى فيها الضحايا الرعاية
- عدم وجود تدريب منسق للمنظمات المحلية حول كيفية التحقيق، وجمع البيانات، ومساعدة النساء في إبلاغ السلطات الصحيحة عن حالاتهن
- عدم وجود أي سلطة حكومية، على المستوى المحلي على الأقل، تتمتع بمسئوليات توجيه السياسات وتحسين عمليات التدخل والتنسيق

وهناك مشكلة متعلقة وهي أن الجمعيات المحلية (الأساسية لنظام الإحالات كونهم يقدمون المساعدات النفسية فقط) أدركت أن ارتفاع أعداد الضحايا يعني ازدياد فرص الحصول على الدعم المالي الدولي. وهناك دليل على أن الجمعيات بالغت من إحصائياتها، وتاجرت في النساء بين مراكزها لزيادة حجم الإحصائيات وشجعت على الزيارات المتكررة للنساء لكي يحصوهم أكثر من مرة. وتوصل تقييم أجرته المنظمات غير الحكومية في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ تحت إشراف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ن الكثير من الفعاليات النفسية الاجتماعية التي أقامتها الجمعيات المحلية ضرها أكثر من نفعها، وأوصى التقييم بإغلاق العديد من مراكز إسداء المشورة (بما فيها بعض المراكز التي تدعمها المنظمات غير الحكومية الدولية).

إن نقص الموارد المالية يعني أن المنظمات ستكافح لتحسن معايير الرعاية وضمان المتابعة الملائمة. ومع ذلك فيمكن استخدام الموارد استخداما أفضل إن كان هناك تعاونا أفضل. ويمكن تعزيز نظام الإحالات بشكل كاف لتحسين أداء جميع الوكالات، ويمكنه أن يساعد في النهاية على تحقيق نتائج ملموسة ومستديمة. ورغم أن منتديات التنسيق موجودة، إلا أن المسئولين عنها يفتقرون للخبرة الفنية لتقديم الحد الأدنى من معايير التعاون، وضمان الإجراءات المشتركة، ووضع الأطر والاستراتيجيات المتناغمة.

إنهاء الحصانة

لقد تم إحراز بعض من التقدم في المجالين القضائي والقانوني، وفي شهر أغسطس ٢٠٠٦ دخل قانون جديد حيز التنفيذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو قانون يعيد تعريف الاغتصاب ليشمل كلا الجنسين وجميع أشكال الولوج. ويغطي هذا القانون أيضا أشكالا أخرى من العنف الجنس، مثل العبودية الجنسية، والختان، والبغاء القسري، والزواج القسري. لقد زاد هذا القانون من العقوبات على من تتم مقاضاته وأدخل تحسينات على بعض الإجراءات الجزائية مثل تسريع التحقيقات الابتدائية، ومنع تسوية القضايا بالحلول "الودية". ومع ذلك يظل النظام القضائي ضعيفا جدا ولا يستطيع تحقيق سوابق من شأنها ردع أي أعمال عنف مستقبلية. ويظل الإبلاغ واتهام الجناة محدودا بسبب عدم ثقة الضحايا المستمرة في النظام. ويجب تناول المعتقدات الثقافية، والمحظورات، وسبل فض النزاعات التقليدية من خلال التثقيف وزيادة الوعي. وهناك حاجة للإصلاحات الهيكلية لتناول دور المرأة ووضعها داخل المجتمع الكونغولي. وهناك حاجة للالتزام في الاشتراك في هذه العملية المطولة من قبل جميع الأطراف المشتركة وخاصة السلطات الحكومية. وسيكون إنشاء "محاكم ميدانية" لها قضاة، وجهات إدعاء، ومحامين دفاع ونشرها في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها (حيث تقع معظم حوادث العنف) خطوة كبيرة إلى الأمام.

نهج عنقودي للعنف الجنساني؟

تبنت الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٦ النهج "العنقودي" للتنسيق كجزء من نظام الإصلاح الإنساني المقترح. وللأسف لم يتم اقتراح أي مجموعات عنقودية مخصصة للعنف الجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو غيرها، وفضلا عن ذلك فإن العنف الجنساني يندرج ضمن مجموعة "الحماية" الأشمل. وهذا يشكل فرصة مفقودة، فإنشاء مجموعة عنقودية للعنف الجنساني سيعتبر طليعة لإثارة المزيد من المساعي لتناول العنف الجنسي. وسيسمح وجود إطار معزز للتنسيق والقيادة بالتالي:

- الطرق المنهجية المشتركة
- مؤازرة أفضل وتخطيط بين الوكالات الدولية/القطاعية
- جمع أفضل للمعلومات والتحليل
- تعزيز نظام الإحالات
- تجميع حالات معد لها بشكل أفضل للمتابعة القضائية

سيستمر ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في طلب المساعدات من المنظمات الدولية والمحلية لسنوات عديدة. ويجب على العاملين على مساعدتهم التعاون لتخطي العقبات العديدة التي تقيد عملياتهم. وستساعد الشراكة الأقوى، والاشتراك الأوضح، للسلطات المحلية على تطوير إطار مشترك وإستراتيجية للعمل لتقديم المساعدة الفعالة ذات المدى البعيد. وحينها فقط سنتمكن من كسر الدائرة الشنيعة للحصانة.

كلوديا رودريغيز تعمل موظفة في الشؤون الإنسانية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كيفو الجنوبية: rodriguez@un.org

هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يعكس أراء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

انظر أيضا: هيومن رايتس ووتش، يونيو ٢٠٠٢ الحرب داخل الحرب. العنف الجنسي ضد المرأة والفتيات في الكونغو الشرقية www.hrw.org/reports/2002/drc/

١. www.monuc.org

٢. انظر موريس "مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والنازحين داخليا والمجموعات"، نشرة الهجرة القسرية ٢٥ http://www.hijra.org. uk/PDF/NHQ25/54-55.pdf

الناجيات يسردن قصصهن

في بروندي جمهورية كونجو الديمقراطية وسيراليون، لم يرافق إنهاء القتال المسلح سلام طويل الأمد. واليوم ما زال وباء العنف ضد المرأة مستمر في تقويض الجهود الساعية إلى إحلال الاستقرار.

كانت جوسفين تبلغ من العمر ثماني سنوات عندما فقدت والديها، وبقيت لوحدها تواجه الحياة، وتعلمت كيف تعيل نفسها في تلك التلال الواقعة على بعد ٢٠كم من ماكابا، وهي مدينة في جنوب بوروندي. وفي إحدى الليالي تسلل أحد جيرانها، وهو مقاتل سابق، إلى كوخها وهاجمها. وعن ذلك قالت جوسفين: "لم أصرخ لأنني كنت خائفة من أن يستهزأ بي الجيران، وعندما كنت حاملاً في الشهر الخامس، عاد المغتصب ليقتلني بحبل، عندها صرخت، وجاء جيراني لمساعدتي. نزفت لثلاث ايام". ومؤخراً أنجبت جوسيفين طفلاً بصحة جيدة - وهو نتاج آخر للاغتصاب.

تقدم بياتريس نيدايشيميا المشورة للناجون من العنف الجنسي في مستشفى ماكامبا، وعن ذلك تقول: "أن تكون مسؤولاً عن الضحايا الشباب هي مسؤولية صعبة، فأنا أم، ومجرد رؤيتي لهؤلاء الفتيات - يبلغ عمر بعضهن خمس سنوات - والاستماع لقصصهن هو أمر مثير للغضب. وعادة ما أعود إلى منزلي ليلاً منهكة من داخلي، وأحس بقلبي يفيض حزناً".

وفي عيادة سان دي كيندو للولادة في وسط جمهورية كونجو الديمقراطية، طبيب النسائية والولادة د. جان باسكال مانجا-اوكينج على دراية وافية بتبعات الإهانة الجنسية، وأفاد بخصوص ذلك: "جروح الناسور هي ظاهرة جديدة برزت نتيجة للحرب، فقد تعرضت بعض النساء للاغتصاب من أكثر من خمسة أشخاص، وتعرضن للإصابة في فتحة المهبل أو أدخل فيها قطعة من الخشب. وإذا كان هذا الجرح باستخدام الأظافر فيمكننا علاجه، أما الجروح التي تكون نتيجة إدخال قطعة خشب، فإنها غير قابلة للعلاج، ولا يعرف أحد السبب".

فتيات من البنتو يتعلمن فن تسريح الشعر.

أجيلا وكر/صندوق الأمم المتحدة للسكان

وفي سيراليون، تركت الحرب، التي اندلعت في عام ١٩٩١ وانتهت رسمياً في عام ٢٠٠٢، آلاف الموتى وما يقدّر بمليوني نازح. وقد وقعت حوادث العنف الجنسي والعنف ضد المرأة في كل مرحلة من مراحل الصراع، حيث تعرضت أكثر من ربع مليون امرأة وفتاة للاغتصاب. وبالرغم من أن الثوار هاجموا الشباب وكبار السن، إلا أنهم استهدفوا الفتيات الصغار والمراهقات اللاتي يعتقدن أنهن عذارى، ولم تنج العديد منهن.

أُصيب والد بينتو مانساري وقتل عندما كانت هي وعائلتها يحاولون الهرب من هجوم الثوار على قريتهم. وقالت بنتو: "ركضت وركضت لأن والدي بالرغم من أنه كان قد تعرض للإصابة إلا أنه صرخ قائلاً لي "اركضي يا بنتو اركضي: ولكن الثوار قبضوا علي". بنتو البالغة من العمر الآن ٢٠ عاماً، أخذها الجنود هي واختها البالغة من العمر سبع سنوات. وتذكر بنتو اختها عندما حاول أحد الثوار اغتصابها، كيف "خربشت معصم الرجل، فقطعوا يدها. اغتصبها كثيرون. كانت صغيرة فلم تتحمل وماتت".

وعلى مر فترة استمرت أربع سنوات، كانت ذراعي بنتو وقدميها مربوطتين إلى كومة وكانت تتعرض دائماً للاضطهاد من حولي ست أشخاص يومياً. وعندما اكتشفوا انها لم تتعرض للختان قام الثوار باستخدام الحربة لختانها ونظفوا الجرح بالبارود. لم تتح لها الفرصة للشفاء قبل أن يبدأ الاضطهاد الجنسي من جديد. وعندما هربت في النهاية، انتهى الحال في بنتو إلى شوارع فريتاون، وقايضت بالجنس - الشي الوحيد الذي تملكه لتعيش عاماً قبل أن تتعرف على حركة النساء في محنة، وهي منظمة غير حكومية يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان تعمل على دعم الفتيات المراهقات والصغار الناجون من الحرب. وحتى يومنا هذا، دربت حركة النساء في محنة حوالي ٥٠٠ شابة ضعيفة على مهارات الحصول على دخل خاص بهن، بما في ذلك الخياطة، وصنع الصابون، والتجميل الذي تعلمته بنتو التي قالت: "انا سعيدة جداً هنا، فأنا أملك الطعام والعناية الطبية الآن، ولدي فرصة بمستقبل أفضل".

لقراءة المزيد عن العنف الجنسي والجنساني الذي يؤثر على الأفراد، راجع: www.unfpa.org/emergencies/violence.htm.

تناول موضوع العنف الجنسي في بوروندي بعد الصراع

نونا زيكرمان

لقد أدى الصراع والتنقل الهائل للسكان في بوروندي إلى تزايد كبير جدا في حوادث الاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي.

لقد صدر أول تحذير بكثرة حوادث العنف الجنسي ضد نساء بوروندي أثناء الحرب الأهلية التي امتدت من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٣ عندما احتلت أعداد كبيرة من الثوار والقوات المسلحة البوروندية القرى والبلدات. وتم التوقيع على اتفاقات السلام في نهاية المطاف في عام ٢٠٠٣، وعُقدت انتخابات عامة في عام ٢٠٠٥، ولكن النساء والفتيات البوروندين لا زلن يعانين من مستويات عالية من العنف الجنسي. وفي بوروندي بعد الصراع، فكان تدفق اللاجئين والنازحين داخليا العائدين، ووجود أعداد هائلة من المحاربين السابقين المسرحين، والانتشار الكبير للأسر التي ترعاها الإناث، والنقص الكبير في الفرص الاقتصادية والانهيار العام للأعراف الاجتماعية قد ساهمت جميعا في المستويات العالية للعنف الجنسي.

لا توجد هناك أي إحصائيات يعتمد عليها حول العنف الجنسي في بوروندي. وتشهد عيادة أطباء بلا حدود في العاصمة بوجمبورا متوسط ١٢٤ حالة جديدة شهريا، وتشهد عيادة منظمة "كير" الدولية ٤٠ حالة. وفي عام ٢٠٠٤ سجلت منظمة ليغ اتيكا، وهي منظمة حقوق إنسان محلية ، عدد ١,٦٦٤ حالة لناجيات من العنف الجنسي ممن يرغبن في الحصول على المساعدة القضائية. وتشير الأدلة الشفهية إلى أن العنف الجنسي مستمر في النمو. وأكدت نسبة أكثر من ٩٠٪ من النساء التي أجرت منظمة "كير" الدولية مقابلات معهن في مقاطعة بوجمبرا رورال على إما أنهن لهن تجارب مع العنف الجنسي وإما أنهن يعرفن أشخاصا مروا بهذه التجربة.

لم يعد الثوار والعسكريين هم الجناة الأساسين، حيث تقول الناجيات من العنف الجنسي في المجتمعات التي تعمل بها منظمة "كير" الدولية أن الغالبية العظمى من الهجمات ارتكبها أفراد من عائلاتهن الممتدة، والمدرسين والموظفين العاملين داخل الأسر. وهذا يعكس انهيار عام في الأعراف الاجتماعية، مما يدمر عملية فض الصراعات التقليدية والمؤسسات القضائية. وبينما كانت الحرب هي الحافز وراء ازدياد العنف الجنسي، فلن يقل مستوى العنف الجنسي بشكل كبير إلا في ظل سلام حقيقي وتأمين متزايد للأرزاق، وليس غياب الصراع المسلح فقط.

سي إل غريسون/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إمرأة لاجئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تجلس أمام ملجأها في مخيم غازوروي للاجئين في بوروندي.

إن الحالة الاجتماعية الاقتصادية المتدنية تعرض النساء للخطر أيضا وخاصة في حالات الأسر التي ترعاها الإناث. فأي امرأة فقيرة بدون زوج أو ابن كبير في الأسرة يعتقد أنها غير محمية لذلك تكون تلك النساء هدفا للعنف الجنسي دون خشية من العقاب. وطلب الموظفون المحليون مقابل جنسي مقابل تقديم المعونات الغذائية والمساعدات الأخرى. وتدفع الظروف الأسر الفقيرة إلى دفع فتياتهن للزواج المبكر حيث يتعرضن أكثر للعنف الجنسي بين الأزواج. وتوضح إحدى الحالات التي ظهرت بها امرأة وابنتها في إحدى المقابلات التي أجرتها منظمة "كير" الدولية هذه الدائرة المأساوية من الاستضعاف والعنف، حيث أوضحت الأم قائلة:

"لقد زوجت ابنتي ابنة الأربعة عشرة ربيعا بسبب فقرنا إلى ولد فقير ليس لديه الكثير من المال ... لقد فعلت ذلك لسببين: أولهما، بمجرد أن تتزوج ابنتي، فسوف تساعدني هي وزوجها على إيجاد أي شيء أقتات به، وثانيا، أنني لم أرغب أن تتعرض ابنتي للاغتصاب كما حدث لي منذ ثلاث سنوات."

وأخبرتنا الابنة برواية مختلفة:

"لقد تزوجت ولا زلت طفلة رغما عني بسبب ضغوط أمي، وقد رغبت في استئناف تعليمي ... وزوجي يغتصبني كل ليلة، ويرغمني على ممارسة الجنس رغما عني. وعلاوة على ذلك فهو يتحرش بي يوميا يقول أنني عاقر لأننا متزوجين منذ سنتين ولم أنجب أطفال، ولكن السبب هو أنني لم أبدأ الطمث إلا منذ ثلاثة شهور فقط."

تناول العنف الجنسي

تقدم المنظمات المحلية والدولية بعض الدعم للناجيات من العنف الجنسي، وتقدم منظمة أطباء بلا حدود في بلجيكا ومنظمة "كير" الدولية الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية للناجيات في عيادات خاصة في بوجمبورا. وتعمل المنظمات الأخرى منظمة غروبو فولونتارياتو سيفيل ولجنة الإنقاذ الدولية أعمل أخرى لمنع العنف في المدارس وتساعد على بناء قدرات مراكز الصحة العامة.

تعتبر بوروندي محظوظة لأن بها البروتوكول الوطني الخاص بعلاج العنف الجنسي ، والذي تم تطويره في عام ٢٠٠٥ بدعم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو بروتوكول يقدم إطارا لتنسيق الاستجابة الطبية للعنف الجنسي. ومع ذلك لم يتم إجراء أي عمليات تدريب شاملة للطواقم الحكومية العاملة في مجال الصحة فيما يتعلق بالبروتوكول، ولم توافق وزارة الصحة إلى الآن على "حقيبة مساعدات" للعنف الجنسي ليتم توزيعها على المراكز الصحية لضمان توفر جميع الأدوية الضرورية في موقع واحد. وبالإضافة إلى ذلك هناك عجز كبير في البرامج متعددة القطاعات التي تجمع بين الدعم الطبي، والقانوني، والاستشاري، دعم الأرزاق للضحايا والمجموعات المتعرضة للمخاطر.

قامت منظمة "كير" الدولية في بوروندي بتمويل من المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية بتنفيذ برنامج مدته ١٨ شهرا للمساعدة على منع العنف الجنسي وتحسين الصحة الطبية والنفسية للناجيات. وشمل المشروع على فعاليات زيادة الوعي عبر المذياع والمناسبات الثقافية والرياضية. وسوق البرنامج أيضا لاستخدام مسرح المجتمع التفاعلي الذي ثبت نجاعته في الترويج للمناقشات التي دارت حول هذا الموضوع الحساس. وساعدت منظمة "كير" الدولية أيضا على إنشاء أكثر من ١١٠ شبكة من زعماء المجتمع في مقاطعتي بوجمبرا رورال وبوبانزا. وقام أولئك الزعماء بتثقيف الناس حول مخاطر العنف الجنسي وعواقبه، وساعدوا على تحديد الحالات داخل مجتمعاتهم. ومن ثم تمت إحالة الناجيات إلى عيادة في بوجمبرا قامت بعلاج أكثر من ٥٠٠ ضحية، كانت نسبة ٩٩٪ منهم من الإناث، وكانت نسبة ٧٠٪ منهن من دون الثامنة عشرة من العمر.

لقد كان لزعماء المجتمعات دور فعال في إعادة الإدماج الاجتماعية للناجيات. ورغم انتشار العنف الجنسي إلا أنه يظل موضوعا محرما في بوروندي والعار على الناجيات شديد جدا. لقد تفاوض زعماء المجتمعات مع الأزواج والآباء للسماح للزوجات والفتيات بالعودة إلى الأسر. وعملوا أيضا مع الإداريين المحليين والمجالس المجتمعية لضمان اعتقال الجناة فضلا عن حل القضايا بالطرق التقليدية، التي تنطوي عادة على دفع تعويضات لوالد أو زوج الضحية والزواج القسري للناجية ومن هاجمها في بعض الحالات الأخرى.

العبر المستقاة

لقد أثبت البرنامج أن المنهاج الذي يرتكز على المجتمع ذا جدوى حتى في الأماكن التي لا تزال تشهد نشاط كبير للثوار. ومع التدريب والدعم الذي تلقونه يمكن للزعماء غير الرسمين والإداريين المحليين، رجالا ونساء، تصميم وتنفيذ مبادرتهم الخاصة بهم لمكافحة الحصانة ودعم الناجيات. ويعتبر إجراء دراسات وتقييمات معيارية للمقارنة، حتى في برامج الطوارئ ذات المدى القصير، ثمينا أيضا.

ومع ذلك فإن الخدمات التي تقدمها منظمة "كير" الدولية والجهات الأخرى تنحصر معظمها في بوجمبرا. وتفتقر الناجيات في المناطق الريفية أشياء كثيرة حتى البرامج الأساسية للرعاية الطبية ما لم يسافروا لمسافات طويلة. وتظل جودة الخدمات النفسية الاجتماعية محل الاهتمام أيضا، فالمنظمات المحلية والاستشاريون المحليون بحاجة للتدريب بأساليب خاصة للتعامل مع الناجيات الأطفال والناجيات المصابات بآلام نفسية حادة.

وبينما ساعد المشروع على تحسين الصحة الجسدية والنفسية للناجيات، فأثره على منع العنف الجنسي كان محدودا لعجزه عن تناول الأسباب الرئيسية للعنف، بما فيها عدم المساواة بين الجنسين والحكم السيئ. إن وضع البرامج المستقبلية الخاصة بالعنف الجنسي والجنساني في منظمة "كير" الدولية في بوروندي ستهدف إلى:

- ضمان أن عمليات التدخل تتشكل على أساس احتياجات وحقوق المشاركين كما تحددها الناجيات والنساء المهددات بأنفسهن
- تطوير منهاجا لا مركزيا لتقديم الخدمات من أجل بناء قدرات المراكز الصحية المحلية
- تحسين نوعية وضع البرامج النفسية الاجتماعية
- تطوير مواد تدريبية تستهدف مجموعات مختلفة (مثل الشباب، والمحاربين السابقين، والجماعات المهددة من النساء والفتيات) وتفحص مسائل المساواة بين الجنسين
- دمج المساعدة الاقتصادية والقانونية
- دمج عملية الوقاية من العنف الجنسي كموضوع متشابك مع البرامج الأخرى في منظمة "كير" الدولية التي تعمل مع النساء
- دمج الزعماء المحليين، والإداريين ومقدمي الخدمات في شبكات مخصصة لمنع العنف ومساعدة النساء.

تشجع منظمة "كير" الدولية على الاعتراف بالصلات بين العنف الجنسي الذي يلي الحرب وتحديات إعادة الإدماج والمصالحة والتحرك نحو التمويل ووضع البرامج على المدى البعيد، والتي تشمل طرق الوقاية وبناء القدرات.

تعمل نونا زيكرمان (nzicherman@care.org.bi) منسقة قطاع برامج الانتقال في منظمة "كير" الدولية في بوروندي في مدينة بوجمبورا.

١. www.ligue-iteka.africa-web.org
٢. دراسة لمنظمة "كير" الدولية في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ بعنوان 'Analyse de l'état des lieux des violences sexuelles'. هذه الدراسة متوفرة للمزاولين المهتمين بالموضوع، يرجى مراسلة nzicherman@care.org.bi
٣. "استخدام مناهج متجددة لتحقيق فهم أفضل للتحرش والاستغلال الجنسي في برامج توزيع الأغذية، منظمة "كير" الدولية في بوروندي، شهر يونيو ٢٠٠٥.
٤. www.gvc-italia.org
٥. www.theirc.org/burundi
٦. البروتوكول يلبي جميع المعايير الدولية للعلاج الوقائي في غضون ٧٢ ساعة، بما فيه العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس في حالات الايدز، وعلاج الأمراض الأخرى التي تنتشر بالاتصال الجنسي أو الوقاية منها، والوقاية من مرض الكزاز، والحمل غير المرغوب وتقطيب الجروح.
٧. شريك منظمة "كير" الدولية للمسرح التفاعلي هي فرقة محلية تسمى توبياجي (لنتحدث عنها).

خلق مجالات آمنة: دروس من جنوب أفريقيا وبوروندي

كرستين لوبرن وكاثرين ديرديريان

تخاطب منظمة أطباء بلا حدود في بلجيكا حاليا العنف الجنسي والعنف الجنساني في الكثير من مشاريعها حول العالم، وفي جنوب أفريقيا، وبوروندي، وليبيريا، وسيراليون، وساحل العاج، والسودان، وتشاد، ورواندا، وكولومبيا، وأكثر تجاربنا نجاحا هما في جنوب أفريقيا وبوروندي.

لا يتعلق الأمر بالألم البدني، وإنما بالألم العاطفي. لقد انتزعوا مني شيئا عندما اغتصبت؛ لقد انتزعوا مني كرامتي، لقد انتزعوا مني شيئا لا أستطيع استرداده. وكل ما استطيع التفكير به هو "لماذا أنا؟ كيف يمكن لذلك أن يحدث لي؟" وانتهى بي المطاف بإلقاء اللوم على نفسي. لقد مضت ثلاث شهور الآن ولا أتحدث عن هذا الأمر وأصدقائي بعد. وأنا مصممة على ألا يغيرني هذا الحدث – وأن أمضي في الخروج كما اعتدت وأن أظل قوية. أعلم أنني سأكون بخير، ولكن الأمر صعباً حيث لا زلت أعيش بمفردي ولكني أترك المصباح مضيئا، والضوضاء في الليل تفزعني.

تنكي، كيب تاون، جنوب أفريقيا. يناير ٢٠٠٦.

تعد جنوب أفريقيا من بين الدول التي تقع بها أعلى نسبة حوادث اغتصاب في العالم، ويقدر أن هناك شخص يغتصب كل ٢٦ ثانية. وفي كايلتشا، وهي بلدة يقطنها حوالي ٥٠٠ ألف نسمة وتقع قرب كيب تاون، تعتبر فيها حوادث الاغتصاب من أعلى النسب في البلاد. ومنذ عام ٢٠٠٣ دعمت منظمة أطباء بلا حدود مركز سيميليلا للناجين من حوادث الاغتصاب في بلدة كايلتشا. ونعمل بالاشتراك مع محترفين من الخدمات الصحية والاجتماعية الإقليمية، ومع الشرطة ومنظمة محلية تختص بالعمل في أزمات الاغتصاب. ويوفر مركز سيميليلا العناية الطبية والنفسية والاجتماعية بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروسات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ، والتنسيق مع الشرطة ومراقبة المرضى. وفي عام ٢٠٠٥ وسعت منظمة أطباء بلا حدود فعالياتها لتشمل فحوصات الطب الشرعي وزادت ساعات عملها إلى ٢٤ ساعة في اليوم على مدار الأسبوع لتستجيب لاحتياجات طلب خدماتها. وفي شهر واحد فقط ساعد العاملون في مركز سيميليلا أكثر من ١٣٠ ضحية اغتصاب وكان حوالي نصفهم من الأطفال تحت سن الرابعة عشر.

واستجابة للاغتصاب والعنف الجنسي المرتبط بالحرب، افتتحت منظمة أطباء بلا حدود مركز سيروكا الصحي للنساء في مدينة بوجومبرا في بوروندي في عام ٢٠٠٤. ولم يكن افتتاح مثل هذا المشروع أمرا هينا في بلد لا يوجد فيه مصطلح "الاغتصاب" في اللغة المحلية. ولتفادي الوصم بالعار يقدم المركز مجموعة من الخدمات الصحية الخاصة بالنساء، بما فيها تنظيم الأسرة، والرعاية الخاصة بحالات العدوى التي تنتقل بالاتصال الجنسي، ورعاية ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني. ويتلقى المرضى المتابعة الطبية والدعم النفسي لمدة ستة أشهر. ويقوم العاملون الاجتماعيون في منظمة أطباء بلا حدود بتحويل المرضى إلى منظمات غير حكومية أخرى والجماعات المجتمعية المحلية التي يمكنها تقديم مساعدة مستمرة وإرشاد الضحايا خلال الجلسات القضائية والاتصالات مع السلطات. وفي كل شهر تتغلب أكثر من مائة امرأة على العزلة الناتجة عن العنف الجنسي لتشق طرقهن نحو العيادة.

ومن خلال خبرتنا كان العامل الرئيسي للنجاح في مشاريع العنف الجنسي والعنف الجنساني في كل من جنوب أفريقيا وبوروندي يكمن في ضمان أن كافة الخدمات – الطبية والنفسية والقانونية – في متناول المرضى عبر نفس المنشأة، ولكن التحديات والأسئلة تظل موجودة.

يبدو أن برامج العنف الجنسي والعنف الجنساني تعمل بنجاح في أجواء ما بعد النزاع أو في ظل عدم وجود أي نزاع – وهو توجه تمثل تمثيلا جيدا في مشروعنا في بوروندي التي نالت زخما ضخما بمجرد أن بدأت الحرب الأهلية في الخمود. أثناء النزاعات يكون لدى ضحايا الاغتصاب مخاوف إضافية حول الأمن أو العواقب الناجمة في بيئة فوضوية تتميز بالعنف والحصانة. وفي ظل هذا السياق، يمثل العنف الجنسي والعنف الجنساني ضربا من الأنواع الكثيرة للعنف وربما ينظر إلى النجاة فقط على أنها الأولوية الفورية الوحيدة.

وحتى إذا توفرت الخدمات، فإن ضحايا الاغتصاب لا ينتفعون منها أحيانا (في كل من أوضاع النزاعات وما بعدها) وربما يحدث ذلك بسبب نقص السرية والخصوصية المطلقة داخل العيادة الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للاعتراف بالاغتصاب أصداء داخل العائلة، مثل الهجر والطلاق، وعواقب اجتماعية أكبر من وصم بالعار وتهميش اقتصادي. ويمكن أن يمثل النظامين السياسي والقانوني عقبة خاصة عند ضرورة وجود البيروقراطية المكثفة والاتصال المتزايد مع السلطات المختلفة من أجل الإبلاغ عن حالات الاغتصاب ورفع القضايا بخصوصها. وفي بعض مناطق النزاعات، لا تتوفر السلطات اللازمة لتوثيق حوادث العنف أو لتقديم الملاذ القانوني. ويمكن للسلطات المحلية أن تتمتع بدور رئيسي في تسهيل مشاريع العنف الجنسي والعنف الجنساني بمجرد اعترافها بأن العنف الجنسي والعنف الجنساني يعتبر قضية بحد

كارل دي كايزر/أطباء بدون حدود

نساء في مشروع تابع لمنظمة أطباء بدون حدود في بروندي.

ذاته وتمكين الخدمات أو الوكالات الطبية مثل منظمة أطباء بلا حدود من الاستجابة.

ولكي يتم تشجيع النساء على استشارة الخدمات الطبية بعد حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني، تركز منظمة أطباء بلا حدود على نقل رسائل بسيطة من "المعلومات-التعليم-الاتصالات"، وتأكيد الحاجة الماسة للعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروسات ضد فيروس نقص المناعة البشرية وضرورة توفيره في غضون ٧٢ ساعة بعد التعرض للفيروس. وتعزز منظمة أطباء بلا حدود هذه الرسائل من خلال الترويج لزيادة الوعي الخاص بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس العنف وتوفر العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروسات بين موظفيها ومرضاها المحليين والمنظمات المحلية الأخرى.

وبينما تسعى ضحايا الاغتصاب لتلقي الرعاية خارج المؤسسات الصحية التقليدية ويلجأن إلى القابلات، تبدأ منظمة أطباء بلا حدود في التنسيق مع تلك القابلات عن كثب حيث يمكن للقابلات أن يخبرن الضحايا عن توفر العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروسات وأن يقومن بتحويل حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني إلى المؤسسات الصحية التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود. وفي السودان تنظر منظمة أطباء بلا حدود في توظيف القابلات المؤهلات كعاملات في مجال الصحة في المجتمع من أجل الوصول الأفضل لضحايا الاغتصاب ولتشجيع القابلات على التنسيق مع منشئات منظمة أطباء بلا حدود دون الخوف من خسارة الدخل الناتج عن التعامل مع مرضاهن.

أي المناهج – الأفقية أم الرأسية؟

تجمع منظمة أطباء بلا حدود بين كلتا الطريقتين وحيثما نحدد مشكلة معينة وحادة للعنف، فإننا نتبنى برنامجا "رأسيا" ليخاطب العنف الجنسي والعنف الجنساني تحديدا، ومن خلال خبرتنا تنجح هذه الطريقة أفضل نجاحا باستخدام الطريقة الشاملة – توفير الرعاية الطبية ضمن إطار يشمل طريقة المعلومات-التعليم-الاتصالات، والدعم النفسي، والمساعدة القانونية والتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تعتني بالمرأة والتي يمكنها أن تقدم دعما ماديا واجتماعيا مستمرا.

وفي الأجواء التي لا توجد بها مشاكل حادة للعنف، تستخدم منظمة أطباء بلا حدود الطريقة الأفقية حيث أن العنف الجنسي والعنف الجنساني يعد جزءا من برامجنا التي تختص بالرعاية الصحية عالميا – أكثر من ٣٥ مشروعا في جميع أنحاء العالم. والتحدي الذي يواجه البرامج الأفقية هو أن يصبح العنف الجنسي والعنف الجنساني مجرد قضية واحدة للكثيرين ويواجهها الطاقم الطبي خلال عملهم اليومي المحموم. ويعمل أثر الوصم بالعار على تصعيب أمر التعامل مع العنف الجنسي والعنف الجنساني من خلال نظام صحي عام. وإحدى الطرق التي تواجه منظمة أطباء بلا حدود هذه المشكلة تتم من خلال إقامة "مساحات آمنة" داخل كل منشأة صحية، حيث يمكن للنساء التحدث عن المسائل الصحية الخاصة بهن وعن العنف الجنسي والعنف الجنساني بشكل يضمن لهن الخصوصية والسرية الكاملة. وترغب منظمة أطباء بلا حدود في افتتاح عيادات منفصلة خاصة بالنساء في كافة مشاريعها، إذا توفرت الموظفات العاملات في المجال الطبي.

وبما أن منظمة أطباء بلا حدود تختص أساسا في المجال الطبي، فإن كل من الطريقة الأفقية والطريقة الرأسية تعتمدان كل الاعتماد على أطراف أخرى تتولى مسئولية المتابعة النفسية والقانونية والمادية/الاقتصادية. وبسبب التعقيدات المتأصلة في هذه السياقات، فهناك عجز في المساعدة القانونية في معظم الأحيان. ولكي تتم يتم توفير استجابة حقيقية للعنف الجنسي والعنف الجنساني يجب على الأطراف الدولية والمحلية أن يبدي الرغبة السياسية في استثمار موارد بشرية ومالية كبيرة في كل تلك الأبعاد المتلازمة التي لا غنى عنها لرعاية ضحايا العنف الجنسي.

كرستين لوبرن هي متخصصة صحية في شئون المرأة وكاثرين ديرديريان هي المستشارة الإنسانية لقضايا السياسيات في منظمة أطباء بلا حدود في بلجيكا (www.msf.be). البريد الالكتروني: christine.lebrun@msf.be، katharine.derderian@msf.be.

١. للمزيد من المعلومات، انظر /www.msf.org.au/stories/twfeature/2006/129-twf.shtml
٢. في حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يكون العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروسات عبارة عن علاج مكون من عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية والتي يجب أن تبدأ في أسرع وقت ممكن – بالطبع في أقل من ٧٢ ساعة – لتثبت فعاليتها بعد خطر التعرض للفيروس.
٣. للمزيد من المعلومات، انظر /www.msf.org.au/stories/twfeature/2006/129-twf.shtml

أوغندا: الزواج المبكر والعنف الجنسي

نواه غوتتشوك

تتزايد الأدلة التي تشير إلى أن الزواج المبكر يعد أحد أشكال العنف الجنسي والجنساني وأن له آثار جسدية واجتماعية واقتصادية ضارة. ويجب على صناع السياسة أن يركزوا على التفاعلات المعقدة بين التعليم والزواج المبكر والعنف الجنسي.

تستضيف أوغندا الآن ٢٣٠ ألف لاجئا على الأقل، والسواد الأعظم منهم هم من اللاجئين السودانيين، ولا يُعترف إلا باللاجئين الذين يحيون داخل مستوطنات محددة ولا يتم توفير الحماية والمساعد لسواهم، إلا لحالات استثنائية قليلة جدا. ويحصل اللاجئون على البذور والأدوات وقطع صغيرة من الأرض ليزرعوا فيها طعامهم الذي تتوقع الحكومة وموظفو مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين أنه سوف يكمل أو يحل محل المؤن الغذائية، مع إمكانية بيع أي فائض لكسب المال لتلبية الاحتياجات الأساسية ومن ضمنها تكلفة التعليم المدرسي. ويتبنى اللاجئون طريقة حياة مماثلة للحياة الريفية الأوغندية الفقيرة ولكن في ظل اختلافات جوهرية عديدة. وقد أدى حصاد نفس الأرض لعدة سنوات – دون إمكانية تطبيق أسلوب تناوب المحاصيل – إلى تقليص خصوبة الأرض والمحاصيل. وعلاوة على ذلك فإن اللاجئين عاجزون بشكل عام عن طرح منتجاتهم في الأسواق ولذلك فهم يعتمدون على الوسطاء الأوغنديين الذين يبتاعون المنتجات بثمن رخيص من العائلات ومن ثم يبيعونها في الأسواق في المدن الأخرى ويجنون أرباحا كبيرة.

وينظر البعض إلى الزواج المبكر على أنه وسيلة للبقاء، وهؤلاء هم العاجزون عن الانتقال من تلك المستوطنات المعزولة وممن أُجبروا على ممارسة الزراعة للاستهلاك المحلي ووقعوا في شرك الفاقة. وتتمنى بعض الفتيات أن يتمتعن بأمن اقتصادي أكبر في حال تزوجن، وربما يكون ثمن العروس رصيدا ماليا هامة لوالديها. وينظر الكثير من الأهالي إلى الزواج المبكر على أنه أفضل السبل – وفي معظم الأحيان السبيل الوحيد – لحماية فتياتهم من المستويات المرتفعة للاعنف الجنساني السائد في مستوطنات اللاجئين في أوغندا. وفي غالب الأحيان يعزوا الموظفون الـزواج المبكر للأولوية الثقافية ولكن من

م بيرسون/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عائلة لاجئة سودانية تعيش في كوخ تقليدي في مخيم رينو في أروا، أوغندا

الحوارات التي تدور مع اللاجئين فمن الواضح أن الحوافز تجاه الأمن الاقتصادي والبدني، المتصلة في معظم الأحيان بالحاجة الأساسية للبقاء، هي عوامل أكثر أهمية.

ويفسر آباء آخرون أن الزواج المبكر قبل أن يتشردوا كان له علاقة بمستويات الدخل، حيث يتزوج الأشخاص ذوي السعة لاحقا وليس مبكرا. ولكن الزواج المبكر في أوغندا يتم ترتيبه عادة كاستجابة سريعة لعلاقات الجنسية. وينتهي المطاف بالكثير من الفتيات بالزواج في عمر يصغر كثيرا عن العمر الذي جرت العادة أن يتم الزواج فيه. كما يتكرر هذا في ظل امتداد زمن النزوح، وخاصة بين أهالي جنوب السودان، مع الجيل الجديد.

وفي غالب الأحيان يمنع الفقر المدقع والتحرش ومخاطر العنف الجنسي الفتيات من الذهاب إلى المدارس مما يجعلهن مستضعفات بشكل متزايد أمام العنف الجنسي والجنساني في منازلهن وحقولهن وما حولها. وفي ظل عدم وجود فرص اقتصادية أخرى وعدم وجود وسائل ناجعة لحماية الفتيات من الاعتداء والاغتصاب، فإن الآباء والشابات أنفسهم لا يرون في معظم الأحيان أي بديل عن الزواج المبكر، ولكن هذا الأمر ذاته يمكن أن يكون أحد أشكال العنف، ويؤدي إلى الاعتلال الصحي من الحمل المبكر للأجنة والفقر المستمر التي يتفاقم بالحرمان من الفرص التعليمية.

ويتغلغل عدم التوازن في مدارس اللاجئين في أوغندا، وكلما ازداد مستوى المدرسة، ازدادت التفرقة، وتواجه الفتيات الكثير من العقبات أثناء الالتحاق بالمدرسة وتحصيل العلم، وهذه العقبات تتمثل في العمل المنزلي المقسم على أساس النوع، والفكرة الشائعة بأن إرسال الفتيات إلى المدارس لن يحقق نفعا للعائلة، والإغراءات والتحرشات الجنسية التي تواجهها الفتيات في المنازل وفي المجتمع وحتى في المدارس. ودائما ما يعتقد أفراد العائلة والجيران أن سنوات قليلة من التعليم الابتدائي يعد كافيا للفتيات ويسخرون من الفتيات اللاتي يسعين للاستمرار في التعليم حتى المدرسة الثانوية ويتحرشون بهن. وفي المدارس تبلغ الفتيات عن التحرشات الجنسية من الطلبة الآخرين والمدرسين والرجال الذين يحيون بالقرب من المدارس وحتى من الرجال الذين يحضرون إلى الساحات المدرسية خصيصا للبحث عن الفتيات اليانعات. ومن الشائع أن ترى أطفالا من مختلف الأعمار يدرسون في نفس الفصل الدراسي، وربما ينتهي الأمربفتيات الاثني عشر ربيعا أنفسهن بمشاركة مقاعد الدراسة مع فتيان يبلغون ١٧-١٩ عاما.

وزادت الاقتطاعات المؤخرة للتمويل الدولي للتعليم، وخاصة التعليم الثانوي، الأمور سوءا حيث عادت الكثير من الفتيات اللاتي حصلن في السابق على منح دراسية إلى ديارهن حيث يُبلَّغن عن تحرشات من قبل جيرانهن وضغوط من أصدقاء العائلة الراغبين في الزواج منهن. والفتيات في مستوطنات اللاجئين اللاتي أجبرن على الانسحاب من المدارس لأسباب مالية غالبا يكون لديهن طموح محدود أو ينعدم هذا الطموح الفوري في العودة إلى المدارس. واعتقد معظم الآباء الذين حاورناهم أنه يجب على الفتيات الزواج بمجرد التوقف عن الدراسة بغض النظر عن أعمارهن، وفي معظم الأحيان يكون تزويج فتياتهم أسهل من محاولتهم لجمع المال من لسداد الرسوم المدرسية. وعلاوة على ذلك فإن الرغبة في تحقيق الاستقرار المادي والحماية البدنية تدفع الكثير من الفتيات إلى السعي للزواج عاجلا بعد ترك المدرسة. وبمجرد أن تتزوج الفتيات فإن قلة قليلة منهن تعود إلى المدرسة حتى إذا كان ذلك ممكنا اقتصاديا. وتقع الفتيات اللاتي يتزوجن قبل عمر ١٨ عاما في شرك العلاقات المؤذية جسديا أو الإهمال أو يهجرهن أزواجهن.

إن الزواج المبكر في مستوطنات اللاجئين يحدث غالبا نتيجة العلاقات الجنسية قبل الزواج بن صغار السن من الشباب، ويكون أحد الطرفين على الأقل قاصرا، وتعتبر العلاقة الجنسية – بموافقة الطرفين أم بعدم موافقتهم – مع فتاة دون سن ١٨ عاما عملا إجراميا بموجب القانون الأوغندي، بغض النظر عن عمر الذكر المتورط في هذا العمل. إن نظام القضاء الأوغندي مثقل بالأعمال المتراكمة لقضايا "هتك العرض" حيث يتم حل معظم القضايا خارج المحكمة من خلال تسديد مبالغ مالية لعائلة الفتاة، وربما يقضي الفتيان الذين ترفض عائلاتهم دفع المال أو تعجز عن ذلك فترات طويلة في السجن. وعادة يتم الكشف عن حالات "هتك العرض" عندما تصبح الفتيات حوامل وتكون الاستجابة المألوفة على ذلك إما بزواج مدبر على عجل وإما دفع مبلغا من المال مقابل "سلب شرف" الفتاة والقضاء على احتمالات زواجها. وبينما يتعرض الفتيان الذين يعجزون عن دفع المهر أو المال المقرر أو يمتنعون عن دفعه للنبذ أو الاعتداء أو حتى القتل، فهم في معظم الأحيان لا يرون أي بديل سوى مغادرة المستوطنة. ورغم أن الآباء يعودون بفتياتهم إلى البيت في معظم الأحيان عندما يرحل الفتيان، إلا أن بعض الفتيات يمكثن مع أنسابهن الذين يسيئون معاملتهن في معظم الأحيان أو يلقون باللوم عليهن لأن أبنائهم سجنوا أو هربوا. وحتى الفتيات اللاتي يعدن إلى آبائهن ينظر إليهن بنظرة احتقار ويتعرضن لإساءة المعاملة.

وتلعب المشروبات الكحولية دورا رئيسيا في تفاقم العنف الأسري والعنف الجنسي حيث أن الأموال التي تنفق على تناول المشروبات تؤدي إلى نقص الأموال التي تدفع كرسوم للمدرسة، مما يؤدي بالآباء في معظم الأحيان إلى السعي وراء ثمن العروس من خلال الزواج المبكر وذلك إما لتسديد نفقات الأسرة، ورسوم المدرسة للأطفال الذكور، وإما لشراء المزيد من المشروبات الكحوليات. وعلاوة على ذلك فإن السُكر المزمن له صله مباشرة بالمستويات المرتفعة للعنف الجنسي ومن ضمنه سفاح المحارم والاغتصاب.

الخلاصة والتوصيات

تعمل المنظمات غير الحكومية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين على زيادة وعي المجتمعات حول هذه القضايا، ولكن في ظل غياب البدائل الاقتصادية والأمن البدني الحقيقي سيستمر الآلاف من الشباب اللاجئين في أوغندا في أن يكونوا عرضة للزواج المبكر والعنف الجنسي المصاحب له. ولمعالجة هذه المشاكل

يجب أن يعمل المجتمع الدولي والحكومة المضيفة ومجتمعات اللاجئين معا من أجل:

- الاعتراف بأن الزواج المبكر هو سبب ونتيجة للخيارات القليلة لكسب الرزق
- إصلاح قوانين هتك العرض الأوغندية للتخفيف من تصنيف العلاقات الجنسية برضاء الطرفين بين القاصرين كعمل إجرامي
- توفير البدائل للزواج كإستراتيجية للبقاء
- القضاء على العداوة التي تواجهها الفتيات في معظم الأحيان عندما يحاولن السعي حتى لتحصيل التعليم الابتدائي
- عدم التسامح إطلاقا مع التحرش الجنسي من قبل الطلاب والمدرسين والإداريين في المدارس
- تدريب كبار المدرسين والمدرسات لتقديم التعليم والإرشاد الجنسي للطلاب والآباء
- تشجيع الفتيات على العودة إلى المدارس بمجرد الإنجاب
- إعادة التفكير في السياسات الحالية التي تجبر الفتيات الحوامل على ترك المدارس ولكن تسمح للفتيان المسئولين باستكمال تعليمهم دون عقاب
- تنفيذ قيود يتم تطويرها محليا على ساعات السماح ببيع واستهلاك المشروبات الكحولية
- توفير برامج العنف الجنسي والعنف الجنساني التي تستهدف احتياجات وتجارب الأولاد تحديدا.

إذا تم العمل على بضع من هذه التوصيات سيكون هناك تناقص ملحوظ في مستويات العنف والاستغلال وسيتمكن عدد أكثر من الشباب اللاجئين من الفرار من دائرة الفاقة والعنف التي تحرمهم من تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

يعمل نواه غوتتشوك زميل بحوث ودعوة في مشروع قانون اللاجئين في كامبالا في أوغندا (www.refugeelawproject.org)، البريد الالكتروني: ngottschalk@refugeelawproject.org.

إن الآراء المطروحة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء مشروع قانون اللاجئين.

تأسيس الخدمات في سيراليون ما بعد النزاع

ايمي-تيجان كيللا

شهدت الحرب الأهلية التي استمرت ١١ عاما في سيراليون، والتي انتهت في عام ٢٠٠١، نسبة عالية من الاعتداءات الجنسية ضد النساء والفتيات. ولكن عودة السلام لم تعن أن النساء والفتيات كن آمنات من الاعتداءات الجنسية.

لقد أوهنت سنوات النزاع سيادة القانون وليس لدى الناجيات من العنف الجنساني فرص كثيرة للوصول للخدمات المناسبة، كما يؤدي إلقاء اللوم على الناجيات في معظم الأحيان والعار الناجم إلى تردد النساء والفتيات في الإقدام على طلب المساعدة أو اتهام من هاجموهن.

ويعتبر الاعتداء الجنسي جريمة جنائية يعاقب عليها القانون في سيراليون ولكن السلطات المجتمعية التقليدية تتعامل مع الكثير من الحالات، والعقوبات التي تفرضها السلطات تضر بالناجيات ضررا أكبر من المرتكبين، مثل إجبار الناجيات على الزواج بمن اعتدى عليهن. وفي الكثير من الحالات لا تستطيع النساء الإبلاغ عن حوادث الاعتداءات الجنسية للشرطة دون الحصول أولا على موافقة الزعيم المحلي.

وقد اشتركت منظمة الصليب الأحمر الدولي مع حكومة سيراليون لإنشاء ثلاثة مراكز إحالة للاعتداءات الجنسية، ويطلق عليها محليا اسم مراكز "رينبو". ويقع أحد هذه المراكز في العاصمة فريتاون، ويقع المركزان الآخران في عاصمتين من عواصم المقاطعات هما كينيما وكونو. ويقدم كل مركز دعما طبيا ونفسيا وقانونيا مجانيا. ومن شهر مارس ٢٠٠٣ وحتى شهر سبتمبر ٢٠٠٥، قدمت المراكز خدمات لعدد ١٧٦٩ ناجية من الاعتداءات الجنسية، وقد تعرضت نسبة ٧٥٪ منهن للاغتصاب.

وقد اختار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مشروع مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية كأحد أفضل سبعة برامج تتعامل مع العنف الجنسي والجنساني في عام ٢٠٠٤، وقد انتهج المشروع منهجا متعدد المعارف للتعامل مع الاعتداءات الجنسية. وبما أنه لا توجد أي وكالة أو منظمة ذات تفويض أو قدرة لتناول قضية العنف الجنساني بمفردها، عمل مشروع مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية مع عدد من الأطراف الحكومية وغير الحكومية. وأدت الشراكة مع فرع شرطة سيراليون المسئول عن التحقيق في العنف الأسري والعنف الجنسي والعنف الجسدي ضد المرأة والأطفال إلى ازدياد هائل في عدد الإحالات.

ويتصل كل مركز من تلك المراكز اتصالا وطيدا بمستشفى حكومي ويقدم خدمات سرية ومجانية من استشارات، وفحوصات مخبرية وعلاج، ومواصلات، وأغذية، وملابس، ودفاع قانوني. ولضمان أن كل ناجية سيكون لديها الخيار أن تُعرض على طبيبة، قام مشروع مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية بتدريب ثمان طبيبات لإجراء جميع الفحوصات الطبية الأولية ولوصف العلاج للمتقدمين له في مركز فريتاون. وقام المشروع بتدريب طبيبتين من وزارة الصحة لتعملان جنبا إلى جنب مع القابلات العاملات في مراكز المشروع، وذلك لعدم توفر الطبيبات في المقاطعات.

ويعمل مشروع مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية أيضا، بالتعاون مع الوكالات المشاركة، على تثقيف المجتمع حول كيفية الوصول إلى الخدمات في المراكز في حالات عواقب الاعتداءات الجنسية وحالات الدفاع. ويجري الصليب الأحمر الدولي تدريبات منتظمة لبناء القدرات مع الوكالات المشاركة حول مواضيع تشمل على الإدارة الطبية للاغتصاب ومهارات الاتصالات في العمل مع الناجيات. وسيتم نقل الخدمات الطبية، والنفسية، والقانونية للمشروع في نهاية المطاف لتخضع لسلطة حكومة سيراليون.

ايمي-تيجان كيللا تعمل منسقة لمراكز رينبو في لجنة النجدة الدولية في سيراليون. البريد الالكتروني: Amie.Tejan-Kella@theirc.org

١. يُقدر تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٣) "سنقتلكم إذا بكيتم: العنف الجنسي في نزاعات سيراليون" أن أكثر من ٢٥٧,٠٠٠ امرأة وفتاة من سيراليون اغتصبت أثناء الحرب الأهلية. http://hrw.org/reports/2003/sierraleone/

الاستجابة العاجلة للإصابات والعمل على منعها: شرط مسبق للسلام والعدالة

سيلمن كاليسكان

يجب تعزيز الدعم والمساعدة لضحايا العنف الجنسي والجنساني عن طريق توفير العمل والتأييد الدوليين في هذا الشأن.

لقد تعرضت آلاف النساء للاغتصاب أثناء الحرب في البوسنة، وقد تأسس مركز ميديكا موندیال في عام ١٩٩٣ للاستجابة لاحتياجاتهن العاجلة من الحماية والدعم، ويعمل المركز الآن مع النساء في ألبانيا، وكوسوفو، وأفغانستان، وليبيريا، والعراق، والهند، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وتركيا، والمكسيك. ونحن نقدم دعما نفسيا، وعلاجا نفسيا اجتماعيا، ودعما قانونيا وطبيا للنساء والفتيات، ونجري تحالفات سياسية ونشر للوعي من أجل بناء حساسية أكبر داخل أنظمة الرعاية الطبية، والرفاهة الاجتماعية، والأنظمة القانونية، والوكالات الإنسانية. وفي المجتمعات ذات السمات الأبوية الكبيرة حيث نعمل على مجابهة مقاومة المحاولات المستمرة للتقليل من قيمة وشأن المرأة.

ودائما ما تحظى الناجيات من العنف الجنسي بفرص قليلة للتحدث عن تجاربهن، حيث يستجيب كل من يعلم بما حدث، سواء عائلاتهن أو مجتمعهن، بشكل سلبي في معظم الأحيان. وحتى إذا لم تنبذ ضحية العنف الجنسي من قبل عائلتها، فقد تحصل على كميات أقل من الغذاء والدعم مقارنة بباقي أفراد العائلة وربما لا يسمح لها بزيارة الطبيب. إن النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أو الاعتداء الجنسي يكن عرضة لخطر كبير من الوقوع كضحايا مرة أخرى. ويجب أن يعي المهنيون في مجال الصحة والآخرون الذين لديهم اتصال مباشر مع الناجين هذه القضايا ويجب أن يعرفوا كيفية جمع المعلومات بطريقة حساسة، وتناول احتياجات النساء اللاتي وقعن ضحية العنف الجنسي، وتوثيق حالات العنف الجنسي، وتأمين مساعدة متخصصة أكثر عند الضرورة.

ووجد موظفو المشروع في مركز ميديكا موندیال، مشروعنا في البوسنة، أن الكثير من الأزواج كانوا مساندين لزوجاتهم اللاتي تعرضن للاغتصاب أثناء زمن الحرب لأنهم نجوا أنفسهم من معسكرات الاعتقال أو معسكرات التعذيب. لقد كان الجميع يعرف عن عمليات الاغتصاب الجماعي أثناء الحرب، وأصدر زعماء المسلمين فتوى أن الناجيات من العنف الجنسي الجنساني هن ضحايا بريئات ويجب احترامهن كل الاحترام. ولكن مثل هذا الاحترام ينعدم عندما تقع عمليات الاغتصاب في غير زمن الحرب. فالنساء البوسنيات الناجيات من عمليات الاغتصاب لا زلن يكافحن لمواكبة الإجحاف وعدم دعم المجتمع. لقد عملنا مع منظمات لاحكومية بوسنية لحث السلطات على الاعتراف بالناجيات من عمليات الاغتصاب كضحايا حرب. ونتيجة لذلك أصبحت البوسنة أول دولة ما بعد الصراع تقدم للناجيات من عمليات الاغتصاب معاشاً شهرياً، ويشكل هذا مثالاً محتملاً للمجتمعات الأخرى التي مزقتها الحروب.

وكان على مركز ميديكا موندیال العمل في مجتمعات تتسم جدا بالذكورية، حيث كان النقاش حول العنف الجنسي الجنساني الذي وقع أثناء زمن الحرب من المحرمات. فقد وصمت الناجيات بالعار وفي معظم الأحيان كن يتعرضن للإقصاء من قبل عائلاتهن أو مجتمعهن أو كلاهما. وتوجب على الموظفين تطوير استراتيجيات خاصة لتمكين الناجيات من الوصول إلى المركز. وبعد إنجاز عمليات نشر الوعي والتأييد على مستويات مختلفة في المجتمع، فقد حظي المشروع الآن بقبول السلطات الحكومية، والآن تعاني النساء من عار اجتماعي أقل. وبما أنه لم يكن هناك أي مهني متخصص في مجال العلاج الاجتماعي أو النفسي في كوسوفو، طور مركز ميديكا موندیال برنامج تدريب مدته أربع سنوات للموظفين. وحصلت عشرة نساء على اعتماد جامعي في المهنة الجديدة وهي "مستشارة نفسية اجتماعية للمرأة".

> "لم أكن خائفة من أن يقتلوني، لكني كنت أخشى يقوموا باغتصابي!" امرأة من كوسوفو اغتصبها رجال الميليشيا الصربية في عام ١٩٩٩.

الدور الهام للمحكمة الجنائية الدولية

يجب على المحاكم الوطنية والدولية الاعتراف بأن العنف الجنسي أثناء الحرب وفي أوقات الأزمات يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. ويجب تشجيع الدول على دمج أحكام المحكمة الجنائية الدولية في القانون المحلي لزيادة نسبة الملاحقة القضائية. ويتعرض الشهود على العنف الجنسي في معظم الأحيان للصدمات مرة أخرى والوصم بالعار بسبب ممارسات التحقيق التي لا تراعي حساسية هذه الصدمات.

لقد أسست المحكمة الجنائية الدولية صندوق استئمان للضحايا لإيصال الأموال إلى الضحايا سواء إلى الأفراد بشكل مباشر أو إلى الوكالات التي تقدم المساعدة للضحايا. ويقوم الجاني بدفع الأموال مباشرة، وإذا كان الجاني لا يملك المال، فيتم دفعه من موارد خارجية مثل المنح الحكومية. ومع ذلك فالنساء لا يتلقين أي مال الآمن صندوق ودائع للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية لأن الدول لا تقدم التمويل المناسب.

هل ستساعد المحكمة الجنائية الدولية على تحول النظرة السائدة والقبول القانوني والثقافي للعنف الجنسي؟ فإذا أصبحت أعرافها مقبولة كجزء من كل من الجيش والقانون الداخلي، فلن يتم إعفاء العنف الجنسي من العقاب بعد اليوم، ونأمل أن يصبح التسامح معه ثقافيا أقل بكثير. إن نجاح وبقاء المحكمة أمر ضروري لتشريع الأعراف الخاصة بالعدالة الجنسانية ونقل كل من اللوم والعار من الضحية إلى الجاني. وهذا يتطلب موظفين عدليين متحمسين وعلى دراية وعلم ومدركين لحساسية الموضوع بالإضافة إلى وجود انخراط مستمر للمجتمع المدني. ويجب أن تظل المنظمات غير الحكومية النسائية يقظة وأن تدعم المساعي المبذولة لضمان أن العنف الجنسي لن يمر دون عقوبة بعد الآن، وأن تُمكِّن المرأة من رفض الدور المتسم بالعار الذي يفرضه المجتمع على الضحية ولتمكين المرأة للحصول على رد الحقوق والاعتبار ولكي تشارك مشاركة كاملة في بناء السلام.

سيلمن كاليسكان تعمل محامية لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء مع مركز ميديكا موندیال (www.medicamondiale.org)، البريد الالكتروني: scaliskan@medicamondiale.org

١. www.icc-cpi.int/
٢. www.icc-cpi.int/vtf.html

حان الأوان لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات

أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية

يشكل العنف الجنسي استجابة شائعة لضغوط الحياة في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المكتظة بالسكان التي تحيا تحت وطأة الاحتلال. لقد أخفقت السلطة الفلسطينية في إنشاء إطار للاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات.

وأشار تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) إلى أن العديد من حالات العنف التي تتراوح من الاعتداءات الزوجية وإساءة معاملة الأطفال إلى الاغتصاب، وسفاح المحارم، والجرائم التي ارتكبت بذريعة "شرف" العائلة لا يتم الإبلاغ عنها في معظم الأحيان وبالتالي بدون معاقبة الجناة. وأدى القانون الجنائي التمييزي المعمول به في الضفة الغربية وغزة إلى وجود مناعة افتراضية لصالح مرتكبي العنف الجنسي وأدى إلى ردع الضحايا عن الإبلاغ عن الاعتداءات. وتشمل هذه القوانين شروطا تقلل من العقوبات الصادرة بحق الرجال الذين يقتلون أو يهاجمون أقاربهم من النساء اللاتي يمارسن البغاء، ويسمح للمغتصبين الذين يوافقون على الزواج من ضحاياهم بالفرار من المقاضاة الجنائية، ويسمح فقط للأقارب الرجال بالإبلاغ عن تهم سفاح المحارم نيابة عن القاصرين.

إن الشرطة الفلسطينية، مع وجود بعض الاستثناءات، تفتقر للخبرات والإرادة اللازمة للتصدي لقضايا العنف ضد النساء بطريقة فعالة وحساسة تراعي احتياجات الضحايا وتحترم خصوصيتهن. ونتيجة لذلك، يلجأ رجال الشرطة في غالب الأحيان إلى الإجراءات غير الرسمية بدلا من إجراء التحقيقات الجادة. ولم يأسف العديد منهم، عند سؤالهم، على جهودهم التي شجعت على إتمام الزواج بين المغتصب وضحيته، وذلك يتم أحيانا بمساعدة وتأثير زعماء العشيرة. وهم يرون تدخلهم كوسيلة "لحل" هذه القضايا، وفي غالب الأحيان تجبر الشرطة النساء على العودة إلى عائلاتهن حتى عندما يكون هناك مخاطرة كبيرة من التعرض للمزيد من الأذى.

> "يبدو أن موظفي السلطة الفلسطينية وبغض النظر عن ميولهم السياسية يرون الأمن فقط ضمن سياق الصراع والاحتلال المستمرين، حيث يتجاهلون التهديدات الأمنية الحقيقية التي تواجهها النساء والفتيات في المنازل"

فريدة ضيف، دائرة حقوق المرأة في منظمة هيومان رايتس ووتش

إن غياب الأدلة التوجيهية الطبية للأطباء تؤثر تأثيرا خطيرا أيضا على جودة العلاج المتوفر لضحايا العنف. ويعد نظام العناية الصحية هو أول مؤسسة حكومية وأحيانا المؤسسة الحكومية الوحيدة التي تتصل بها ضحايا العنف، ومع ذلك يعاني الأطباء من نقص المعدات اللازمة للتعامل مع مثل هذه الحالات. ولا يتوفر لدى وزارة الصحة الإجراءات الطبية أو البروتوكولات اللازمة لتسوجيه العاملين في مجال الطب أو طواقم الوزارة عند علاجهم لحالات العنف الأسري. فالأطباء يفتقرون للتدريب المتخصص والتوجيه الخاص بكيفية التعامل مع الضحايا من النساء، وحماية أدلة الاعتداء والحفاظ على السرية.

وبينما يزداد توفر الملاجئ في الضفة الغربية، إلا أن القيود على الحركة التي تفرضها إسرائيل داخل الضفة الغربية وغزة وبينهما تجعل الوصول إلى تلك الملاجئ مستحيلا لبعض الضحايا. وفي بعض الأوقات أدى عدم وجود الملاجئ وترتيبات الحياة المقبولة اجتماعيا للنساء العازبات إلى إجبار منظمات النساء الفلسطينية والشرطة على إيواء الضحايا في مراكز الشرطة، ومكاتب المحافظين، والمنازل الخاصة، والمدارس، ودور الأيتام.

لقد أدت الممارسات الإسرائيلية، بما فيها الهجمات على مؤسسات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية ورفض إسرائيل تحويل عائدات الضرائب، إلى إضعاف قدرات السلطة الفلسطينية بشكل كبير، ولكن هذا ليس عذرا للتراخ عن العمل وفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش. وتدعو المنظمة السلطة الفلسطينية إلى تأسيس مبادئ توجيهية للاستجابة للعنف الأسري جنبا إلى جنب مع المعايير الدولية وأن تدرب الموظفين الحكوميين للتعرف على احتياجات الناجيات من العنف الجنساني والاستجابة لها استجابة مناسبة. ويجب على السلطة الفلسطينية سن قانون معين يجرم العنف الجنسي وإبطال القوانين التمييزية التي تعيق مساعي التعامل مع العنف الجنساني.

إن السلطة الفلسطينية بحاجة ماسة لتبني سياسة عدم التسامح مع جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات، حيث أن الإخفاق في تقديم أعلى مستويات الحماية القانونية للنساء وجميع أعضاء المجتمع الفلسطيني لن يؤدي إلا انعدام الثقة في نظام العدالة الجنائية الفلسطينية.

قضية أمنية: العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات متوفر على الموقع التالي http://hrw.org/reports/2006/opt1106

تعيش سميرة وبناتها الثلاث وزوجها عادل في ظل ظروف مضنية في مخيم البريج للاجئين في غزة، وتعرضت سميرة للضرب على نحو منتظم للعديد من السنين، وكان عادل يتهمها بإصابتها بعجز وراثي لأنها لم تنجب له ولدا. ومن باب خوفها من غضب زوجها عادل، كانت زيارات سميرة الأولى لمركز صحة المرأة بمخيم البريج الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان تكتنفها السرية. وقدم طاقم العاملين في المركز الاستشارة النفسية الاجتماعية والدعم الطبي الذي أعاد صحتها إليها. وتعلمت سميرة أشياء عن الصحة الإنجابية والحقوق وكيف تعتني ببناتها. ونجح الاستشاريون في وحدة التدخل الخاصة بالذكور التابعة للمركز في إشراك عادل في برنامجهم "رجل لرجل"، وإشراكه لاحقا في نشاط توجيه جماعي، وتغيرت مواقف عادل تجاه عائلته. ويعزو كل من عادل وسميرة الفضل في تغيير حياتهم للمركز وهما يشجعان الأزواج الآخرين على تعلم كيفية بناء علاقات غير عنيفة والاستفادة من العناية المقدمة للنساء قبل الولادة وبعدها، تنظيم الأسرة، والاستشارة القانونية والنفسية الاجتماعية، والثقافة الصحية، والعلاج الطبيعي، ودروس التمرينات، والخدمات المخبرية التي يقدمها المركز.

للمزيد من المعلومات حول مركز صحة المرأة بمخيم البريج اتصلوا مع مديرة المركز فريال ثابت (whc_cfa@hotmail.com) أو انظر صفحة أخبار صندوق الأمم المتحدة للسكان

مشاركة الرجال على الحدود بين تايلاند وبورما

ميليسا ألفارادو وبيني بول

يجب على البرامج الموضوعة التي تناول مسائل العنف الجنساني أن تخاطب جميع شرائح المجتمع وأن تشملهم، بما فيهم الرجال، ولكن تنفيذ مثل هذه المبادرات يعد تحديا جما.

لقد كان من الواضح منذ أمد بعيد بوجوب تطبيق فعاليات الوقاية والاستجابة من أجل تناول العنف الجنساني تناولا وافيا. وما تم إدراكه مؤخرا هو أن الانخراط الفعال للرجال يعد أمرا أساسيا لنجاح فعاليات الوقاية من العنف الجنساني حيث يمكنهم تولي دورا هاما في المساعدة على القضاء على العنف الجنساني من خلال أدوارهم المتعددة كأخوة وآباء

وأزواج وأصدقاء وقادة مجتمع. وبما أن الرجال هم الغالبية العظمى لمرتكبي أعمال العنف الجنساني، فمن المهم أن يتفكروا في المواقف الخاصة بالجنسانية والعنف التي تؤثر في المرأة والفتيات بمستويات غير متناسبة. وللأسف لا توجد هناك جهودا تبذل لانخراط الرجال في مخاطبة العنف الجنساني في المناطق المتأثرة بالصراعات.

تقدم لجنة الإنقاذ الدولية المساعدات الصحية والغذائية والمرافق الصحية منذ عام ١٩٩٢ في مخيمين للاجئين على طول الحدود بين تايلاند وبورما في مقاطعة ماي هونغ سون في تايلاند. وفي استجابة من لجنة الإنقاذ الدولية للحوادث الكبرى للعنف المنزلي وحالات الاعتداء الجنسي العديدة المثيرة للانتباه، استهلت اللجنة في عام ٢٠٠٤ برنامجا للعنف الجنسي والجنساني يشمل عنصر "الرجال المشاركين في بناء السلام". ولم ينفذ هذا المشروع دون صعوبات، حيث أن تغيير موقف الرجال نحو الجنسانية يعد مهمة صعبة للغاية في أي حالة، حيث يتصاعد مستوى التحدي في مخيمات اللاجئين المغلقة. ويتطلب برنامج الرجال المشتركين في بناء السلام منهجا منتظما ومرنا وطويل الأجل.

النتائج وردود الفعل الأولية

لقد بدأ برنامج الرجال المشتركين في بناء السلام بسلسلة من مناقشات بين المجموعات المركزة مع رجال متزوجين وغير متزوجين لمناقشة مواقفهم ومعتقداتهم تجاه أدوار الجنسين، والعنف الجنساني، والعنف في المجتمع. وبدا أن الجلسات الأولى قد باغتت الرجال على نحو غير متوقع، وقال العديد منهم أن تلك هي المرة الأولى التي يطرح عليهم التفكير والنقاش في تلك القضايا. ودلت النتائج الأولية للمجموعات المركزة على البنية الاجتماعية التي تقع تحت هيمنة الرجال والمتأثرة بالعسكرة، ودلت على المواقف التي تغاضت عن العنف كأحد الوسائل المناسبة لفض النزاعات. وبينما كان العنف ضد المرأة مشكلة معترف بها وموثقة في المخيمات، لم يوافق الرجال على أنها مشكلة اجتماعية. وعندما تم الإعلان عن نتائج نقاشات

شباب بورميين في جبل بويا في بورما/ميانمار.

أندرو ليفاك/ صحة في خطر

المجموعات المركزة استجاب بعض الرجال استجابات دفاعية مدعين أنهم متهمين بغير حق بمسؤوليتهم عن العنف.

لقد تم توظيف موظفين رجال مقيمين في المخيمات من أجل تسهيل الفعاليات الإضافية التي تتم مع الرجال ولكن التزامهم كان فاترا تعوزه الحماسة. وليزداد الأمر سوءا اتضح أن بعض الأعضاء العاملين كانوا يضربون نسائهم. ومن الواضح أنه كان من الواجب إعادة تقييم عملية اختيار الموظفين والإشراف عليهم. لقد جند البرنامج موظفين جدد ممن لديهم التزام واضح بالعمل، وتوصل إلى اتفاقات مكتوبة حول السلوك المسالم ونظام سلوك للموظفين.

لقد أصر الرجال على أنهم عانوا أيضا من فقد احترام الذات والسلطة وتساءلوا لماذا يركز برنامج العنف الجنساني على قضايا وحقوق النساء فقط. لقد ساعد برنامج الرجال المشتركين في بناء السلام على إلقاء الضوء على قضايا التعجيز التي يشعر بها الرجال، وتمكين الحوار حول دورهم في العلاقات وحياة الأسرة وفي حل مشاكل المجتمع. وينبغي تفهم الشعور بالإحباط الذي يعاني منه الرجال في مجتمعات المخيمات من أجل المخاطبة الشاملة للأسباب والعوامل المساهمة في العنف الجنساني. ويحاول المشروع تحديد مناطق القوة حيث يستطيع الرجال المشاركة وحيث يريدونها.

وبينما يكون من المهم الاعتراف بصحة القضايا التي واجهها الرجال، فإن مخاوفهم توحي أيضا بسوء الفهم القائم حول العنف القائم على أسس الجنسانية (أن شكاوي الزوجات على سبيل المثال تعد شكلا من أشكال العنف ضدهم). لقد كان على برنامج العنف الجنساني ككل، ومن ضمنه مشروع الرجال المشتركين في بناء السلام، أن يوضح تعريف ومعنى العنف الجنساني. إن لأشكال وأسباب وعواقب العنف الجنساني أثر كبير على مجتمع اللاجئين ولا يمكن مساواته بسهولة مع فقدان الحقوق الذي يشعر به الرجال. ويحاول البرنامج تحسين فهم القضايا وتطوير الاهتمام بالذعر الناتج عن العنف الشخصي، الذي تعاني مه النساء أساسا، وفي الوقت ذاته يحاول الاعتراف بأن للرجال دورا هاما جدا ليتولونه لمعالجة العنف.

العبر المستقاة

لقد واجه برنامج الرجال المشتركين في بناء السلام تحديات كبيرة منذ بدايته، وهي تحديات مكنتنا من تعلم دروسا هامة حول ديناميكيات الجنسانية في مخيمات اللاجئين. وكان على المشروع أن يجاري استعداد المجتمع لمخاطبة القضايا المحيطة بالعنف الجنساني. كما يحتاج الرجال على وجه الخصوص أن يحظوا بوقت كبير وحيز للتفكر في المفاهيم الجديدة التي تتعلق بأدوار الجنسين والعنف ودمج هذه المفاهيم الذات.

ك. ماكينزي/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

نوفمبر ٢٠٠٦، مخيم بان ماي ناي سوي للاجئين البورميين. مسؤول تايلندي يفتح أو مركز للمساعدة القانونية في مخيم للاجئين في العالم.

لقد حدد مشروع الرجال المشتركين في بناء السلام الأفراد الرئيسين في المجتمع ودعموهم، رجالا ونساء، ممن فهموا العنف الجنساني ويدعمون البرنامج سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومرور الوقت أعرب الكثير من الرجال عن رغبتهم في الاشتراك في المشاريع التي تغيير المجتمع وأن يُلموا بالقضايا مثل العنف الجنساني لكي يصبحوا فاعلين ونشطين في عملية إيجاد الحلول. ويعترف الكثير من الناس علنا الآن، ومن بينهم الزعماء من الرجال، أنهم لا يتمتعون بالمهارات اللازمة للتعامل مع المشاكل المتعلقة بالعنف الجنساني وأنهم بحاجة للمساعدة. لقد أبرز عدد من محاولات الانتحار بسبب العنف الجنساني ضرورة فهم المجتمع لديناميكيات العنف الجنساني فهما ملائما. وتشتمل الدروس الأخرى المستقاة على:

- يجب تناول معتقدات الذكور التي تتسامح مع العنف الجنساني من أجل التنفيذ الفعال لبرامج العنف الجنساني التي ترتكز على المجتمع.
- يجب تقديم العنف الجنساني من البداية كقضية تخص المجتمع بأسره، وليس كقضية من قضايا المرأة فقط.
- يجب أن تركز البرامج على الجانب الإيجابي الكامن لدى جميع الرجال ليكونوا شركاء في عملية الوقاية من العنف.
- هناك حاجة للوقت والاستشراف العملي والتمويل المستديم لتحقيق التغيير.
- من الضروري مراقبة الموظفين واختيارهم بعناية. ويجب أن تكون توقعات السلوك في الفعاليات الخارجة عن نطاق العمل واضحة.
- يجب أن يكون التدريب متعلق بالبيئة المحيطة: عندما لا توجد كلمات في اللغات المحلية تعبر عن فكرة الجنسانية، يجب على العاملين والمترجمين إيجاد المفردات لوصف الأدوار والتوقعات الاجتماعية المختلفة للرجال والنساء.

وفي ضوء الدروس والعبر المستقاة قام مشروع الرجال المشتركين في بناء السلام مؤخرا بمراجعة إستراتيجيته وأهدافه لكي يجابه التحديات المستقبلية. والأولوية الآن من نصيب الرجال المتزوجين والمراهقين حيث أنهم شركاء مستهدفين. وفي العام القادم ستركز فعاليات المشروع على بناء قدرات الزعماء الذكور والوصول إلى المجتمع الأكبر للذكور. وتشمل تلك الفعاليات على تحديد المثل العليا من الذكور لتوثيق قصصهم وتجاربهم، وزعماء في المدارس والزعماء الدينيين، وتطوير حملة في وسائل الإعلام. وسيتعاون المشروع أيضا عن كثب مع المنظمات الأخرى للمجتمع لنشر الوعي وخلق تغيير في المواقف المجتمعية. ويخطط المشروع أيضا للعمل مع المنظمات المحلية للمرأة في المخيمات لتدريب المعلمين النظراء ونشر الوعي حول العلاقات بين المخدرات والكحوليات والعنف.

التحديات المستقبلية

هناك أولويات تتنافس في هذا المجتمع، والصراعات المستمرة عبر الحدود والتشريد المستمر هي قضايا انشغال مستمرة، ولضمان أنه سيتم أخذ قضية العنف الجنساني على محمل الجد فمن الواجب إعادة تقييم مستمرة لمنهجيات واستراتيجيات وضع البرامج. ويعد إعادة تعريف الذكورة في البيئة المغلقة للمجتمع أمرا عسيرا على نحو خاص. ففي هذا المجتمع المتعسكر ذو النظرة الفردية يندر وجود المثل العليا الضرورية لترويج الحلول السلمية للمشاكل. وسيتطلب الأمر وقتا وجهدا كبيرين لتحديد الرجال الذين يتمتعون بالقدرة على إحداث التغيير في المواقف. والأمر المشجع أن المشروع تلقى آراء وانطباعات بأن أدوار الجنسين والعلاقات بينهما أصبحت بشكل واضح جدا موضوعا جديدا للنقاش والجدل في المخيم. والمجتمع يبدأ ببطء ولكن دون شك في النقاش علنا في قضية الوباء الصامت حتى اللحظة.

ميليسا ألفارادو مدير برنامج العنف الجنساني في لجنة الإنقاذ الدولية في تايلاند. البريد الالكتروني: melissa.alvarado@theirc.org

بيني بول، وهو مواطن بورمي، يعمل موظف مشاريع مع مشروع الرجال المشتركين في بناء السلام في تايلاند. البريد الالكتروني: bennyp@ircthailand.org

تسريح المقاتلات السابقات في كولومبيا

غونهيلد شفيتالا ولويزا ماريا ديتريتش

من بين ملايين الكولومبيين النازحين داخليا، هناك مجموعة مختفية على وجه الخصوص، وهي النساء والفتيات التي لهن علاقة بالجماعات المسلحة غير القانونية. وعملية التسريح الحالية لا تتناول عواقب العنف الجنسي الذي عانين منه قبل الصراع وأثنائه وبعده تناولا كافيا.

لقد تحاربت الأطراف القانونية وغير القانونية – القوات المسلحة الكولومبية، والقوات شبة العسكرية اليمينية، والعصابات اليمينية – على كولومبيا على مر العديد من العقود. لقد أفضت المفاوضات التي دارت بين الحكومة الكولومبية وقوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية اليمينية، وهو اتحاد الجماعات شبة المسلحة اليمينية، إلى موافقة الكونغرس في شهر يوليو ٢٠٠٥ على قانون العدل والسلام. لقد كان هذا القانون هو حجر الأساس لسياسات الرئيس ألفارو أوريبي، وقد قدم برنامجا شاملا للاندماج لجميع المحاربين. ويتوقع أن يمثل القادة الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة أمام محاكم خاصة، بوعد الحصول على أحكام مخففة جدا مقابل الإفصاح الكامل عن جرائمهم.

لقد اشتملت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على عملية تسريح "جماعية"، وهي نتيجة المفاوضات الرئيسية التي دارت مع الجماعات شبة العسكرية، وعملية تسريح "فردية" حيث عاد الرجال والنساء والأطفال طوعا إلى الحياة المدنية. ويقدر أنه تم تسريح حوالي ٤١ ألف رجل وامرأة وطفل، ٣١ ألف منهم سُرحوا بشكل جماعي (منهم نسبة ٦٪ إناث). ويعتقد أن العشرة ألاف الآخرين قد سُرحوا ضمن برنامج التسريح الفردي (منهم نسبة ١٤٪ إناث)، وتمثل الفتيات حوالي ربع الأطفال الذين تم تسريحهم.

اختفاء الإناث

لقد كانت النساء والفتيات غير ظاهرات ولازلن كذلك، وبما أنهن ينتمين إلى مجتمع ذكوري، فلم ينتبه صناع السياسة أو الإعلام لدورهن كمحرضات على الصراع، ومرتكبات لأعمال العنف، وأن من بينهن ضحايا للصراع وأخريات مؤهلات لعمليات التسريح وإعادة الإدماج.

من المهم الاعتراف بالأسباب الكثيرة لانضمام النساء والفتيات للجماعات المسلحة، ومنها الهرب من العنف المنزلي (بما فيه الاعتداء الجنسي)، أو الثأر، أو الالتحاق بشريك للحياة، أو بسبب عدم وجود الفرص المستقبلية، وقد تم تجنيد بعضهن بالقوة أيضا. وكشفت المقابلات التي أجريت مع النساء المسرحات النقاب عن حقيقة أن الكثيرات منهن عانين من اعتداءات جنسية سابقة، من الآباء، والإخوة، والأقارب الآخرين، منذ نعومة أظافرهن.

لا يزال الصراع في كولومبيا مستمر ويتسبب في انتقال عدد كبير جدا من سكان المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. والإناث اللاتي تم تسريحهن يلتحق بهن الضرر بشكل مضاعف، حيث أنهن انتهكن الأعراف التقليدية لجنسهن واحتمال العودة إلى عائلاتهن هو أمر مستحيل جدا للكثيرات منهن. والكثيرات منهن يعشن في خوف مريع من انتقام أعضاء جماعتهن المسلحة السابقة الذين يعتبرونهن خائنات. وتشير المعلومات الرسمية إلى أن النساء المسرحات وُلدن في دائرة واحدة من الدوائر الاثنين وثلاثين في كولومبيا، ولكن نسبة ٨٥٪ من تلك النساء المسرحات اللاتي اخترن ترك الجماعات المسلحة بشكل فردي يقطن في بوغوتا وميديجين، وهما بيئتين حضريتين مجهولتين تقدمان لهن جزء يسير من الأمن.

لقد عانت الكثيرات من المقاتلات السابقات من العنف الجنسي أثناء الوقت الـذي قضينه داخل الجماعات المسلحة غير القانونية. وقد كان الاغتصاب، ومنع الحمل القسري، والإجهاض القسري، والعقم القسري، والعبودية الجنسية، والبغاء القسري كلها أمور شائعة. أما القانون الكولومبي الذي يخصص عمر الرابعة عشرة كسن الموافقة كان كثيرا ما يُنتهك. ويذكر أن حالات اغتصاب الجماعي كانت تشكل ضرباً من العقاب لمن يخالفن أوامر القادة. وفضلت بعض النساء أن يستسلمن لاعتداءات القادة لكي يقللن من مخاطر التعرض لهجوم من المحاربين الآخرين.

التحديات التي تواجه إعادة الإدماج

يجب علينا رفض النظرة المبسطة جدا للجناة والضحايا، لأن بعض النساء كن جناة وضحايا معا. ويجب على صناع السياسة الاعـتراف بأن الكثيرات من النساء والفتيات اللاتي شاركن بنشاط في الصراع كن ضحايا للعنف الجنسي.

إن الـرأي العام الكولومبي يؤيد السلام والعدالة والاعـتراف بانتهاكات حقوق الإنسان والتعويضات تأييدا كبيرا، وتعتقد نسبة ٩٠٪ تقريبا ممن أجريت معهم مقابلات في التقرير الأخير للمركز الدولي للعدالة الانتقالية أن ضحايا الانتهاكات يحق لهم الحصول على التعويضات من الجناة وزعمائهم. وتعتقد نسبة ٧٠٪ تقريبا أن الحكومة مسئولة جزئيا عن تقديم التعويضات.

أما العبر المستقاة من ممارسات إعادة الإدماج السابقة وقدرتهم على تناول احتياجات المحاربات السابقات يجب أن تحظى بعملية تنظيم وتحليل من منظور جنساني. فهذا التحليل هام جدا لإثراء مساعي إعادة الإدماج المستقبلية، آخذين في الاعتبار الأعداد الكبيرة للمحاربات المتواجدات في القوات التابعة للعصابتين اليساريتين الرئيسيتين.

إذا أردنا لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الكولومبية أن تصبح شمولية، فمن الضروري:

- ضمان وجود نهج متكامل يهتم بالجنس ويشمل جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء، وليس العنف الجنسي فقط
- الاعتراف العلني بمدى العنف الجنسي ضد النساء والفتيات أثناء الصراع وبذل المزيد ليمثل الجناة أمام العدالة
- ضمان الاعتراف بالاحتياجات الجنسية والإنجابية المحددة للنساء والفتيات وتلبيتها
- تقديم المساعدة النفسية والمساعدة في إعادة بناء احترام الذات
- نشر الوعي في المجتمع حول احتياجات النساء والفتيات المسرحات، ممن هجرتهن عائلاتهن ومجتمعاتهن
- فهم سبب لجوء بعض النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاعتداءات إلى الكشف عمن اعتدوا عليهن؛ فلا يجب فهم صمتهن على أنه دليل على عدم وجود العنف الجنسي

- ضمان أن برامج إعادة الإدماج تشمل تقديم عمليات نشر الوعي حول الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وعمليات فحص الايدز، وتقديم الرعاية الطبية والأدوية المناسبة

- دعم النساء والفتيات اللاتي أنجبن نتيجة العنف الجنسي أثناء الوقت الذي قضينه مع الجماعات المسلحة، فيجب الاعتراف بأنه من المرجح أن لديهن مشاعر غامضة تجاه أطفالهن.

غونهيلد شفيتالا (Gunhild_schwitalla@yahoo.com) تعمل أخصائية بجامعة الأنديز في بوغوتا، ومستشارة جنسانية في اللجنة الوطنية للتعويضات والمصالحة الكولومبية (www.cnrr.org.co)، ولويزا ماريا ديتريتش (Luisa.dietrich@gmail.com) تعمل مستشارة حول قضايا الجنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمنظمة الدولية للهجرة في كولومبيا (www.oim.org.co).

١. www.ictj.org/en/news/press/release/1094.html
٢. جيش التحرير الوطني ELN، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC

إنصاف الناجيات من العنف الجنسي في البيرو

فلور دي ماريا فالديز-أرويو

اتخذت البيرو إجراءات لمساعدة الناجيات من العنف الجنسي أثناء الصراعات المسلحة في خطوة لتحقيق العدالة ورد الحقوق. ولكن عدم وجود منظور جنساني وثقافي عن وضع الآليات المناسبة يعرض العملية برمتها للخطر.

مانتا هي عبارة عن مجتمع ريفي منعزل في إقليم هوانكافيليكا، وهو إقليم فقير تابع للأنديز في البيرو. ووفقا للتقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة لأهالي البيرو ، فقد صمدت مانتا أمام عنف جنسي منظم أثناء فترة التمرد التي امتدت من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ بزعامة حركة سينديرو لومينوسو (وهي حركة ماوية مسلحة) وحركة توباك أمارو الثورية. وكانت الضحايا تنتمي أساسا لطبقة النساء والفتيات اليانعات من ذوي التعليم المتدني من المجتمعات الريفية الواقعة على الهضاب، ومتحدثي لغة الكيتشوا أو أي لغة أصلية أخرى ممن همشتهم الدولة والمجتمع المحلي. وكانت توجد قاعدة عسكرية في مانتا أثناء الصراع، ونقلا عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لأهالي البيرو، فإن أعضاء القوات المسلحة، الذين كان دورهم حماية السكان المدنيين، ارتكبوا الغالبية العظمى من جرائم العنف الجنسي. وكانت الجرام ترتكب في معظم الأحيان أثناء الغارات العسكرية على منازل المخربين المشتبه فيهم وعندما كانت تحضر النساء إلى القاعدة طلبا للمعلومات عن أقاربهن المعتقلين.

تلتزم معظم النساء الصمت ولا يتحدثن حول العنف الجنسي الذي عانين منه بسبب العار أو الخوف من ردود فعل عائلاتهن أو أزواجهن. والمجتمع برمته يرفض حقيقة انتشار العنف الجنسي ويصر على أن معظم حالات الاتصال الجنسي بين السيدات والجيش تمت برضا الطرفين، وهم يرفضون الاعتراف باستنتاجات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لأهالي البيرو لأنهم يرفضون أن يُعرفوا "بقرية المغتصبات". وتتهم النساء اللاتي يسعين لتحقيق العدالة بأنهن يكذبن لكي يحصلن على التعويضات المالية أو منافع نظام الرفاهة. كم شديد هو ضغط المجتمع لدرجة أن النساء اللاتي شردهن الصراع أو أولئك اللاتي انتقلن طوعا من مجتمعهن فقط هن اللاتي استطعن الإفصاح عما جرى لهن وطلبن تحقيق العدالة.

إذا توفرت الحصانة في أجواء الصراعات وما بعدها، فإن جرائم العنف الجنسي ضد النساء ستتكرر مرارا وتكرار. لقد كان الهدف من وراء تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لأهالي البيرو هو البدء في عملية قانونية لرد الحقوق والتعويض لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيهم ضحايا العنف الجنسي من داخل الصراع المسلح الداخلي الواقع في البيرو. وقد اقترح التقرير خطة تعويضات لعرضها على برلمان البيرو وقدمت حالات للمقاضاة بما فيها حالة مانتا.

ومع ذلك لم يتم فعل أي شيء بعد مرور ثلاث سنوات على تقديم التقرير. ويكمن العائق الرئيسي أمام إنصاف نساء منطقة مانتا في إخفاق القانون الجنائي في البيرو في تعريف العنف الجنسي أثناء الصراع واعتباره جريمة ضد الإنسانية. لذلك يمكن لا يمكن مقاضاة حالات العنف الجنسي إلا كحالات اغتصاب محضة فضلا عن كونه سلاح حرب، وتظل خيارات العقوبات أقل خطرا ومعرضة لقوانين المهلة القانونية. أما القضاء والمدعين في البيرو فهم يرفضون تطبيق القانون العرفي الدولي لسد ذلك الفراغ القانوني. وبعد مرور كل هذه السنوات ورغم كل الأدلة المقدمة، لم يتم البدء في أي عملية قضائية في مانتا.

في عام ٢٠٠٦ أقر الكونغرس في البيرو قانونا لتنفيذ خطة تعويضات لجميع ضحايا الصراع المسلح. ومع ذلك فإن الناجيات من حوادث الاغتصاب هن اللاتي يعتبرن مؤهلات لرد الحقوق القانوني، ولن يتم النظر في أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي، مثل العبودية الجنسية، والبغاء القسري، والعرى القسري، وعمليات الإجهاض القسرية التي عانت منها الكثير من النساء في منطقة مانتا. لقد نبذت جميع النساء اللاتي ارتبطن بالمتمردين، وكان العنف الجنسي جزءا من إستراتيجية استخدمها جميع المناصرين تجاه النساء. وبينما استخدم الجيش الإهانة والتعذيب، سيطر المتمردون على النساء واستخدموهن كمقاتلات، ومدبرات في المنازل، وشركاء في الجنس لزعمائهم. والخلل الآخر هو أنه يجب تسجيل جميع الناجين في سجل رسمي للضحايا. ومع ذلك لا يوجد شرط لضمان أن شهاداتهم سوف تسجل بدقة وسرية. ويعتمد إدراج الضحايا في السجل أيضا على حيازة وثائق إثبات شخصية كشهادات الميلاد التي لا تستطيع معظم الناجيات الفلاحات تقديمها وخاصة النساء من السكان الأصليين.

وفي ظل عدم وجود مبادئ توجيهية أوضح وإرادة سياسية أكبر، سيستمر الناجون من العنف الجنسي في البيرو في الخسارة ولن تتحقق لهم العدالة أو يحصلوا التعويضات.

تعمل فلور دي ماريا فالديز-أرويو في مؤسسة DEMUS في ليما (www.demus.org.pe)، والبريد الالكتروني: valdez.fdm@pucp.edu.pe. يمكنكم الحصول على نسخة أطول من هذا المقال من الموقع التالي html.http://terra.rezo.net/article٤٨٦

١. Comisión de la Verdad y Reconciliación www.cverdad.org.pe

المصادر

النساء في عالم غير آمن: العنف ضد المرأة - حقائق وأرقام وتحليل
مركز جنيف للرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة. الترقيم المعياري الدولي للكتاب ٩٢-٩٢٢٢ - ٠٢٨-٤. صفحة ٣٣٥، ٢٠٠٥.

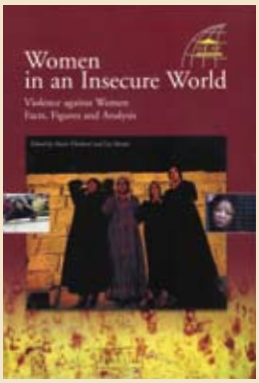

مساهمات من أكثر من ٦٠ مؤلف تبرز دور نساء ناشطات في صنع السلام وإعادة بناء مناطق ما بعد النزاع. ما الذي يجعل دور النساء في مكافحة العنف لا غنى عنه هو أنهن يظهرن قدرة على التغلب على صدمة الأفعال العنيفة، والبقاء ومساعدة الآخرين على النجاة، والمساهمة بشكل نشط لبناء السلام. يزود هذا الكتاب بيانات وإحصائيات تحليلية، ووثائق قانونية وتوصيات خاصة بالسياسة العامة وملحق للقصص والتوضيحات.

هذه النشرة متوفرة من الرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة، ريو دي شانتبولي ١١، صندوق بريد ١٣٦٠، ١٢١١ جنيف ١، سويسرا، السعر ٢٢ يورو. ويتوفر ملخص عن الكتاب على الإنترنت على العنوان www.dcaf.ch/women/bk_vlachova_biason_women.cfm، للمزيد من المعلومات يرجى المراسلة على: k.grimm@dcaf.ch.

أجساد محطمة، أحلام مكسورة: الكشف عن العنف ضد النساء
الترقيم المعياري الدولي للكتاب ٩٩٦٦-٧١٠٨-٠٠-٩. ٢٥٠ صفحة.
www.irinnews.org/broken-bodies/default.asp

نشر الكتاب من قبل شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة، أجساد مكسورة يقدم شهادة قوية من الأنواع المختلفة للعنف ضد المرأة الذي تتعرض له نساء وفتيات حول العالم في كافة أنحاء حياتهم، من خلال استعمال الصور، ودراسات لسير فردية ونصوص إيضاحية. السعر ٣٠ دولار ويتوفر مع سي دي تدريب. للمزيد من المعلومات يرجى مراسلة البريد الإلكتروني: brokenbodies@irinnews.org

الإدارة السريرية للناجين من الإغتصاب: تطوير إتفاقيات ليستخدمها اللاجئين والنازحين داخلياً
www.who.int/reproductive-health/publications/clinical_mngt_survivors_of_rape

طور هذا الدليل نتيجة تعاون مشترك بين منظمة الصحة العالمية، وصندوق الامم المتحدة للاسكان والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويعتبر هذا الدليل حقل اختبار من قبل العديد من الوكالات الإنسانية. ويهدف من هذا الدليل أن يتم استخدامه من قبل المختصين المؤهلين بالرعاية الصحية، ويتضمن توجيهاً مفصلاً حول الإدارة السريرية للنساء والرجال والأطفال الذين تعرضوا للاغتصاب. ويوضح الدليل كيفية القيام بفحص طبي شامل، وتسجيل النتائج وتقديم العناية الطبية، بما في ذلك بند الوقاية لاستخدام سبل منع الحمل لمنع انتقال مرض الإيدز، للشخص الذي تعرض لاختراق المهبل أو الشرج أو الفم من قبل العضو الذكري أو جسم آخر.

وقدمت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للاسكان تدريباً لأكثر من ٣٠٠ موظف في العناية الطبية يعملون في برامج العنق ضد المرأة في حوالي ٢٠ بلد مع اللاجىء أو حالات الطوارئ الأخرى على تطبيق هذا الدليل. الورشات مستمرة ووحدات التدريب متوفرة للأشخاص الذين تدربوا، ليتمكنوا من عقد ورشهم الخاصة لزملائهم. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بويلما دودينس، وحدة الاستجابة الإنسانية، صندوق الأمم المتحدة للاسكان doedens@unfpa.org.

تعليمات للتدخلات الخاصة بالعنف ضد النساء في حالات الطوارئ الإنسانية: التركيز على منع العنف الجنسي والرد عليه
www.humanitarianinfo.org/iasc/gender

طورت التعليمات من قبل قوات لجنة بين الوكالات المحكمة للعنف الجنسي والمساعدة الإنسانية. تفصّل التعليمات أقل أنواع التدخلات لمنع العنف الجنسي والرد عليه ليتم فرضه في المراحل المبكرة لحالات الطوارئ. وقد تم اختبارها على أرض الواقع من قبل عدد كبير من الوكالات. تتوفر التعليمات باللغات العربية والإسبانية والفرنسية والإنجليزية والباهاسا الأندونيسية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بكايت بيرنز، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية burns@un.org، ويلما دودنز، صندوق الأمم المتحدة للإسكان wilma.doedens@undp.org أو تانجا سليونهوك، منظمة الصحة العالمية sleeuwenhoekt@who.int.

تقرير ونظرة عامة لمراجعة القضايا الجنسية في النزاع المسلح
من تأليف أماني آل جاك. بريدج ٢٠٠٣.
www.bridge.ids.ac.uk/reports/CEP-Conflict-Report.pdf?bcsi_scan_A8AA4F79F19141A2=0&bcsi_scan_filename=CEP-Conflict-Report.pdf

مجموعة المصادر المساندة
من قبل إيما بيل مع لاتا نارايانسوامي. بريدج ٢٠٠٣.
www.bridge.ids.ac.uk/reports/CEP-Conflict-SRC.pdf

العنف ضد المرأة: القضايا بارزة في البرامج التي تخدم السكان النازحين
الصحة المنتجة لإئتلاف اللاجئين، ٢٠٠٢.
www.rhrc.org/pdf/gbv_vann.pdf

دليل أدوات العنف ضد المرأة للتقيم وتصميم البرنامج ومراقبة وتقييم الأماكن المتأثرة بالنزاع
الصحة المنتجة لإئتلاف اللاجئين، ٢٠٠٤.
www.womenscommission.org/reports/gbv_tools.shtml

نظرة عملية غلى العنف ضد المرأة: برنامج توجيهي لمقدمي ومدراء الرعاية الصحية
صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠١.
filename_genderbased.pdf_٩٩/www.unfpa.org/upload/lib_pub_file

العنف الجنسي وأساسه جنس ضد اللاجئين، عائدون، وأشخاص مرحلون داخليا: تعليمات للمنع والرد
المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٣.
www.womenwarpeace.org/issues/violence/GBV_nairobi/PR_UNHCRguide.pdf

تدريب المدربين: تركيز العنف ضد المرأة على الإستغلال الجنسي وسوء الإستخدام
يونيسيف، ٢٠٠٢.
www.reliefweb.int/library/documents/2003/unicef-tot-25sep.pdf

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة على العنف ضد أطفال ٢٠٠٦
www.violencestudy.org/r25
The UN Secretary-General's Study on Violence against Children 2006
www.violencestudy.org/r25

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المعمقة على العنف ضد النساء ٢٠٠٦
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/419/74/PDF/N0641974.pdf?OpenElement

النساء هن نسيج: الصحة المنتجة للجاليات التي تعيش في الأزمة
صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ٢٠٠٦.
www.unfpa.org/upload/lib_pub_file/645_filename_Women%20are%20the%20Fabric_English.pdf

النساء والبنات والأولاد والرجال، احتياجات مختلفة - تكافؤ الفرص: كتيب خاص للعمل الإنساني في القضايا الجنسية
لجنة معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٦.
www.humanitarianinfo.org/iasc/content/documents/default.asp?docID=1948&publish=0

النساء والحرب والسلام. تقييم الخبراء المستقلين. تقدم نساء العالم
بقلم إليزابيث رين وإلين جونسن سيرليف ٢٠٠٢.
www.unifem.org/resources/item_detail.php?ProductID=17

قائمة أكثر تفصيلاً من المصادر الخاصة بالعنف الجنسي على الإنترنت في: www.forcedmigration.org

الأزمة الإنسانية العراقية المهملة

أندرو هاربر

يبلغ عدد العراقيين النازحين داخل العراق أو النازحين خارجه أكثر من ثلاثة ملايين. ومن المحتمل أن مليونا منهم قد تشردوا منذ تفجيرات السامراء في فبراير ٢٠٠٦. لقد استنزف اللاجئون والنازحون والمجتمعات المضيفة مواردهم، ولم تعد الجهات المانحة تستجيب لاحتياجاتهم الأساسية. كما لا تدرك الحكومات عواقب حركة النزوح الثانوية باتجاه قارة أوروبا وغيرها.

العراق ينزف وما من نهاية تلوح في الأفق للنزوح الهائل والمتزايد نتيجة للعنف الشديد. إن الأثر الأمني والسياسي والاجتماعي والمالي على العراق والمنطقة وعلى بقية أنحاء العالم سيبقى لسنوات عديدة. إن التصدي كما يعتبر تناول قضية النزوح العراقي تحديا كبيرا وبعيد الأمد على استقرار الشرق الأوسط.

ونحن نشهد بالتالي أكبر تحرك بعيد الأمد للسكان في الشرق الأوسط منذ نزوح الفلسطينيين بعد إقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ حيث يوجد عراقي نازح من بين كل ثمانية عراقيين. لقد قدم المجتمع الدولي مليارات الدولارات لتمويل برامج الانتعاش والتنمية في العراق - رغم أن العديد من هذه البرامج لم يتم تنفيذها أو تطبيقها بسبب المخاوف الأمنية - ومع ذلك لا تزال الاحتياجات الإنسانية في العراق وفي دول الجوار مهملة إهمالا جما حيث تفتقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى للأموال اللازمة لمواكبة الأعداد المتنامية للنازحين والعراقيين اليائسين المتزايدة أعدادهم والذين يحتاجون للمساعدة داخل بلادهم وخارجها.

إن الحصول على إحصائيات بأعداد اللاجئين والنازحين داخليا يكتنفه الصعوبات نتيجة لطبيعة النزوح الذي تُغلِّفه السياسية، وفي غالب الأحيان فإن النازحين داخليا لا يرون أسبابا معقولة للتسجيل، وغالبا ما يكون الإبلاغ غير نظامي ومحصور في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، كما من الممكن أن تغالي الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية في الأرقام لكي يعززوا مطالبهم في الحصول على السلطة والموارد. وبينما تحاول الحكومات المجاورة حصر مسالك الهروب، إلا أنه من الصعب تقييم عدد الأفراد الذين يغادرون العراق.

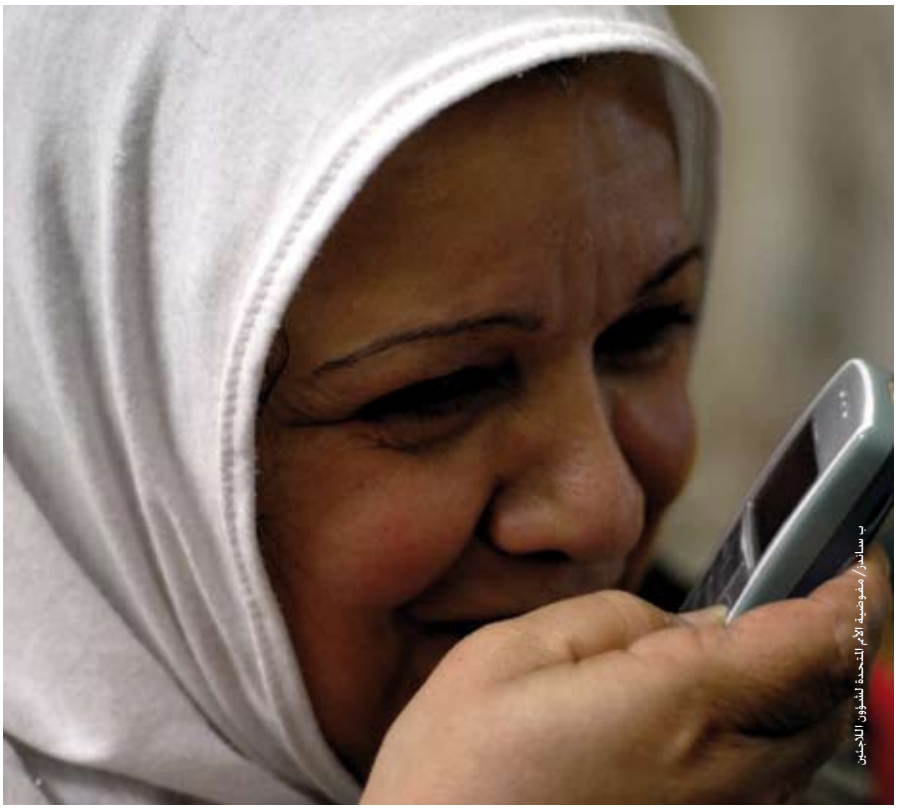

لاجئة عراقية تتحدث هاتفياً مع ابنها القاطن في بغداد من مسكنها المؤقت في عمان. ديسمبر ٢٠٠٦.

ب. سانديز/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مدى النزوح الداخلي

تُقدِّر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه من الممكن أن يكون ١,٦ مليون عراقي على الأقل قد أصبحوا نازحين داخليا، ورغم أن العديد منهم قد نزحوا قبيل عام ٢٠٠٣ إلا أن هناك أعداد متزايدة تفر الآن. ويعتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن حوالي ٥٠٠ ألف عراقي قد هربوا من منازلهم وتوجهوا إلى مناطق أخرى داخل العراق في عام ٢٠٠٦ وأن النزوح الداخلي مستمر بمعدل ٤٠ ألف إلى ٥٠ ألف نسمة شهريا. ويسجل تقرير صدر مؤخرا عن مشروع بروكنغز-بيرن حول النزوح الداخلي الارتفاع الحاد للنزوح منذ تفجير الضريح الشيعي في المسجد الذهبي في السامراء في فبراير ٢٠٠٦، وتعمل الهجمات الطائفية وعمليات الخطف والقتل والابتزاز الإجرامي المستمرة على تغيير وتحويل التكوين الاجتماعي والديموغرافي للعراق الحضري مما يفتت البلاد إلى تيارات دينية وعرقية. إن العنف الآن يذكرنا بمحركات العنف الطائفي والتطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة والبحيرات العظمى والقوقاز والسودان وكوارث حقوق الإنسان الضخمة الأخرى على مدار الخمسة عشر عاما الماضية.

وتنقسم مدينة بغداد إلى أحياء تخضع لسيطرة الميليشيات، وتقع أبشع المذابح في البلدات الواقعة في ضواحي بغداد حيث يقطن السنة والشيعة جنبا إلى جنب. والعرب السنة النازحين من المناطق ذات الأغلبية الشيعية هم عبارة عن جماعات نازحة داخليا تنامت أعدادها تناميا ملحوظا في عام ٢٠٠٦. وكان الشيعة القاطنين في المناطق ذات الأغلبية السنية يتعرضون لضغوط قبل انهيار نظام صدام، وبالإضافة إلى ذلك فهناك أفراد ينتمون إلى جماعات أقليات دينية وعرقية مستهدفة على نحو خاص، ومنها الأشوريين، والكلدانيين، والطوائف الأرمينية والكاثوليكية؛ طائفة الصابئة المندائية، والتركمان، والأكراد، واليزيديين، واليهود والفلسطينيين وطوائف أخرى. وغالبا ما يُستهدف المسيحيون والأكراد بشبهة تعاونهم مع الحكومة ومساعدتها. ويتعرض الأفراد الذين كانوا أعضاءً في نظام حزب البعث السابق أو المتعاونين معه لهجمات على أيدي الشيعة المتطرفين. ولا يثق كل من الشيعة والسنة في قدرة الحكومة على حمايتهم، كما لا توجد هناك أصوات معتدلة. ولا يتوقع معظم النازحين

أن يستطيعوا العودة إلى ديارهم. ويلمح بحث مشروع بروكنغز- بيرن إلى أن مزيدا من مئات الآلاف يتأرجحون على حافة النزوح في بغداد والبصرة وفي المناطق المختلطة للسنة والشيعة. ومن المرجح أن يزداد العنف ومستوى الخطر بين العرب والأكراد العراقيين سواء، على سبيل المثال في الموصل أو منطقة كركوك الغنية بالنفط والهامة استراتيجيا، وأن يتسببا في عمليات نزوح أكبر.

وتتأثر النساء على نحو خاص بالقيود التي تتحكم بها الحالة الأمنية التي تفرض القيود على الحركة، والتعليم ونشاطات كسب الرزق. وتتم ممارسة الضغوط على نحو متزايد على النساء لكي يُراعين الأعراف الدينية المتطرفة للباس والسلوك، فهن عرضة للعنف الجنسي والعنف الجنسي الجنساني من قبل الميليشيات والمتطرفين الإسلاميين والمجرمين الانتهازيين.

عراقية تبيع السجائر في شارع من شوارع عمان المركزية لكسب رزق العيش. ديسمبر ٢٠٠٦.
ب. صادر/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ويُقدِّر برنامج الأغذية العالمي أن هناك ٤ ملايين عراقي على الأقل لا يتمتعون بالأمن الغذائي، وأن هناك ٨,٣ مليونا آخرين يعتمدون على نظام توزيع المؤن الغذائية الحكومي للحصول على المؤن الأساسية. وإذا انهارت أنظمة إمداد الأغذية والمياه فنحن نتوقع أن يتشرد مئات الآلاف أو أكثر. لقد كان الاستهداف المتزايد للمدرسين، والأساتذة والطلاب، وخاصة في بغداد والموصل، هو الحافز الذي دفع الكثير من العائلات للتحرك. وقد تم استنزاف موارد المجتمعات المضيفة في العديد من المحافظات، والأمر المثير للإزعاج أن محافظة كربلاء توقفت مؤخرا عن قبول النازحين الجدد بسبب الضغوط التي يضيفها النازحون على البنية التحتية والخدمات المجتمعية القائمة.

العراقيين في الخارج

تقدِّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ما يقارب المليوني عراقي في الدول المجاورة، من المرجح أن يكون هناك ما بين ٦٥٠ ألف ومليون نازح عراقي في كل من سوريا والأردن، بالإضافة إلى أعداد أقل في مصر ولبنان وإيران. وتعتقد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٢٠٠٠ عراقي يغادرون العراق يوميا، يتجه معظمهم نحو سوريا، بينما يتجه بعضهم إلى الأردن وتركيا ودول الخليج أيضا. ويقول العراقيون أن الدخول إلى الأردن يزداد صعوبة وأن الحدود قد أغلقت في بعض المناسبات. وبإغلاق الحدود فربما يواجه المجتمع الدولي كارثة إنسانية محتملة عند محاولة تقديم مساعدات الطوارئ لعشرات الآلاف في المواقع غير الآمنة والمعادية والنائية. وللأسف فإن معظم العراقيين لا يسجلون مع الوكالة عند دخولهم الدول المجاورة وذلك بسبب نقص الحماية العملية أو المساعدة التي يمكن لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يقدمها في المنطقة.

أول ما وصل العراقيون إلى دمشق وعمان جلب الكثيرون منهم الموارد معهم ولم يكن الكثيرون منهم بحاجة للمساعدة، ولكن الآن وبعد مرور عدة سنوات تغير هذا الوضع ولم يعد العديدون منهم قادر على العناية بأنفسهم، إضافة بالطبع إلى عدم وضوح وضع القانوني حيث يحق لهم، على سبيل المثال الحصول على التعليم في المدارس الخاصة، بالإضافة إلى الحصول على الخدمات الصحية في سوريا ولكن يجب عليهم مغادرة البلاد كل ستة أشهر لتجديد تأشيرات سفرهم، كما لا يمكنهم الحصول على تصاريح عمل. ومعظم المهنيين العراقيين ومنهم الأطباء وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال وجدوا أن الحصول على تصاريح الإقامة الأردنية أسهل نسبيا، ولكن مئات الآلاف من العراقيين الآخرين حصلوا فقط على تأشيرات سياحية لمدة ثلاثة شهور ويجب تجديدها بمغادرة البلاد والدخول إليها مرة أخرى أو تسديد غرامة مالية قدرها ٢ دولار أمريكي عن كل يوم يمكثونه بعد انتهاء تأشيراتهم.

والكثيرون منهم لا يمتلكون المال لتسديد هذه الغرامة ويعتقد أن هناك أكثر ٤٠٠ ألف عراقي يتواجدون الآن في الأردن بشكل غير قانوني. ويتواجد العراقيون على الأغلب في عمان والزرقاء وإربد وهي من أكثر المدن اكتظاظا بالسكان. ويبدو أن العراقيين يخشون إرسال أطفالهم ليتم تطعيمهم في المراكز الصحية التي تديرها الحكومة أو إرسالهم إلى المدارس الخاصة خشية أن تنكشف حالتهم أنهم مقيمين بشكل غير قانوني ويتم ترحيلهم. والشيء الذي يدعو للمزيد من القلق هو أن هناك تقارير تشير إلى أن الكثير من العراقيين المستضعفين ممن يتعرضون للاعتداء، أو الانتهاكات الجنسية، أو السطو، غير مستعدين للإبلاغ عن هذه الحوادث.

إن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى قلقون من التقارير المتزايدة والموثوق منها حول الاتجار في النساء والفتيات العراقيات المستضعفات والزج بهن في تجارة الجنس وخاصة في سوريا وعدد من دول الخليج، حيث يشكل ذلك المجال مورد الدخل الوحيد لبعض الأسر. وتقدر منظمة حرية المرأة، وهي منظمة غير حكومية، أن حوالي ٣٥٠٠ سيدة عراقية يعتبرن في عداد المفقودات منذ احتلال العراق الذي قادته الولايات المتحدة والذي بدأ في عام ٢٠٠٣. وتقدر المنظمة أنه تم الإتجار في ربع هذا العدد إلى خارج البلاد منذ بداية عام ٢٠٠٦، وأن الكثيرات منهن غافلات عن مصيرهن. ويوجد لمكاتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فعاليات لتقديم الحماية والدعم للناجيات من العنف الجنسي القائم على أساس العنف، ومن ضمنه عدد متزايد من النساء والأطفال الذين يعانون من العنف المنزلي، ولكن تم قطع التمويل للكثير من البرامج. ويتمكن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في بلد واحد على الأقل من توفير مكان للناجيات من العنف الجنسي الجنساني في "منزل آمن" ولمدة ثلاثة أيام قبل أن يُطلب منهم البحث عن مأوى بديل، مما يعني العودة إلى مرتكبي أعمال العنف في كثير من الحالات.

إن حال اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفي الدول المجاورة يدعو إلى اليأس، ويُعتقد أن الكثيرين من الجالية الفلسطينية التي يبلغ عددها ٣٤ ألف نسمة في العراق الذين عاشوا في البلاد منذ عام ١٩٤٨ وليس لديهم وطن آخر، قد فروا من العراق. وبما أن البعض اعتبرهم مساندين لصدام حسين وأنهم أعضاء أساسيين في أعمال

التمرد، فقد عانى الكثيرون منهم من التحرش والتهديد بالإبعاد، بالإضافة إلى استغلال وضعهم لمعالمتهم ككبش فداء في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى تعرضهم للاعتقال العشوائي والتعذيب والقتل . وعلى الرغم من صعوبة مغادرة العراق فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدر أن عدد السكان الفلسطينيين في العراق قد تدنى ليصل ما بين ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف نسمة. وبعض الفلسطينيون المحاصرون في الأرض الحيادية الواقعة بين العراق والأردن سيواجهون فصل الشتاء للمرة الرابعة في الصحراء المليئة بالعقارب، لقد بلغ اليأس مستوى كبيراً بحيث لقد ألحق البعض منهم الضرر بأنفسهم وشرعوا في الإضراب عن الطعام. ومن الضروري جدا أن تقدم الدول المجاورة ودولة إعادة التوطين حلا عاجلا وإنسانيا لأولئك الفلسطينيين المتبقين في العراق أو أولئك المحاصرين على الحدود قبل اختطاف المزيد أو اغتصابهم أو قتلهم.

ويتجه الآلاف من اللاجئين العراقيين الآن إلى مناطق أخرى غير المناطق المتاخمة للعراق ومن بينها قارة أوروبا، وأظهرت الإحصائيات التي تم تلقيها من أكثر من ٣٦ دولة صناعية عن الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠٠٦ أن هناك زيادة قدرها ٥٠٪ في نسبة طلبات اللجوء من العراقيين خلال نفس الفترة الزمنية منذ العام الماضي، وتعتبر السويد والمملكة المتحدة وفرنسا ومصر وماليزيا من بين الدول التي أبلغت عن زيادة قدرها خمسة أضعاف في عدد طالبي اللجوء العراقيين مقارنة بالمستويات المسجلة لعام ٢٠٠٥.

أزمة التمويل

إن النزوح والعنف المستمر يشكلان تحديا إنسانيا مخيفا ومشقة كبيرة على كل من الأسر النازحة والعائلات العراقية التي تحاول مساعدتها في مجتمعات الاستضافة، والقدر الهائل من الاحتياجات والعنف المستمر ومصاعب الوصول إلى النازحين تجعل من هذه المشكلة مشكلة تفوق قدرات الوكالات الإنسانية ومن بينها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يواجه الآن أزمة إنسانية أضخم جدا من تلك الأزمة التي أعددنا لها العدة في البداية في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفي ظل وجود موارد قليلة جدا، فقد أعددنا قبيل غزو التحالف ميزانية قدرها ١٥٤ مليون دولار أمريكي للاستجابة لهجرة جماعية محتملة لما يقارب ٦٠٠ ألف لاجئ، ومنذ ذلك الحين تقلصت التبرعات الموجهة لبرنامج العراق التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تقلصا سريعا ومفاجئا على الرغم من أعداد النازحين آخذة في الازدياد بشكل متواصل.

ويظل المجتمع الدولي منشغلا بالعنف الذي لا يخمد والنقاشات العقيمة التي تدور حول إذا ما كان تعريف "الحرب الأهلية" ينطبق على الوضع الجاري في العراق أم لا، حيث يصرف هذا الانشغال الانتباه عن العواقب والآثار الإنسانية لهذا الفصل المأساوي في تاريخ العراق. وبدلا من التركيز على المؤشر اليومي لعدد القتلى، يجب علينا النظر إلى ما تعنيه كل حالة وفاة لباقي أفراد العائلة أو لمجتمع الأقليات الذي تعود إليه جذور الموق. وكم عدد الأمهات اللاتي رحل أزواجهن؟ وكم عدد الأيتام؟ وكم عدد الجرحى، والمرضى وكبار السن المفتقرين تماما إلى المال والطعام والمسكن؟ وسواء كان عدد القتلى منذ

ما يزال المجتمع الدولي منشغلا بالعنف الذي لا يخمد والنقاشات العقيمة التي تدور حول إذا ماكان تعريف الحرب الأهلية ينطبق على الوضع الحالي في العراق أم لا

٢٠٠٣ هو ٥٠ ألف قتيل أو ٦٥٥ ألف قتيل كما ذكر في تقرير جامعة لانست/جون هوبكنز مؤخرا، فالوضع لا يزال كارثياً ومفجعاً.

لقد ارتكز الكثير من عملنا في الثلاث سنوات منذ سقوط نظام الحكم السابق على فرضية أن الوضع الداخلي سوف يستقر وأن مئات الآلاف من العراقيين النازحين سابقا سيتمكنون من العودة إلى وطنهم. واليوم فإننا نواجه احتياجات مئات الآلاف من النازحين وهو عدد أكبر كثيرا مما خططنا له لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ولدينا ميزانية قدرها ٢٩ مليون دولار فقط وقد تم تمويل نسبة ٦٠٪ منها فقط. وقمنا الآن بتعليق عدد من الفعاليات الأساسية للأمهات الوحيدات وكبار السن من اللاجئين العراقيين. وقد طلب مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دمشق موازنة كلية لعام ٢٠٠٦ بقيمة ١,٣ مليون دولار ولكنها حصلت على ٧٠٠ ألف دولار فقط، وهذا يعني أن الميزانية المتوفرة تبلغ قيمتها أقل من دولار واحد لكل لاجئ عراقي سنويا، وذلك دون تكاليف التشغيل الخاصة بالوكالة ونفقاتها على اللاجئين من غير العراقيين.

لقد لاحظ الرئيس المشارك لمجموعة الدراسات العراقية وهي المجموعة الخبيرة الثنائية الحزبية التي أنشأها الكونجرس الأمريكي للنظر في خيارات السياسة الأمريكية في العراق، أن تكلفة التدخل الأمريكي وصلت مبلغ ٤٠٠ مليار دولار وأنه من الممكن أن ترتفع التكلفة الكلية إلى ألف مليار دولار. ويمكن لجزء صغير جدا من هذا المبلغ أن يُمكِّن الدول المجاورة للعراق من الاستمرار من فتح حدودها والمحافظة على مستوى الضيافة السخية والحماية المؤقتة التي عرضوا تقديمها. ويجب على الدول التي تقع على حدود المنطقة مباشرة أن تساعد في تحمل العبء الإنساني ومنع تشكيل شعب نازح جديد على المدى البعيد، والذي من شأنه أن يشابه الشتات الفلسطيني إن لم يتم السيطرة على الوضع. وعند الاستجابة لأزمة النزوح العراقية فإن المجتمع الدولي بحاجة أيضا للاعتراف بالقلق المستمر للعالم العربي واهتمامهم فيما يتعلق بملايين الفلسطينيين الذين يستمرون في احتضانهم. إن الموقف في العراق يزداد سوءا واحتمال العودة للنازحين داخليا واللاجئين ضئيل جدا. والآن هو الوقت المناسب للتحرك، وتحتاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الدول المانحة القيام بزيادة تمويلها للبرنامج الإقليمي للعراق ليصل إلى موازنة ابتدائية قدرها ٦٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٧، وحتى إذا تم الحصول على هذا المبلغ فربما يكون قد تأخر قليلا ليساعد على إعادة بناء حياة الكثير من العراقيين.

أندرو هاربر يعمل منسقا في وحدة العراق في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جنيف، البريد الالكتروني: harper@unhcr.org

هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١. لقد شهد العراق أضخم وأحدث عملية نزوح في تاريخ عمليات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في العالم، ومع ذلك وبينما يزداد عدد العراقيين النازحين وتزداد احتياجاتهم، فإن الأموال المخصصة لمساعدتهم آخذة في التناقص. ويبدو أن هذه الأزمة الإنسانية المتنامية قد اختفت عن شاشات رادار معظم الجهات المانحة.
تقول الولايات المتحدة الأمريكية أنها قدمت أكثر من ٥ مليارات دولار من المساعدات الإنسانية للعراق، ومن بينها عشرات الملايين من الدولارات لبرامج النزوح الداخلي. منظمة المساعدات الأمريكية "يو إس إيد" في العراق، "قصص النجاح" نوفمبر ٢٠٠٦. www.usaid.gov/iraq/updates/nov06/iraq_fs01_110106.pdf
٢. www.brook.edu/fp/projects/idp/20061018_DisplacementinIraq_Khalidi-Tanner.pdf
٣. انظر مقال وينغيرت وألفارو "هل سيجد اللاجئون الفلسطينيون في العراق الحماية؟"، العدد ٢٦ من نشرة الهجرة القسرية.
٤. www.thelancet.com/webfiles/images/journals/lancet/pdf.s٠١٤٠٦٧٣٦٠٦٦٩٤٩١٩
٥. www.usip.org/isg

مستقبل العلميات الإنسانية في العراق

تخطط أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية إلى إصدار ملحق خاص يركز على قضايا الاستجابة الإنسانية والتوصيات المتعلقة والتي من المتوقع أن تتشكل نتيجة "المؤتمر الدولي لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والنازحين الداخليين في العراق والدول المجاورة والذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر عقده في جنيف أيام ١٧-١٨ أبريل ٢٠٠٧، وسنعمل على توزيع هذا الملحق الخاص مع العدد ٢٨ من نشرتنا. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: www.hijra.org.uk/iraq.htm

النازحون داخليا في كوسوفو لا يزالون بانتظار حلول ثابتة

أنيكا كرستك

في الوقت الذي تنتظر البلقان بتلهف التوصيات المتأخرة للأمم المتحدة حول الحالة النهائية لمقاطعة كوسوفو الصربية، يظل النازحون من كوسوفو حائرين بين الاحتمالات المشكوك فيها للعودة ورفض الاندماج المحلي.

لقد انقضت سبع سنوات منذ أن أجبرت قوات الناتو قوات الأمن الصربية على الانسحاب من كوسوفو، وعاد اللاجئون الألبان من كوسوفو إلى ديارهم، ونزحت حوالي ٢٥٠ ألف نسمة، معظمهم من الصرب وبينهم آخرين، إلى داخل صربيا. ويتوقع صدور مقترحات الأمم المتحدة حول الحالة المستقبلية للمقاطعة بعد الانتخابات البرلمانية الصربية في ٢١ يناير ٢٠٠٧.

> "لا يزال معظم النازحين داخليا واللاجئين الذي فروا من مقاطعة كوسوفو الصربية بعد طرد الجيش اليوغسلافي وعودة الأغلبية العرقية الألبانية في أواسط ١٩٩٩ متواجدون في أماكن النزوح، ولا يزال وضع الأقليات المتبقية في كوسوفو مزعزع ... ولا يزال هناك "أعمال غير منجزة" في البلقان الغربية"
> مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، نوفمبر ٢٠٠٦

ووفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يوجد هناك ٢٠٧,٠٦٩ نازحا من كوسوفو في صربيا، وعدد ١٦,٢٨٤ نازحا في مونتينيغرو وعدد ٢٢ ألف في كوسوفو. والغالبية العظمى منهم من الصرب ولكن يوجد بينهم نازحين من طوائف الروما، والمصريين ، والأشكاليا ، والجورانتشي ، والبوسنيين، والتركيين، وجماعات صغيرة أخرى. ويقيم النازحون في مساكن خاصة مع العائلات الممتدة والأصدقاء بينما تظل نسبة صغيرة منهم في المراكز الجماعية المعترف بها وتلك غير المعترف بها. ويجب عليهم كلهم تقريبا أن يعتنوا بأنفسهم وذلك بسبب المساعدات المحدودة وغير المنتظمة أحيانا التي تقدمها الحكومة الصربية ووكالات المساعدات. إن الفاقة منتشرة بين النازحين داخليا وظروف معيشتهم متدنية بشكل عام أو دون المستوى. ويوجد تنوع كبير في مجتمع النازحين داخليا على حسب المناطق التي يأتوا منها في كوسوفو سواء كانوا يأتون من مناطق حضرية أو ريفية. وبعد أن فُرض عليهم أن يكونوا نشطين ومبادرين، فقد أسسوا جمعيات تدافع عن عودتهم إلى مجتمعاتهم مسقط رؤوسهم، والانخراط في الحوار ما بين الأعراق والتنسيق مع الأطراف والوكالات الرئيسية.

يحق للنازحين داخليا في صربيا الانتفاع من الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والتوظيف، والسكن، والعدالة، وحرية الحركة، ولكنهم يواجهون مشاكل عسيرة عند ممارسة حقوقهم بسبب الإجراءات التي تتسم بالبيروقراطية المفرطة أو التمييز. والكثير من أطفال طائفة الروما المتحدثين اللغة الألبانية ممن يعيشون وسط وشمالي صربيا لا يرتادون المدارس بسبب نقص التعليم المتوسط باللغة الألبانية، ولم يتلق الكثير من النازحين من كبار السن استحقاقات معاشاتهم الكاملة لسنوات عديدة. ويفتقر عدد كبير من النازحين للوثائق الشخصية والتي من دونها ربما يستحيل إثبات استحقاق الفرد في الحصول على المنافع والخدمات. ويعمل عدم وجود بطاقات الهوية أيضا على تقييد قدرة النازحين داخليا على إيجاد وظائف آمنة وسكن لائق. وفي بعض الحالات وخاصة في مجتمعات طائفة الروما، يعجز النازحون داخليا عن الحصول على شهادة المواطنة مما يجعلهم عمليا عديمي الجنسية في بلادهم. وتطلب اللجنة الصربية للاجئين، وهي الوكالة الحكومية المسئولة عن إصدار البطاقات اللازمة للوصول إلى السكن الجماعي

أطفال نازحون داخليا في مخيم قرب بلغراد.

مجموعة ٤٨

وبرامج المساعدات، من النازحين داخليا تجديد بطاقاتهم كل ثلاثة شهور، مما يقتطع من حرية الحركة لديهم.

وبعد مرور سبع سنوات من إدارة بعثة الأمم المتحدة للمقاطعة في كوسوفو، أخفقت البعثة إخفاقا ملحوظا في إعادة بناء كوسوفو المتعددة الأجناس العرقية، فقد تباعدت المجتمعات العرقية أكثر من ذي قبل. وأدى اندلاع العنف العرقي في مارس ٢٠٠٤ إلى تشريد حوالي ٤,٢٠٠ نسمة، معظمهم من الصرب ولكنهم من طوائف الروما والأشكاليا أيضا، وأدى ذلك إلى توقف زخم العودة الذي تعاظم ببطء في السنوات السابقة. وكانت هذه المواجهات خطوة إضافية في التفرقة بين المجتمعات ونتج عنها فقدان خطير للثقة في قدرة السلطات المحلية والمجتمع الدولي على إعادة بناء كوسوفو المتعددة الأجناس العرقية. وفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين "يستمر أعضاء الأقليات العرقية في المعاناة من الحوادث الأمنية "ضيقة النطاق" ذات الدوافع العرقية مثل الاعتداءات/التهديدات الجسدية واللفظية، وإحراق المبان عمدا، والرشق بالحجارة، والإكراه بالتهديد، والتحرش، والسلب والحوادث "واسعة النطاق" مثل إطلاق النار وعمليات القتل".

ويذكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقرير أن ١٢,٧٠٠ شخص من مجموعات الأقليات عادت حتى الآن إلى كوسوفو (وهم ٦ آلاف من الصرب، و٣ ألف من المصريين، و١٤٠٠ من الروما، و١١٥٠ من البوسنيين). ويعود معظم النازحين داخليا من صربيا إلى المناطق الريفية حيث يشكلون أغلبية. ولا زالت العودة إلى المناطق الحضرية متباطئة جدا ومتأخرة، والسبب في أن عدد عمليات العودة قليل يعود أساسا إلى الوضع الأمني المتدهور (حيث تعتبر الهجمات العنيفة على العائدين أمرا عاديا)، وعدم توفر الحرية في الحركة، والاحتمالات الاقتصادية الموحشة، والحالة المستقبلية الغامضة لكوسوفو. ويُمنع النازحون من استعادة منازلهم أو أراضيهم الزراعية بشكل روتيني، ومن تلقي التعويضات المالية عن الممتلكات المدمرة أو من تلقي أجرة من الممتلكات.

وفي شهر يونيو ٢٠٠٦ تم توقيع بروتوكولا حول العودة الطوعية والمستديمة بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والحكومة الذاتية المؤقتة في كوسوفو والحكومة الصربية لوضع الأساس لشروط مسبقة للعودة الطوعية والمستديمة للنازحين داخليا من كوسوفو. ويمكن أن تُمهد هذه الوثيقة الطريق أمام الانعكاس المتأخر لحركة السكان المتعلقة بالنزاع ولكن الكثير سيعتمد على تنفيذها. ويجب فعل المزيد والمزيد لإقامة بيئة آمنة للعودة المستديمة، ولضمان وصول العائدين إلى الخدمات ولتعزيز إعادة الاندماج، ويجب التحقيق في الحوادث والجرائم القائمة على أساس العرق وإيجاد سبل لرد الحقوق.

النظر إلى الأمام

سيكون للقرار المتعلق بالحالة النهائية لكوسوفو، المتوقع صدوره أساسا في نوفمبر ٢٠٠٦، أثرا على الاستقرار الإقليمي بلا شك، حيث يمكنه إشعال فتيل موجات جديد من النزوح أو تقديم إطارا لفض النزع القديم الأزل. ويجب أن يبحث أي حل مبدع عن المصالح المشتركة فضلا عن الانقسامات، ولا يجب إعطاء أي طرف أعذارا لتقويض عملية العودة.

وتُظهر تجربتنا أنه لا يمكن إيجاد أي حل منصف دون وجود حوار شامل بين المجتمعات العرقية، باستخدام جميع المنتديات والإجراءات المتوفرة. ويعتبر التزام الزعماء على كافة المستويات جزءا أساسيا من الحوار وذلك لتشجيع دوائرهم الانتخابية على التفاعل. ويعتبر الأمن والدعم المالي والتحفيز النفسي عوامل حيوية للعودة المستديمة، كما هو حال مشاركة مجتمعات الأقليات في المفاوضات والإدارة العامة لكوسوفو. ومن جانبها تحتاج صربيا لضمان التحقيق الكامل لحقوق النازحين داخليا أثناء نزوحهم وتسهيل الظروف التي يمكنهم من خلالها التوصل إلى قرار حر ومُطّلع حول العودة أو الاندماج.

أنيكا كرستك (gensek@ssi.org.yu) هي أمينة سر المجلس الصربي للاجئين، وهو منظمة غير حكومية تعمل على إيجاد حلولا متينة للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين الآخرين الذين أجبروا على الهجرة، وتدافع عن مصادقة الدولة على اتفاقيات وبروتوكولات حقوق الإنسان واحترامها. وللحصول على النشرة الإخبارية الفصلية، يرجى المراسلة على العنوان التالي .dic@ssi.org.yu

١. جي أمبروسو، "البلقان على مفترق طرق: التقدم والتحديات في إيجاد حلول متينة للاجئين والنازحين بسبب الحروب في يوغسلافيا السابقة"، البحث رقم ١٣٣ لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، نوفمبر ٢٠٠٦، الصفحة رقم ١
www.unhcr.org/research/RESEARCH/4552f2182.pdf
٢. هذه البيانات صحيحة بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ في قسم الإحصائيات في موقع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لصربيا ومونتينيغرو
www.unhcr.org.yu/default.aspx
٣. هي أقلية تتحدث اللغة الألبانية، وكانت موحدة مع طائفة الروما، ولكنها الآن معترف بها كجماعة عرقية منفصلة.
٤. هي أقلية تتحدث اللغة الألبانية، وقد فرت الأغلبية العظمى منهم من كوسوفو للهرب من الاضطهاد بعد عام ١٩٩٩ www.ashkali.org.yu
٥. هي أقلية سلافية مسلمة، تبقى نصفها فقط في جبال منطقة غورا التي تقع جنوبي كوسوفو.
٦. للحصول على المزيد من المعلومات، انظر تقرير مجلس اللاجئين الصربي على
www.ssi.org.yu/images/stories/SSIReports/AccessToRightsI DPsInSerbiaAnalyticalReportENG.doc
٧. www.unmikonline.org/
٨. أمبروسو، ص ٨
٩. www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/news/opendoc.htm?tbl=NEWS&id=448991e82

خارج إفريقيا: تحريف صورة "الصبية التائهين" السودانيين

براندي وتهوفت

سلط الإعلام الأمريكي أضواءه بشكل مكثف على مجموعة صغيرة نسبيا من الصبية كانوا قد غادروا جنوب السودان إلى إثيوبيا، وأمضوا عقدا كاملا في مخيم كاكوما للاجئين حيث تم بعدها إعادة توطينهم في الولايات الأمريكية المتحدة سنة ٢٠٠١. ما الذي يكمن وراء قصة المشاهير –وسوء الفهم الثقافي– الذي تمت تسميتها "الصبية المفقودين"؟

بينما كنت أعمل في برنامج إعادة إدماج "الصبية التائهين" في سيراكوز الواقعة في ولاية نيويورك، أدركت أن هناك تناقضات عديدة بين رواية الصحافة النموذجية لتجاربهم الجماعية، وبين ذاكرة الأفراد. فكانت المقالات السلسة قد ركزت على الوحدة والتحمل والترحال الذي مر به الصبية، بينما تجاهلت وبشكل صارخ أسئلة مثل: كيف حدث أن عددا كبيرا من القاصرين الذكور - دون وجود أية أنثى- انفصلوا عن عائلاتهم، وتكمنوا من البقاء على قيد الحياة بالرغم من الأحداث المأساوية التي مروا بها، إضافة إلى غياب أي شكل من أشكل العون؟

يؤثر الطريقة بناء إعلام الدولة المضيفة لصورة المهاجرين على نظرة الآخرين لهم، ففي الولايات المتحدة، قامت كل من الصحافة والإنترنت والمجموعات الكنسية بإعادة قص وتشكيل رواياتهم الجماعية. وكانت مقالات "الصبية التائهون" متعاطفة ومتفهمة مع أنها كانت تميل أكثر لأسلوب الحس بالإثارة، الأمر الذي جعل من التغطية تؤثر في الكثير: فقد ظهر "الصبية التائهون" على برنامج

بيتر دوت، أحد "الأطفال الضائعين" يجمع عربات التسوق في أولاثاه في كنساس.

"أوبـرا وينفري" الشهير وقاموا بحصد كم هائل من التبرعات والمساعدات. وبالرغم مما قامت به الصحافة، إلا أنها أيضا جردت أعضاء المجموعة من إنسانيتهم، حيث علقت الصحافة على الظروف التي ترك فيها الصبية بيوتهم، بإعطاء الانطباع بأنهم كانوا قد أجبروا على مغادرة مجتمعاتهم وأنهم تعرضوا لهجوم القوات الموالية للحكومة العربية المسلمة في السودان.

الإعلام والإنترنت مليئان بالمغالطات:

"قامت مجموعة مكونة من ٢٠ ألف صبية بالترحال معا عبر الصحراء طلبا للأمن. وأصبحت هذه المجوعة تعرف بـ"صبية السودان التائهين". وكان الصبية قد عبروا مئات الكيلومترات في صحراء قاحلة، واجهوا فيها نيران العدو وهجمات الأسود والحيوانات المفترسة والجوع القاتل، حيث لقي آلاف الصبية مصرعه أثناء الرحلة. إلا أن الناجين وجدوا ملاذا آمنا في مخيمات لاجئين كينية وإثيوبية. ولأن احتمال السلام يكاد معدوما في السودان، وبسبب كونهم دون عائلات تعتني بهم، أو مستقبل ينتظرهم في المخيمات، قررت حكومة الولايات المتحدة إحضار "الصبية التائهين" إلى أراضيها في ٢٠٠١، حيث تم إعطاء ٤ آلاف طفل أوضاع لجوء ذات أولوية عالية لكي يباشروا الاستقرار على الأراضي الأمريكية حيث امتدت أماكن سكنهم الجديدة من هيوستون إلى مدينة كنساس، ومن سان جوزيه إلى لتل روك."

مادة دعائية لفيلم "الصبية التائهون" .

"كصبي في السابعة من عمره، ركضت الليل كله بقدمين وجسد عاري لكي أنضم مع أفواج الصبية الآخرين هربا من الموت والعبودية... حل الرصاص مكان مأكلنا ودوائنا، مأوانا وحتى آبائنا. تمكن من البقاء على قيد الحياة نتيجة لأكل الخضراوات البرية، والطين من أمنا الأرض، وشرب البول الذي كان يخرج من جسدي."

الصورة الجامدة التي عززتها وكالات الغوث الأمريكية:

"قام حوالي ٢٦ ألف من الصبي بمغادرة قراهم في جنوب السودان -كما حدث مع بيتر بان وأتباعه- هربا من أحداث العنف هناك... لاقى أثناء الرحلة آلاف الصبية مصرعهم إما غرقا، أو كانت الحيوانات المفترسة قد التهمتهم، أو من قبل قوات الجيش التي أطلقت النيران عليهم، أو جراء الجوع أو الجفاف أو الإعياء... قام الصبية الأكبر سنا -تراوحت أعمارهم بين سن التاسعة والعاشرة من العمر- بالاعتناء بالصبية الأصغر سنا، وقامت زمر صغيرة من الصبية بتشكيل مجموعاتهم العائلية الخاصة. إلا أن الإعانة الوحيدة التي كانوا يتلقونها تمثلت بالغذاء والماء التي كانت المروحيات التابعة للصليب الأحمر تنزلها لهم."

الصليب الأحمر الأمريكي

"شق الصبية التي لم تتجاوز أعمارهم السن السادسة أو السابعة طريقهم إلى إثيوبيا هربا من الموت والعبودية أو التجنيد القسري في الجيش الشمالي. وقام هؤلاء الصبية بالسفر مشيا على الأقدام مسافة آلاف الكيلومترات عبر مناطق تكثر فيها الأسود والتماسيح، وكانوا يضطرون خلالها لأكل الطين لدفع الجوع والعطش. إلا أن نصف كان لاقى حتفه خلال سنوات هيامهم العديدة التي سبقت وصولهم إلى مخيم كاكوما للاجئين في كينيا."

لجنة الإنقاذ الدولية

تقترح المقابلات التي تم إجراءها مع أفراد من "الصبية الضائعين" أن الحقيقة كانت مغايرة تماما، حيث أنها تتوافق مع نتائج أبحاث علم الإنسان المتعارف عليها: فالصبي في جنوب السودان لا يجلس في قريته دون حراك، بل يحتاج لأن يجول البرية لكي يطعم قطعان الماشية التي تمتلكها عائلته. ويتوقع عادة من الأحداث الذكور أن يدافعوا عن أنفسهم وأن يقوموا ببناء روابط وثيقة مع الذكور الآخرين. وكان عدد كبير منهم في مخيمات رعاية المواشي عندما تمت مهاجمة قراهم، الأمر الذي حال دون عودتهم. فهل قاموا حقا بالانطلاق في هذه الرحلة الملحمية، بشكل عفوي ودون أن يكون لديهم بوصلة أو معرفة جغرافية؟

شكك باحثوا رادان بينرد بالرواية الساذجة في تقرير تم نشره سنة ١٩٩٤، حيث اقترح التقرير بأن أفرادا تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان -المعارضة الرئيسية في الـسـودان والتي تقود حكومة جنوب السودان الحالية- ساعدوا الصبية على الوصول إلى مخيمات اللجوء الإثيوبية. وأكدت المقابلات التي قمت بإجرائها على أن "الصبية الضائعين" جالوا هنا وهناك على عير علم بتحركات القوات التابعة لحكومة السودان، وعلى عكس ما قيل بأنه تم تركهم لمواجهة مصيرهم دون أي عون يذكر، قال الصبية بأن بعض الرجال عادة ما كانوا يرافقونهم، إضافة إلى أن رجال آخرين كانوا يساعدونهم ويدلونهم على الطريق. قال أحد الصبية الذي كان يبلغ السادسة من العمر في ذلك الوقت أنه أمضى معظم الرحلة محمولا من قبل عمه.

يروي "الصبية" (سابقا) قصة يتغلبون فيها على المصاعب والمآسي بفضل جهودهم، وبفضل دعم الآخرين لهم، ويروون عن القرارات التي تعين عليهم أخذها لكي يبقوا على قيد الحياة، ويحققوا أهدافهم. أما المقالات والأفلام، فهي تتجاهل العون الذي تم تقديمه إليهم، وتصفهم بأنهم ضحايا كانوا يقبعون تحت رحمة القدر، إلى أن "اكتشفهم" المجتمع الدولي، وقام بإحضارهم في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة.

واجه الكثير منهم حياة صعبة في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن بعضهم تخرج من الجامعات، إلا أن الحصول على التعليم كان أصعب مما كان متوقعا. وكانت وكالات إعادة التوطين والمجموعات الكنسية قد قررتا بأن كثيرا منهم تخطى سن التعليم الثانوي، الأمر الذي أجبرهم على شغل وظائف ذات رواتب متدنية بالكاد تسمح على بدفع التكاليف المعيشية اليومية، وإكمال التعليم الثانوي، وإرسال الدعم المادي لأقاربهم الموجودون في السودان، أو الذين ما زالوا يقبعون في كاكوما.

تدرس براندي وتهوفت (bwitthof@maxwell.syr.edu) الدكتوراه في جامعة سيراكوز.

١. www.lostboysfilm.com
٢. site/newsweek/٩٧٨٥٢٩٥/www.msnbc.msn.com/id
٣. ٠١٠٨lostboyspage.html/www.redcross.org/news/in/africa
٤. www.lostboysofsudan.com

من الصومال إلى اليمن: خطر كبير وأمل ضئيل

هانو فان غيموند

تتزايد أعداد الأشخاص الهاربين من الصراعات والفقر في الصومال وإثيوبيا بشكل مستمر حيث يخاطر معظمهم بالسفر عن الطريق البحر الأحمر في رحلة مليئة بالمخاطر متجهين إلى اليمن، حيث وقعت الأخيرة، على عكس جاراتها من دول شبه الجزيرة العربية، الاتفاقية المتعلقة باللاجئين سنة ١٩٥١، إلا أن هذه الدولة التي تعد من أفقر الدول العربية، تفتقر إلى الموارد للتكفل باللاجئين.

في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٦، كانت أربعة قوارب صيد قد صلت الشواطئ اليمنية، حيث كان المهربون قد أتوا ومعهم ٥١٥ شخص قرر أن يهرب من الاقتتال وانعدام الأمن والفقر المدقع في القرن الإفريقي. إلا أن قوات الأمن اليمنية استجابت بأن أطلقت النيران على اثنين من قوارب التي كانت أصلا قد رمت حمولتها من الأشخاص في المياه، بينما حاولت القوارب الأخرى الهرب من قوات خفر السواحل التي كانت تلاحقها، الأمر الذي انتهى بانقلاب هذه القوارب مما خلف ١٧ قتيل و١٤٠ فقيد. وقال الناجون الصوماليون أنهم قد قدموا من المناطق الوسطى في الصومال هربا من الاقتتال الدائر بين القوات الإثيوبية المدعومة من قبل الحكومة الانتقالية الاتحادية للصومال وميليشيا المحاكم الإسلامية.

وككثير من الرحلات التي سبقتها، كانت هذه القوارب قد أتت من أرض البنط (بونتلاند)- الواقعة في شمال شرق الصومال والتي كانت قد أعلنت استقلالها الذاتي - التي تبعد مسافة ٣٠٠ كم عن الشواطئ اليمنية. ويحاول معظم اللاجئين السفر إلى دول الخليج الغنية. إلا أن الرحلة بين الصومال واليمن في غاية الخطورة حيث يواجه العديد من المسافرين خطر الموت جراء الغرق أو الجفاف، إضافة إلى أن المهربين عادة ما يجبرونهم على القفز على بعد ٢ كم من الشواطئ اليمنية خوفا من أن يتم القبض عليهم. وإحدى الأسباب الأخرى التي تجعل هذه الرحلة شديدة الخطورة هي أن كثير من القوارب عادة ما تنقلب أثناء الإبحار بين الدولتين. أما الأشخاص الذين يصلون اليمن وهم على قيد الحياة، يبلغون عما تعرضوا له من انتهاكات كلامية وجسدية من قبل المهربين، حتى أن المهربين يلقون أحيانا ببعض الركاب في الأماكن المليئة بأسماك القرش. وكانت حصيلة الجثث التي جرفتها المياه إلى الشواطئ اليمنية في ٢٠٠٦ بلغت الـ ٣٣٠ جثة، بينما تم التبليغ عن ٣٠٠ شخص آخر فقدوا في عرض البحر.

> "ما زال المهربون يستغلون هذه المهنة الفظيعة وبشراسة رغم كل الجهود لمنعها، حيث أنهم يستمرون باستغلال المساكين الذين يريدون الهرب من الاضطهاد والعنف إضافة إلى أولئك الذين يسعون وراء الفرص الاقتصادية في أماكن أخرى. ونحن بحاجة ماسة إلى جهود دولية منسقة تتعامل مع المسببات الجذرية، وتثقيف المهاجرين المحتملين، إضافة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهربين والمتجرين بالأشخاص في الصومال."
>
> مفوض اللاجئين السامي أنطونيو غوتيريس
>
> "الوضع الحاصل في خليج عدن يعادل في خطورته جرائم القتل. فعلى عكس أوروبا، حيث يشغل موضوع الهجرة العناوين الرئيسية، لا يبدو أن أحدا يولي اهتمام لما يحدث في خليج عدن. إنها لمأساة كبيرة أن لا يقوم المجتمع الدولية أو الحكومات المحلية بعمل المزيد من أجل الحيلولة دون قضاء أعداد إضافية من الأشخاص أو مغادرتهم لأوطانهم جراء اليأس الذي يحيق بهم."
>
> إكبر مينيمينسيوغلو، مدير مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت الأسلوب الصارم الذي اتخذته السلطات اليمنية تجاه قوارب التهريب سيساهم في الحد من هذه العمليات، إلا أنه ومنذ حادثة الـ ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٦ لم تصل أية قوارب من قوارب التهريب إلى الشواطئ اليمنية.

فتاة صومالية نجت بعد نهاية أيام قضتها ثالثة في البحر على متن قارب للمهربين في بوساسو، في بلاد البنط على الساحل الجنوبي لخليج عدن. فبراير ٢٠٠٦.

عملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع السلطات في أرض البنط من أجل إعلام المواطنين بمخاطر استخدام المهربين من أجل عبور خليج عدن، لكن على ما يبدو أن كثيرا من المسافرين على هذه القوارب كانوا على علم بالمخاطر المحتملة إلا أن اليأس هو الذي دفع بهم بترك الصومال ودفع ما بين ٥٠-٧٠ دولار أمريكي من أجل الرحلة. هذا ويعيش آلاف النازحين واللاجئين الصوماليين والإثيوبيين في بوساسو- أرض البنط، في ملاجئ مؤقتة في بيئة تغيب فيها المياه النظيفة والتصريف الصحي، وتعد الرحلة مخرجا لأناس كثيرين لا يعتبرون مسألة العودة إلى الوطن على أنها إحدى الخيارات المحتملة.

بدأت السلطات في أرض البنط في بداية أكتوبر ٢٠٠٦ بمحاربة أعمال تهريب الأشخاص، الأمر الذي تبعه تسفير عدد من الأشخاص إلى الحدود الإثيوبية وجنوب الصومال، إلا أنه على ما يبدو أن هذه جهود لم تأت بأي ثمار حيث أن أعداد الأشخاص الذين يتم تهريبهم عبر خليج عدن وصلت إلى حد لم يسبق له مثيل.

يأتي معظم الصوماليون الذين يصلون إلى اليمن من المناطق الجنوبية في الصومال، حيث ما زال كل من الفقر وانعدام الأمن يرغمان الناس على المغادرة ومنذ ١٥ عاما، الأمر الذي تكرر في الأشهر الحديثة في العاصمة الصومالية مقديشو والمناطق المحيطة بها، حيث تتباين الأسباب من الخوف من الصراعات العسكرية بين القوات التابعة للمحاكم الإسلامية – وهي الميليشيا التي كانت تسيطر على مقديشو- وبين القوات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. هذا وإن أعداد الإثيوبيين الذين يسافرون إلى شمال الصومال

من أجل السفر عبر قوارب الصيد هذه، آخذة بازدياد، حيث تقوم غالبيتهم بالسفر بحثا عن العمل إضافة إلى أن بعضهم يسافر هربا من الاضطهاد.

حياة اللجوء في اليمن

لا يتوفر هناك أرقاماً دقيقة لعدد المهاجرين الصوماليين الذين دخلوا الأراضي اليمنية بعد انهيار الحكومة الموحدة في الصومال سنة ١٩٩١، إلا أن أعداد المهاجرين أخذت بالازدياد في الأشهر الأخيرة لسنة ٢٠٠٦ حيث سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصول ٢٥٨٩٨ مهاجر في ٢٠٠٦. وبما أن مساحة الشواطئ في اليمن تمدد لمسافة ٢٤٠٠ كم لذا فإنه من المحتمل أن الأعداد الحقيقية للاجئين تزيد عن الإحصائيات التي تملكها المفوضية بكثير. ويصل عدد المهاجرين الذين حطوا على شواطئ اليمن بعد تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٠٦ –الموسم الذي اتسم بالهدوء بعد العواصف والرياح التي سبقته- إلى ما لا يقل عن ١٣٩٧٦ مهاجرا. هذا وتقدر أعداد المهاجرين الإثيوبيين بحوالي ١١٧٢٧ على الأقل، ليصل مجموع اللاجئين حسب الإحصائية في ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٩٥ ألف مهاجر.

تعتبر قرية بير علي الساحلية نقطة الدخول الرئيسية لليمن حيث تقع في الشمال مباشرة لبوساسو، و٢٠٠ كم عن ميناء عدن الرئيسي في اليمن. وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد فتحت مركز استقبال في ميفأة القريبة من قرية بير علي، حيث يتم تسجيل اللاجئين وتقديم المساعدة الأساسية لهم بما في ذلك من مأوى وطعام والعناية الطبية. ويختار حوالي نصف اللاجئين فقط الذهاب إلى ميفعة بينما يسعى الآخرون للسفر إلى صنعاء، أو عدن، الحدود الشمالية المحاذية للملكة العربية السعودية. ولا تتعدى نسبة اللاجئين الذين يختارون البقاء في مخيم الخراز المخصص رسميا لهم، الـ٥٪، حيث يقع هذا المخيم في منطقة معزولة وقاحلة على بعد ١٦٥ كم غرب العاصمة عدن.

ويقطن حوالي ١٠ آلاف بلجئ في مخيم الخراز في اليمن، معظمهم من الصوماليين، حيث تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين –بالتعاون مع أربع شركاء تتطبيق إضافة إلى برنامج البنك الدولي- بالقيام بحملات توزيع غذاء شهرية إضافة إلى برامج أخرى كتوفير العناية الصحية والتعليم الأساسي وبرامج الغذاء المدرسي والمياه والتصريف والتدريب المهني ومشاريع زراعة البساتين ومشاريع إدرار الدخل إضافة إلى المشاريع التي تركز على مساعدة اللاجئات من النساء.

تعد اليمن الدولة العربية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي وقعت على ميثاق ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٧٦ المتعلق بوضع اللاجئين. وكان قد تم سنة ٢٠٠٠ تأسيس لجنة وطنية حول قضايا اللاجئين تضم ممثلين عن وزارة حقوق الإنسان، والعدل والداخلية والشؤون الخارجية والأمن السياسي، إضافة إلى أنه تم تأسيس لجنة قانونية من أجل وضع قوانين تتعلق باللاجئين. إلا أن التقدم في دمج ميثاق اللاجئين في القانون الوطني كان أبطأ مما كان متوقعا حيث أن مسودة القانون ما زالت موضع النقاش البرلماني لحد الآن.

وكانت السلطات اليمنية قد منحت اللجوء للصوماليين الذين دخلوا الدولة منذ أن أتى كم كبير منهم جراء الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٩٨٨، إلا أن هذا الكرم في منح اللجوء للصوماليين لا ينطبق على الجميع، حيث أن طالبي اللجوء الذي يأتون من إثيوبيا وإريتريا لا يحق لهم أن يصبحوا لاجئين فور دخولهم اليمن، بل إن عليهم الذهاب عبر مفوضية الأمم المتحدة السامية

تدريب على مهارات وضع الحناء للفتيات الصوماليات اللاجئات في مخيم الخراز خارج مدينة عدن. اليمن، فبراير ٢٠٠٦.

لشؤون اللاجئين من أجل الوصول إلى مرحلة التقييم. أما العراقيون، فهم محكومون بنظام الحماية المؤقت منذ سقوط النظام السابق في إبريل ٢٠٠٣، إضافة إلى السودانيين يستحوذون على نوع الحماية ذاتها.

ولا تتم مقابلة جميع طالبي اللجوء من غير الصوماليين حيث كانت اليمن قد أخطرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن جميع القادمين الجدد من غير الصوماليين سيتم احتجازهم وتسفيرهم إلى دولهم، لذا فقد تم احتجاز معظم القادمين الإثيوبيين وهم في انتظار تسفيرهم. وكانت المفوضية قد حثت الحكومة اليمنية مرارا على احترام التزاماتها الدولية وأن تبق أبوابها مفتوحة أمام طالبي اللجوء من الجنسيات الأخرى، الذين يأتون هربا من الاضطهاد في بلدهم الأصل. وكانت المفوضية أيضا قد أكدت على رغبتها في مساعدة الحكومة في عمليات تقييم القادمين الجدد وتسجيلهم.

يتمتع أطفال اللاجئين بالحق في التعليم كما يتمتع اللاجئون بحق العمل من المنطلق النظري. هذا وتقوم المفوضية في كل من عدن وصنعاء بالتعاون مع شركاء التنفيذ بتقديم العناية الصحية ودورات اللغة والتدريب المهني، إضافة إلى مشاريع الائتمانات البالغة الصغر من أجل الاعتماد على النفس والخدمات الأخرى الهادفة إلى دعم الاستقلال والتمكين.

احتلت اليمن المرتبة الـ ١٥١ على لائحة الـدول الـ ١٧٧ سنة ٢٠٠٥ في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أن الأوضاع آخذة بالاستياء حيث أن نسبة الفقر كانت قد ارتفعت بشكل كبير جدا في حين زاد عدد السكان بنسبة ضعفين ونصف عما كان عليه سنة ١٩٧٥. هذا ويذكر أن أعداد اليمنيين الذين لا يسكنون في ظروف ملائمة أو يحصلون على ومياه الشرب النظيفة والتعليم والتغذية اللازمة في تزايد مستمر،إضافة إلى أن الموارد الطبيعية للدولة تخضع إلى استغلال زائد بدرجة خطيرة من الممكن أن تؤدي إلى استنزاف هذه الموارد.

تعتبر حياة اللاجئين الذين يسكنون المدن صعبة على الرغم من المساعدات التي يتلقونها من المفوضية وشركائها، حيث أن اليمن نفسها تعاني من نسبة عالية من البطالة. وكان آلاف المدرسين الصوماليين قد خسروا وظائفهم بسبب حملة حكومية كانت تهدف إلى توظيف ذوي الجنسية اليمنية. أما الآن، فبالكاد يقدر الرجل الصومالي أن يجد عملا يوميا في بناء الطرقات أو شبكات التصريف الصحي، أو في التنظيف أو حتى غسيل السيارات. إلا أن الأمر مختلف قليلا بالنسبة للمرأة الإثيوبية والصومالي التي غالبا ما تجد عملا كخادمة في المنازل، إلا أنها تعاني من قلة العائد المادي والظروف الصعبة التي تلم بهذا النوع من الوظائف.

"كان زوجي ينظف السيارات في حين كنت أعمل أحيانا كخادمة في المنازل، إلا أنه طلقني بسبب حياة الفقر المدقع التي نعيشها وبسبب وفاة أحد أطفالنا، مما جعلنا نتشاجر كل الوقت. أنا الآن مريضة ولا أستطيع العمل. لقد حاولت بيع البخور، إلا أنني سرعان ما وجدت نفسي مضطرة إلا التسول لدى المطاعم. أطفالي لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة الآن. يساعدني أحد الأصدقاء بدفع الإيجار، بينما تشكل بقايا مأكولات المطاعم الغذاء الوحيد الذي أعيش عليه أنا وأطفالي."

وكان الرأي العام اليمني تجاه اللاجئين وخاصة ألئك ذوي الأصـول الإفريقية والتمييز ضدهم قد أخذ منعطفا عدائيا على الرغم من مساهمة اللاجئين في بناء الاقتصاد الوطني وعلى الرغم من أن تكاليف وجود اللاجئين ضئيلة بالنسبة للحكومة حيث تتكفل المفوضية بتوفير التمويل الـلازم للعناية الصحية والخدمات الأخرى.

صرح معظم اللاجئين خلال حلقات النقاش التي تم تنظيمها لفتح المجال لهم لكي يعبروا عن آرائهم أن إعادة التوطين هي الحل الأنسب لمشاكلهم، لذا فإن الكثير من اللاجئين في مخيم الخراز حذرون من المشاريع المحلية الهادفة لإدماجهم، لأنها تقلل من فرص إعادة توطينهم في مكان آخر، إلا أن معظمهم لا يدرك أن فرص إعادة التوطين والانتقال للعيش في الولايات المتحدة أو دولة غربية أخرى شبه مستحيلة. هذا وكانت شائعة قد انتشرت السنة الماضية عبر الصومال واليمن مفادها أنه سيتم فتح المجال لإعادة توطين ٧٠ ألف شخص من اليمن إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى وصول أفـواج من اللاجئين إلى اليمن، وجعل من عملية إقناعهم أن إعادة التوطين غير مفتوحة إلى لعدد محدود جدا من الحالات ذات الوضع الحساس. ولم يتعد الأفراد الذين تمت إعادة توطينهم سنة ٢٠٠٦ الـ ٣٥٠ فردا.

أصبح الوضع في اليمن بغاية السوء بالنسبة لأعداد متزايدة من الصوماليين لدرجة أنهم بدؤوا بالعودة إلى ديارهم في الصومال، ولا تساعد المفوضية إلا من يريد العودة إلى أقاربه في أرض البنط أو جمهورية أرض الصومال (دولة مستقلة معلنة ذاتيا). وتشكل النساء غالبية الأفراد الذين تساعدهم المفوضية على العودة، حيث كان أزواجهن قد سافروا إلى السعودية من أجل العمل، إلا أن السلطات هناك قامت بتسفيرهم إلى الصومال. وبلغت أعداد الأشخاص الذين ساعدتهم المفوضية على العودة إلى بوساسو وهرجيسا المئات الشهر المـاضي، حيث حلقت الطائرات التي كانوا يستقلونها فوق خليج عدن وقوارب تهريب الأشخاص التي كانت تبحر فيه.

تعمل المفوضية على تحسين مستوى معيشة اللاجئين مع التركيز على بناء الاعتماد على الذات. هذا وسيتم فتح ستة مراكز تسجيل للاجئين وتسجيل جميع اللاجئين وفقا لبنود اتفاقية كانت المفوضية قد وقعتها مع الحكومة اليمنية، وسيتم إعطاء بطاقات لجوء حديثة للاجئين ستمكنهم من التحرك بحرية عبر اليمن، إضافة إلى أنها -وفقا لوزير الشؤون الاجتماعية- ستكون بمثابة تصاريح العمل. وتحضر المفوضية في اليمن عددا من المشاريع الهادفة إلى تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية، حيث أنها تعمل على تحسين عملية استقبال القادمين الجدد من لحظة دخولهم وحتى استكمال تسجيلهم في مراكز التسجيل المزمع بناءها قرب الساحل اليمني. هذا وستحتاج الملاجئ في مخيم الخراز إلى التحسين، إضافة إلى حاجة المدارس إلى التحديث وزيادة الموارد المتوفرة لديها. وتخطط المفوضية أيضا لتوسيع مشاريع الصحة الأساسية والصحة الإنجابية أيضا.

الخاتمة

ستسمر أعداد اللاجئين الكبيرة أصلا في اليمن بالازدياد ما لم تتم معالجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في جنوب الصومال ووسطها، لذا فإنه من الضروري تقديم العون على المدى القصير من أجل دعم آلاف اللاجئين الذين قدموا إلى اليمن وهم يعيشون الآن في ظروف صعبة للغاية، وهم أيضا بحاجة لأن يتم دعم موقفهم بين المجتمع اليمني. وكان وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي قد دعا دول الخليج والمجتمع الدولي لأن تقوم بتقديم يد العون لليمن من أجل توفير أوضاع معيشية أفضل للاجئين ومن أجل المساعدة في حراسة شواطئها وإنقاذ حياة الأشخاص الذين يواجهون خطر الغرق في خليج عدن. هناك حاجة لدور أكثر فعالية من طرف المجتمع الدولي من أجل مساعدة آلاف النازحين في أرض البنط وجمهورية أرض الصومال، فلن يحل مشكلة القوارب المحملة باللاجئين في خليج عدن إلا الاستقرار والتنمية في القرن الإفريقي. لكن للأسف، فالوضع السياسي ما زال شديد التوتر هناك، مما جعل المفوضية والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحد تتجهز من أجل استقبال أفواج محتملة من المهاجرين.

يعمل المحام هانو (ج ه) فان غيموند كضابط مساعد للحلول الدائمة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في اليمن. البريد الإلكتروني: gemund@unhcr.org.

تمت كتابة هذا المقال من منطلق شخصي ولا يمثل بالضرورة آراء ومعتقدات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

برنامج الصحة التناسلية الشاملة في الأزمات: من الرؤية إلى الواقع

تيريزا ماكغين وسامانثا غاي

يشكل برنامج الصحة التناسلية الشاملة في الأزمات مبادرة كبيرة وجديدة ستساهم في حدوث تغيير في كيفية تناول قضية الصحة التناسلية في منظمات الإغاثة، والخدمات الميدانية، وعملية صنع القرار العالمية.

طور قسم هايلبرون للصحة السكانية والعائلية في سجامعة كولومبيا، في كلية ميلمان للصحة العامة ، ومنظمة ماري ستوبس انترناشنال برنامج الصحة التناسلية الشاملة الذي يهدف إلى ضمان تناول جميع احتياجات النازحين داخليا واللاجئين من الصحة التناسلية. ويشتمل الشركاء الآخرون للبرنامج على وكالات تنمية ووكالات إنسانية كبيرة، وهيئات تابعة للأمم المتحدة، ووكالات تأييد، ومؤسسات أكاديمية.

إن هدف برنامج الصحة التناسلية الشاملة هو ضمانة تقديم الخدمات الجيدة للصحة التناسلية الشاملة بانتظام، ومن البداية حتى النهاية، لكل من يمرون بأزمات إنسانية. وينبغي أن ندرك أن مسألة رعاية الصحة التناسلية تشكل ضرورة حتمية للسكان أثناء الأزمات، تماما كما ندرك أهمية الغذاء، والمياه، والوسائل الصحية، والمأوى، والحماية والرعاية الصحية الأساسية الضرورات مقبولة بشكل عام.

سيعمل برنامج الصحة التناسلية الشاملة مع الشركاء في دول تشمل كولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وأوغندا.

الاحتياجات الضرورية الأساسية

ينزح الناس من ديارهم لأسباب كثيرة، منها الاضطراب المدني والكوارث الطبيعية، ولا يستطيعون العودة في معظم الأحيان لعدة سنوات. ويحتاج الناس المتواجدين في هذه المجتمعات المتأثرة، وخاصة النساء، لرعاية الصحة التناسلية. ومع ذلك فإن خدمات الصحة التناسلية الشاملة والمتكاملة ليست هي المعيار في معظم حالات الأزمات والصراعات.

لقد ركزت لجنة المرأة للاجئات والأطفال أولا على نقص خدمات الصحة التناسلية للاجئين والنازحين في تقريرها المؤثر "اللاجئات ورعاية الصحة التناسلية: التأكيد على الأولويات" الذي تم نشره عام ١٩٩٤. وفي نفس العام اعترف المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية (المنعقد في القاهرة) بحقوق اللاجئين والنازحين في الحصول على الرعاية التناسلية، وتم التأكيد على هذه الحقوق أكثر وأكثر أثناء مؤتمر العالم الرابع حول المرأة الذي عقد في بكين في عام ١٩٩٥. لقد تحركت الكثير من الوكالات لتشمل خدمات الصحة التناسلية في استجابتهم الإنسانية في الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، تأسس الفريق العامل المشترك بين الوكالات للصحة التناسلية في حالات اللجوء وجمعية استجابة الصحة التناسلية في الصراعات من قبل وكالات وبالتزام مشترك لتعزيز الصحة التناسلية بين السكان المتأثرين بالصراع.

ونشر الفريق العامل المشترك بين الوكالات للصحة التناسلية في حالات اللجوء كتيبا باسم "الصحة التناسلية في حالات اللجوء: الكتيب الميداني المشترك بين الوكالات"، والذي خضع لاختبارات ميدانية من قبل مجموعة من الوكالات. ويلخص الكتيب كل من الحد الأدنى للخدمات الأولية والخدمات الشاملة في حالات اللاجئين والنازحين، وتم تنقيحه وأصبح أداة هامة للممارسين، فهو يقدم معلومات عملية حول ما يجب تقديمه في حالات الأزمات، بما فيها مرحلة الطوارئ الأولى.

لقد تم إحراز إنجازات هامة في تعزيز الصحة التناسلية للسكان المتأثرين بالصراعات على مر العقد الماضي، ومع ذلك لا يزال هناك فجوات رئيسية في المجالات الفنية للصحة التناسلية، وفي وضع البرامج الخاصة بالصحة التناسلية في الأيام والأسابيع الأولى من حالات الطوارئ الجديدة. وفي عام ٢٠٠٤ وجد تقييم عالمي كبير للصحة التناسلية بين السكان المتأثرين بالصراعات أنه بينما تم إحراز تحسينات، إلا أنه لا زال هناك الكثير ليتم إنجازه. وأكدت الدراسات الأخرى على أن الخدمات الجيدة للصحة التناسلية بعيدة كل البعد عن الواقع.

إن برنامج الصحة التناسلية الشاملة يتناول ضرورة جعل الخدمات الشاملة للصحة التناسلية هي المعيار في الحالات الإنسانية. ونحن نعتقد أنه في ظل توفر المساعدات التقنية والبنية القوية من الميدان، مقترنة بجو مساند للسياسة والموارد المالية، سيتم تمكين وكالات الاستجابة الإنسانية لتقديم خدمات نوعية للصحة التناسلية منذ بداية حالات الطوارئ.

سيعمل برنامج الصحة التناسلية الشاملة على تعزيز الالتزام المؤسساتي بإيصال الخدمة الشاملة للصحة التناسلية في الوكالات والشبكات الإنسانية الدولية، وتقديم أو توسيع الخدمات الجيدة للصحة التناسلية في حالات الأزمات، وتقوية السياسة وجو التمويل لتقديم الخدمات الشاملة للصحة التناسلية في حالات اللاجئين والنازحين داخليا في وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الدولية، وسلطات الدول المضيفة، والمانحين.

الخدمات الأساسية

يشتمل برنامج الصحة التناسلية الشاملة على خدمات أساسية، من بينها:

- الرعاية الطارئة للتوليد: الرعاية الأساسية والشاملة للتوليد في حالات الطوارئ، بما فيها الرعاية بعد حالات الإجهاض
- تنظيم الأسرة: جميع الوسائل، بما فيها الوسائل بعيدة الأجل والوسائل الدائمة، ومنع الحمل في حالات الطوارئ
- العدوى المنقولة بالاتصال الجنسي: الوقاية والعلاج
- فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز: الوقاية، والاستشارة والاختبار التطوعي، الوقاية من نقل الفيروس من الأم إلى الطفل والإحالات
- العنف الجنساني: الاستجابة والإحالات الطبية .

وينفذ برنامج الصحة التناسلية الشاملة هذه الخدمات الهامة عبر:

- التأييد: سيعمل البرنامج على تسهيل الدعم المنتشر للصحة التناسلية الشاملة في الأزمات. ويعمل البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الدولية والوكالات الإنسانية، والحكومات، والجهات المانحة الخاصة للتأثير على السياسة وجو التمويل.

- المساعدة الفنية ودعم الشركاء: يقدم البرنامج المساعدة للشركاء لدعم تطور البرنامج، وتحديد احتياجات التدريب، وإجراء فعاليات المراقبة والتقييم، وتحديد فرص التعاون، وتنسيق البحوث.

- التدريب على الرعاية السريرية: يجمع البرنامج بين التدريب في الموقع والمتابعة مع التدريب على الرعاية السريرية في المركز الشامل للصحة التناسلية والجنسية في منظمة ماري ستوبس انترناشنال في نيروبي لبناء مهارات الرعاية السريرية للشركاء.

- تمويل الطوارئ: البرنامج يدبر تمويلا لتمكين الاستجابة السريعة لاحتياجات الصحة التناسلية في حالات الطوارئ، بما فيها الكوارث الطبيعية.

- الأبحاث: سيحدد البرنامج أولويات الأبحاث بالتعاون مع مؤسسات الأبحاث الرائدة، وسيطور برنامجا لأبحاث العمليات. وستعمل نتائج الأبحاث على تعزيز قاعدة الأدلة لتقديم خدمات الصحة التناسلية الشاملة في الأزمات.

إن برنامج الصحة التناسلية الشاملة ملتزم بتسهيل عملية توزيع نتائج الأبحاث والنتائج التي يتوصل إليها، وسيحتوي موقع البرنامج على الموارد الفنية، وآخر أخبار البرنامج، ووصلات إلى مواقع مفيدة أخرى. وسيتم نشر تحديث عن آخر أنباء الفعاليات والنتائج في الصحف المهنية.

سيكون هناك تحديثا عن برنامج الصحة التناسلية الشاملة في كل إصدار من نشرة الهجرة القسرية، وسيشمل هذا التحديث العبر المستقاة من الميدان، وسيسلط الضوء على الخبرة في مجالي التأييد والسياسة، وسينقل نتائج الأبحاث.

نرحب بالتعليقات والانتقاد ونتطلع لانخراطكم بينما نستهل هذه الرحلة الهامة.

للمزيد من المعلومات حول البرنامج، يرجى التسجيل في موقع برنامج الصحة التناسلية الشاملة (www.crhcprogramme.org) لتلقي رسائلنا الالكترونية الدورية. تيريزا ماكغين (columbia.edu@tjm٢٢) تعمل مديرة لبرنامج الصحة التناسلية الشاملة بجامعة كولومبيا. وسامانثا غاي (sam.guy@mariestopes.org.uk) تعمل نائبة مدير في برنامج الصحة التناسلية الشاملة في منظمة ماري ستوبس انترناشنال.

١. www.mailman.hs.columbia.edu/popfam/index.html
٢. www.mariestopes.org.uk
٣. www.womenscommission.org
٤. www.unfpa.org/emergencies/manual
٥. الفريق العامل العامل المشترك بين الوكالات للصحة التناسلية في حالات اللجوء. خدمات الصحة التناسلية للاجئين والنازحين داخليا جنيف، ٢٠٠٤ www.rhrc.org/resources/iawg
٦. تيريزا ماكغين، وسارة كيسي، وسوزان بوردن وميندي مارش، "الصحة التناسلية للمتأثرين بالصراعات: السياسيات، والبحوث، والبرامج"، شبكة الممارسات الإنسانية، مؤسسة التنمية الأجنبية، مايو ٢٠٠٤ www. odihpn.org/documents/networkpaper045.pdf

النزوح الداخلي وأثره على مدينة لوبومباشي

أوريليا وا كابوي-سيغاتي ولورين لاندو

ترحب اللافتات الواقعة في ضواحي ثاني أكبر مدينة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالزائرين في "مدينة السلام". فمدينة لوبومباشي تتمتع بسمعتها كمأوى للتسامح في دولة عنيفة. ولكن السؤال هو كيف تتم معاملة النازحين؟

المدينة التي تقع في أقصى الطرف الجنوب الغربي للبلاد تمثل إغراءً لا جدال فيه للقاطنين في شرقي الكونغو الذين عاشوا فترة من العنف تزيد على من قرن الزمن. ومدينة التنقيب عن النحاس هذه هي عاصمة مقاطعة كاتانغا المزدهرة نسبيا وقد نجت من الآثار المباشرة للحروب الأهلية التي وقعت في البلاد. لقد دعا لورنت كابيلا، وهو الرئيس الأسبق الذي اغتيل والذي فاز ابنه في أول انتخابات ديمقراطية عرفتها الكونغو في نوفمبر ٢٠٠٦، الناس المتأثرين بالحرب ليحتموا في المدينة التي قد غزاها في السابق أثناء حملته الناجحة للإطاحة بموبوتو سيسي-سيكو، الطاغية الذي حكم جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكثر من ثلاثة عقود.

لقد بدأت حركة كابيلا، تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو، ثورتها في عام ١٩٩٦ بتفكيك مخيمات اللاجئين الرواندية على الحدود الشرقية، وأقام كابيلا لاحقا مصلحة الاندماج لمساعدة كل من الجنود والنازحين. وفي الوقت الذي حصل الجنود الذين هجروا جيش موبوتو في أواسط تسعينيات القرن الماضي على المساعدة في مخيمم يويلو في كولويزي التي تقع حوالي ٣٠٠ كم بعيدا عن مدينة لوبومباشي، سعى عشرات الآلاف من النازحين القادمين من شرقي البلاد الذي مزقته الحرب للحصول على الحماية والمساعدات في المدينة نفسها. وكان أول النازحين الذين وصلوا قد قدموا من كاليمي، وهي مدينة تقع قرب بحيرة تانغانيكا التي عانت أولا من وحشية وقسوة الميليشيات التي قتلت وشردت الملايين من أهالي الكونغو. وتبع أولئك النازحين من كاليمي أناس من مقاطعات تقع في شمالي البلاد وهي إيكواتير، ومقاطعة أورينتل، وإيتوري، والكيفوس ومانيما.

لقد تدفق عمال المناجم منذ زمن بعيد في ظل نظام العمال المهاجرين الذي استوحي من نموذج جنوب أفريقيا حيث أتى العمال من أقصى بقاع الكونغو (وخاصة مقاطعتي مانيما وكاساي)، والدول التي يطلق عليها الآن اسم زامبيا، وزمبابوي، ومالاوي، وزمبابوي، ورواندا، وبوروندي، وموزمبيق وأنغولا. وبعد أن تألفت المدينة من هذا التنوع والاختلاف فقد نمى فيها جو من التسامح والشمول الذي يعتبر جزءا يدعو للفخر من هويتها التابعة "للوشوا"، وإلى جانب هذه المبادئ تمركزت المواقع الحضرية المخصصة لاستقرار للنازحين داخليا ومساعدتهم في قلب المناطق السكنية في المدينة. وسرعان ما وجد النازحون داخليا المتواجدون في المدينة الملاذ هم وعائلاتهم المقربة أو الممتدة التي استقرت بالفعل في المدينة. ولقد تشجع النازحون داخليا على التنظيم تنظيما سياسيا لتوضيح مصالحهم أمام

الحكومات المحلية والقومية وفي عام ١٩٩٨ شكلوا لجنة كوميتي بروفينسيال دي بيرسون ديبليسيه دي غير.

ورغم أن البيانات الخطابية والسياسة الرسمية توحي بأن المدينة تقدمية وشمولية، إلا أن مدينة لوبومباشي لها تاريخ متكرر من حوادث الخوف العنيف من الأجانب أحيانا ضد النازحين داخليا والمقيمين في المدينة منذ زمن ممن تمتد أصولهم إلى أماكن أخرى في الكونغو لا سيما أولئك القادمين من مقاطعة كاساي. لقد عاش الزامبيون

ما يزال النازحون داخليا يواجهون كل أشكال التمييز والاتهامات السياسية أينما لجأوا

في الكونغو لعدة أجيال ولكن لم يصبح أي منهم مواطنا كونغوليا أو تعلم أي منهم اللغة الفرنسية بدلا من استخدام لغة بيمبا، وهي لغة يتحدث بها السكان القاطنين على جانبي الحدود، وعلاوة على ذلك فلا يوجد بين الزامبيين من يحمل الجنسية الكونغولية.

التمييز ضد النازحين داخليا

أثناء مناقشاتنا مع النازحين داخليا في مدينة لوبومباشي، سمعنا أنه عندما وصلت أول القطارات التي كانت تحمل النازحين والتي نظمتها الحكومة والقادمة من كاليمي، قام عمدة المدينة بإعادة نقلهم فورا من كامالونغو ومنع النازحين داخليا من استلام المساعدات الغذائية التي يستحقونها. ورغم أن النازحين داخليا قد استقروا لاحقا في المدينة، سُجل عدد من الحالات المتكررة لمحاولات الطبقة المسيطرة في المدينة من منع المساعدات، وقد استخدموا الحيلة في بعض الأحيان عندما قاموا بتسجيل أقاربهم كنازحين داخليا لكي يحصلوا على المؤن الغذائية. ولا زال العمدة عدائي السلوك، ويستخدم مصطلحات مهينة على نحو منتظم مثل أوتشافو (المتسخين) أو مباليمباليكوجا (القادمين من أماكن بعيدة) لوصف النازحين داخليا وإقصائهم. ويقال أن أحد رجال السياسة المحليين قد منع السكان المحليين من الزواج كم النازحات زاعما أنهن مسؤولات عن جلب فيروس نقص المناعة المكتسب/الايدز إلى المدينة لأنهن تعرض للاغتصاب على أيدي الجنود الروانديين أو القوات الحكومية أو ميليشيات الماي ماي في الشمال. وقد اتهم حاكم ولاية كاتانغا أيضا النازحين داخليا بتهمة إزعاج المقاطعة، وهو اتهام ظالم من رجل يعرف أن له علاقات وطيدة مع ميليشيات الماي ماي المسؤولة أساسا عن اضطهاد وتشريد الكثير من الأشخاص الذين بحثوا عن ملاذ لهم في مدينة لوبومباشي.

إن النازحين داخليا يبلغون عن حالات التمييز يوميا، ويُنتقدوا انتقادا لاذعا لأنهم يتحدثون لغة السواحيلي الصحيحة نحويا بدلا من لهجة السواحيلي المميزة الخاصة بمدينة لوبومباشي، ويُسيء إليهم الأهالي المحليين من اللوشوا الذين هم غير مؤهلين أنفسهم للحصول على المساعدات التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي أو منظمات الإغاثة الأخرى. وهناك توتر بين مجموعات النازحين داخليا أيضا، ويذكر جاك كابولو، وهو الأمين الإقليمي سابقا للجنة النازحين داخليا، في تقرير أن أوائل النازحين داخليا الذين وصلوا مدينة لوبومباشي من مقاطعة كاليمي حاولوا إقصاء النازحين الآخرين عن الخدمات والأراضي، وأن المضيفين السابقين الذين تأثروا تأثرا سلبيا بالأزمة الاقتصادية للمدينة أثقلوا من استضافة النازحين أيضا، أنهم في بعض الحالات طلبوا من النازحين مغادرة منازلهم منتهكين الأعراف التقليدية لحسن الضيافة ومتسببين في تشتيت العائلات الممتدة. ويبلغ الكثيرون من النازحين داخليا عن المتاعب التي يواجهونها في الوصول للخدمات الصحية والتعليمية. وقد وفرت اليونيسيف الكتب المدرسية لمدرسة جديدة لأطفال النازحين داخليا ولكن الحكومة أخفقت في دفع الرواتب للمدرسين، وبما أن الكثير من النازحين داخليا لا يستطيعون تحمل الرسوم المدرسية فإن أطفالهم يبقون دون تعليم.

لقد أغلقت مستوطنات النازحين الرسمية في عام ٢٠٠١، مما أجبر معظم النازحين على البقاء بأكبر قدر مستطاع في ظل الاقتصاد غير الرسمي، وعاد عدد قليل إلى ديارهم، وهم يتلقون مساعدات رمزية فقط من الحكومة والجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين، وهي تقدر بهبة مالية بقيمة ٥٠ دولار أمريكي وحقيبة سفر بها أواني للطهي، وبطاطين، وأعواد ثقاب، ولكن معظم النازحين قبلوا هذه الحقيبة وبقوا في مدينة لوبومباشي. وأشار معظم الأشخاص الذين تحدثنا معهم إلى أنهم يميلون أكثر إلى البقاء في مدينة لوبومباشي على المدى البعيد رغم أن بعضهم يخطط للعودة إلى بلادهم إذا تحسنت الظروف، بينما يحلم الآخرون بإعادة التوطين في زامبيا أو وجنوب أفريقيا أو حتى خارج قارة أفريقيا.

لقد أسست الحكومة المركزية في كنشاسا وكالة متخصصة لمساعدة النازحين نتيجة الحرب ولكن رجال السياسية المحليين لم يساندوا هذه المبادرة. ويحيا الكثير من النازحين الحضريين واللاجئين بدون مساعدات إنسانية مباشرة. لقد ارتفع صيت النازحين داخليا في عام ٢٠٠٦ عندما أصبح السياسيون الطامحون مهتمون بضمان المصوتين لهم، لدرجة أن أحد المرشحين قام بإجراء إحصاء خاص به لعدد النازحين داخليا لكي يعزز من فرصه الانتخابية. ولكن النازحون داخليا لا يزالون لا يجدون بطلا حقيقيا، وقد انتهت الانتخابات الآن وسيستمرون في مواجهة التمييز المستمر والتعرض كضحايا للفداء السياسي.

أوريليا وا كابوي-سيغاتي تعمل مديرة بحوث في معهد انستيوت فرناسيس دافريك دو سود (المعهد الفرنسي لجنوب أفريقيا) في جوهانسبرغ: aurelia@ifas.org.za. وتعمل لورين لاندو مديرة برنامج دراسات الهجرة القسرية بجامعة ويتواترزراند في جنوب أفريقيا (landaul@migration.wits.ac.za): www.migration.wits.ac.za. لقد تم إنجاز البحث الخاص بهذا المقال كجزء من المشروع المقارن المستمر حول التشرد والتحضر الذي يجري بالتعاون مع جوزيف كانكو موكينغيشايا ودونيشن ديبوي ديا موبمبو التابع لجامعة لوبومباشي. ونحن ممتنون لتعاون جاك كابولو، الأمين الإقليمي السابق للجنة النازحين داخليا.

يمكنكم قراءة نسخة كاملة لهذا التقرير على الانترنت على: www.fmreview.org/pdf/kabwe-segatti&landau.pdf

١. للمزيد من التفاصيل، انظر كتاب ديبوي ديا موبمبو بعنوان Histoire des Conditions De View Des Travailleurs de L'Union Minière du Haut-Katanga/Gécamines (١٩١٠-١٩٩٩)، مطبعة جامعة لوبومباشي، ٢٠٠١.

٢. لقراءة أحد الروايات الشخصية للوضع الحالي للنازحين داخليا المصابين بفيروس نقص المناعة في مدينة لوبومباشي، انظر " RDC Survivre au viol et au déracinement " www.irinnews.org/FrenchReport.asp?ReportID=7067&SelectRegion=Grands_lacs&SelectCountry=RDC

٣. وفقا لفوستن كنتجي كاتوتو في شهر يوليو ٢٠٠٦، كان هناك ٢٦ ألف نازح داخلي في مدينة لوبومباشي. وأرسلت المعلومات بالبريد الالكتروني في ٢١ أغسطس ٢٠٠٦.

الإصغاء لأصوات الأفراد

شيفون وارنغتون وآن سوفي لويس

قام كل من مركز مراقبة النزوح الداخلي وبانوس لندن ومجلس اللاجئين النرويجي بتأسيس مشروع من أجل سرد قصص حياة أكثر من ثلاثة ملايين نازح كولومبي، حيث سيكون هذا المشروع الرائد بداية لمشاريع عديدة أخرى يتم تنفيذها في أنحاء مختلفة من العالم.

تمتلك كولومبيا بعضاً من أكثر القوانين المتعلقة بالنزوح الداخلي تقدما في العالم، إلا أنها لا تطبق هذه القوانين بشكل فعال، حيث كانت المحكمة الدستورية قد أعلنت في يناير ٢٠٠٤ أن الاستجابة الحكومية للنزوح مخالفة للأحكام الدستورية. وكانت الحكومة قد خصصت حجما كبيرا من الموارد للنازحين إلا أن الصراعات المستمرة تجعل حل المسببات الجذرية للنزوح أمرا مستحيلا. هذا

أندريا، إحدى المشاركات، تقوم بأداء التحليل الموضوعي للإيفادات.

وتدعي الحكومة الكولومبية الحالية أنها حققت تقدما في أوضاع حقوق الإنسان منذ توليها السلطة سنة ٢٠٠٢، مستشهدة بدليل وجود أعداد أقل من حالات النزوح والمذابح وجرائم القتل، إلا أن استخدام هذه المؤشرات كان قد لاقى انتقادا من قبل مكتب مفوضية حقوق الإنسان، ووكالات الحكومة الكولومبية إضافة إلى المجتمع المدني؛ حيث أن اعتماد الحكومة على المعلومات الكمية لا يعكس الآثار الاجتماعية والعقلية المدمرة للصراعات على الأفراد المتضررين.

يهدف المشروع إلى تسجيل وإيصال التجارب الشخصية للنزوح وآثارها، فالروايات والأصوات أدوات ثمينة من أجل خلق التوازن بين تصريحات المسؤولين وبين ما يحدث على أرض الواقع من صراعات النتائج التي تخلفها. ويهدف عرض الروايات إلى تعريف العاملين على وضع الخطط والسياسات بالآثار المعقدة والمتباينة التي يتركها النزوح، ولكي تساعدهم على تبني أساليب أنجع للاستجابة للمتضررين.

تطلب المشروع الكثير من الوقت وموارد من المنسقين والمشركين على حد سواء، إلا أن ثمار المشروع تتعدى النتائج الملموسة له. ويدرك مركز مراقبة النزوح الداخلي أن كامل عملية تنظيم ورش العمل وحلقات النقاش وجمع الروايات الشخصية سيكون ذا قيمة وهو جزء من استثمار المركز في بناء قدرات العاملين من المجتمع المدني والنازحين أيضا. هذا وتعلم المشاركون مهارات عملية مرتبطة باستنباط الراويات المحكية إضافة إلى أنهم خاضوا في قضايا القيم والممارسات من خلال تعلمهم كيفية إدارة الجانب العاطفي القوي من عملهم. وكان هناك أيضا كم كبير من المناقشات ومشاركة التجارب وتمتع المشاركون بفرصة المساهمة في وضع جدول الأعمال والاجتماعات إضافة إلى أنهم احتلوا دورا قياديا في جدولة وإدارة بعض الجلسات المعينة.

التدريب على تسجيل قصص حياة النازحين

نجحت ورشة عمل تم إجراءها في إبريل من ٢٠٠٦ بتدريب وتحضير المشاركين على إجراء مقابلات لتسجيل قصص حياة النازحين، وشملت الورشة مهارات الاستماع وطرح الأسئلة، وما يتخلل المقابلات من علاقات وقضايا أخلاقية، وتطوير المواضيع إضافة إلى مهارات استخدام معدات التسجيل.

ما هي خصائص المقابلة الناجحة؟

- التحضير: أن تعرف الأسئلة التي ستقوم بطرحها مقدما حتى تتمكن من فهم الإجابات.
- المقدمة: أن يكون هناك راوي يقوم بتقديم شرح واضح حول أسباب إجراء المقابلة، ويتوجب أيضا شرح طبيعة المقابلة وأساليب إجراءها للراوي.
- المصداقية: على الراوي أن يؤمن بالعمل الذي سوف تؤديه.
- التجهيز الفني: تأكد من أن شريط التسجيل جاهز للاستخدام.
- الوكالة: اعتبر أن الراوي ممثل أو تابع للمقابلة، لا الهدف منها.
- الحساسية
- مهارات إصغاء جيدة
- اتسم بالاحترام، ولا تنتقد أو تدين.
- تجنب طرح الأسلة الموجهة: فعلى الأسئلة أن تفسح المجال للراوي بأن يبني قصته بثقة.
- استخدم اللغة الملائمة: اضبط اللغة بشكل يتناسب مع العمر والمنطقة.
- حاول تقدير الجوانب النفسية بالنسبة للشخص الذي يقوم بإجراء المقابلة والراوي: عندما يقوم الراوي بسرد أحداث مأساوية، كن مدركا لمخاوفك الشخصية.
- تأكد من حماية الراوي: قم على سبيل المثال بتغيير الأسماء وضع الأسماء على النسخ المطبوعة.
- المحتوى: تذكر أنك بحاجة لإذن من الراوي قبل قيامك بنشر المعلومات.

كان هناك قدر كبير من الحماسة والالتزام لضمان ترويج العمل والتأكيد على أنه سيوقع أكبر أثر ممكن، إلا أن العمل كان غنيا من حيث التفاصيل والكثافة، الأمر الذي يدركه أي شخص تعامل مع هذه القصص الحياتية. هذا وستستغرق صياغة الإنتاج كما كبيرا من الوقت، حيث أن هناك فريقا مكونا من أربعة فنيين يعملون على قراءة ومراجعة الروايات بغرض اختيار القصص والمقتبسات التي سيتم نشرها. وسيتم استخدام محرر كولومبي من أجل إنتاج كتاب مبني على هذه المقابلات، لكي يستطيع الجمهور المحلي والدولي قراءته.

سيعمل مركز مراقبة النزوح الداخلي على نشر المقابلات من خلال موقعه الإلكتروني حتى تتسنى مشاهدتها لجمهوره الدولي الرئيسي: الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، الحكومات (أقسام اللاجئين والنازحين)، والجيش، والعلماء والباحثين أيضا.

تدير شيفون وارنغتون (otp@panos.org.uk) برنامج بانوس للرواية المحكية
www.panos.org.uk/global/program_news.asp?ID=1004

آن سوفي لويس (anne-sophie.lois@nrc.ch) هي منسقة العلاقات الخارجية لدى مركز مراقبة النزوح الداخلي.

الرفاه العالمي: حلم أم حقيقة؟

جون ميتشل وهيوغو سلم

دعا جان إيغيلاند منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لدى الأمم المتحدة إلى "نظام إنساني قادر على الاستجابة بشكل موثوق وفعال في نطاق حالات الطوارئ جميعها... على المعونة الإنسانية أن تكون مسؤولية جميع الأمم لخير الأمم كافة"

هل قارب العالم على تأسيس شكل أولي من الرفاه العالمي لجميع الأشخاص المتضررين جراء الحروب والكوارث الطبيعية؟ أم أن فكرة الرفاه العالمي العادل والفعال أصبحت لا تروق للكثيرين في عالم تسود فيه الأقطاب السياسية المتنافسة، والمصالح المقنعة الضخمة، والكوارث البيئية الوشيكة، حيث أصبح البقاء الجماعي لا الإيثار ومحبة الغير هو المقياس؟

أين وصلنا من حيث التقدم في الإصلاح السياسي وممارسة المهام الإنسانية؟ لا أحد يعرف بالضبط، إلا أن مقياسا هاما يمكن أخذه بعين الاعتبار من خلال المواد التقييمية التي توفرها شبكة التعليم الفعال من أجل المحاسبة والأداء في العمل الإنساني (ALNAP)، حيث أن هذه الشبكة عبارة عن منظمة عضوية تضم الأمم المتحدة، الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الحكومات والمنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأكاديمية، إضافة إلى الخبراء، وكانت الشبكة قد راجعت في السنوات الخمس الأخيرة عينة من الوكالات من أجل قياس التقدم في العمل الإنساني.

يراجع آخر تقييم للعمل الإنساني قمنا بتنفيذه حول التقدم الذي تم إحرازه منذ سنة ٢٠٠١، حيث تفيد نتائج التقييم بأن تقدم نظام الرفاه العالمي ما زال غير مكتمل على الإطلاق، فعلى الرغم من نفوذه الدولي، إلا أن النظام الإنساني الرسمي هذا يمثل جهود ٢٠ دولة غربية تمول وتؤمن حاجات الوكالات التي تقوم بتنفيذ معظم العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم. ولا يمثل هذا مسعى دوليا واسع النطاق تتشارك معظم الدول الرئيسية في تنفيذه، بل أنه أقرب لأن يكون اختصاصا غربيا. حيث تنظر اثنتان من الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن-روسيا والصين- إلى النظام الغربي على أنه مريب، مما دعا بهاتين الدولتين المباشرة بأنظمتها الخاصة، أو عدم فعل أي شيء على الإطلاق، في مناطق الحروب والكوارث. أما عن غالبية الدول الإسلامية والمؤسسات الخيرية، فهم أيضا يفضلون العمل بشكل ثنائي وجزئي، حيث تتركز الجهود التي يبذلونها في مناطق إسلامية معينة. هذا وتعد الأنظمة المحلية/ المكونة من الحوالات المالية الواردة ومؤسسات المجتمع المدني، بغاية الأهمية إلا أن النظام الغربي عادة ما يهملها.

يمكن للنظام المدفوع من قبل العالم الغربي أن يكون عديم الحس واختياريا بالرغم من أنه يتمتع بتغطية وتفاعل عاليين لدى الأمم المتحدة؛ حيث أنه يفضل التركيز على مناطق الحروب الاستراتيجية إضافة إلى أنه متأثر بالمشاعر الشعبية بشكل كبير الأمر الذي يمكن رؤيته بوضوح من خلال المفارقة الهائلة ما بين الاستجابة للمعاناة الناجمة عن التسونامي وبين الحرب في جمهورية الكونغو الديموقراطية. هذا ويفتقر النظام إلى مقياس إنساني محايد للحاجة والأولوية، لذا، تبقى الساسة التي تشوب النظام تحدي بالغ الخطورة.

تعاني الوكالة من المشاكل ذاتها؛ فمع وجود عدد من المبادرات المستقلة الهادفة لتحسين أدائها على أرض الواقع، إلا أن هناك مصاعب عدة تقف في طريق التنفيذ الصحيح للأهداف الإنسانية، حيث تبقى بعض القطاعات، كالمعونة الغذائية مثلا، فائضة عن الحاجة بينما تكون قطاعات أخرى، مثل المأوى والمياه وإدارة المخيمات والحماية تفتقر إلى الموارد اللازمة، أو أنها غير مدركة بالشكل الكافي. هذا وتبقى القضايا الشاملة المعقدة مثل تأمين سبل العيش والانتعاش مشوشة وغير مفهومة.

ومن الجدير ذكره أن النظام والوكالات العديدة التابعة له لا تستفيد من المصادر المتاحة والتي تساعدها على فهم القضايا على أرض الواقع؛ حيث توجد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، دراسات تقييمية حول العمل الإنساني، إلا أنه عادة ما يتم إهمالها. فإما أن يتم تنفيذها بشكل شعائري لغايات المساءلة التي تطالب بها الجهات المانحة، أو أنها بالغة التعقيد بشكل يحول دون الإفادة منها. فلا توظف معظمها عملية تثقيفية مستمرة أثناء مراحل التطبيق، ولا هي مصممة بشكل يساعد على تبني نتائجها من قبل المجموعات الهدف التي تقدر على إحداث تغيير حقيقي.

لذا، تبقى هناك تحديات حقيقة، إلا أنه وعلى الرغم من هذا تبقى هناك أيضا فرص واعدة، حيث أن كلا النظامين الرسمي وغير الرسمي أكبر وأكثر إدراكا من أي وقت مضى.

لذا يبقى نظام الرفاه العالمي المثالي هدفا هاما على المدى الطويل يمكن الترويج له بشكل أكثر صراحة من خلال نطاق واسع من الحركات الاجتماعية.

يوصي تقييم العمل الإنساني لهذا العام بأن يقوم النظام الإنساني بتعيين عشرة أهداف رئيسية من أجل التقدم الإنساني -يكون بعضها سياسي وبعضها الآخر عملي- يمكن أن تتفق جميع الأطراف عليها وأن تتم مراقبتها من قبل فريق رفيع المستوى يكون معنيا بالأداء الإنساني. يمكن لنا بعدها أن نحدد وجهتنا وكيفية أدائنا ضمن الإطار الشامل للنظام الإنساني.

يشغل جون ميتشل (j.mitchell@odi.org.uk) منصب مدير شبكة التعليم الفعال من أجل المحاسبة والأداء في العمل الإنساني (ALNAP): www.odi.org.uk/alnap

ويشغل هيوغو سلم (slim@hdcentre.org) منصب كبير العلماء في مركز الحوار في المجال الإنساني (www.hdcentre.org) في جنيف-سويسرا.

الأحلام المحطمة للسودانيين في القاهرة

هلا محمود

لاقى ما لا يقي عن ٢٨ سودانيا حتفهم في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ نتيجة قيام شرطة مكافحة الشغب بتفريق المتظاهرين السودانيين قرب مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. مرت سنة على هذه الأحداث ولم تتم محاسبة منتهكو حقوق الإنسان هذه بعد. إضافة إلى أنه لم يتم العثور على بعض اللاجئين الذين اختفوا خلال هذه الأحداث بعد.

لا يشكل الـ ٣٠ ألف لاجئ سوداني المسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلا جزءا ضئيلا من التعداد الهائل للمجتمع السوداني الذي يعيش في العاصمة المصرية . بعد أن تم توقيع اتفاق السلام الشامل الـذي تم توقيعه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في يونيو ٢٠٠٤ رأت المفوضية أن هذا الاتفاق سيسمح للسودانيين الجنوبيين بالعودة الآمنة إلى أراضيهم، لذا قامت المفوضية بإعطاء الحماية المؤقتة لطالبي اللجوء بدل إخضاعهم لعملية تحديد وضع اللاجئين (RSD) الأمر الذي قامت المفوضية بالعمل به في السنوات التسع التي سبقتها.

يبقى السؤال الأساسي قائما حول ماهية الجهة المسؤولة عن أوضاع اللاجئين في مصر، بينما تبقى الإجابة غامضة، حيث طالب اللاجئون السودانيون منذ مدة طويلة بوضع حد للحجز الاعتباطي، والعنصرية التي تتم ممارستها ضدهم. وبالرغم من أن هذه المسؤوليات القانونية الأساسية هي مسؤولية الحكومة المصرية وليست من مسؤوليات المفوضية، إلا أن الحكومة المصرية لا تمتلك آلية رسمية تسمح لها بالتعامل مع القضايا التي تسبب القلق للاجئين الأمر الذي اضطر اللاجئين إلى الاحتجاج أمام مقر المفوضية.

قام اللاجئون السودانيون بتنفيذ اعتصام سلمي أمام مقر المفوضية في سبتمبر ٢٠٠٥ احتجاجا على قرار المفوضية وتعبيرا عن رغبتهم في إعادة التوطين، لا التسفير والإعادة إلى الوطن، حيث أنهم كانوا يعانون من أوضاع معيشية لا تطاق، إضافة إلى أنهم لم يكونوا يملكون أية خيارات أخرى للتعبير عن عدم رضاهم. وكانت المفوضية قد أشارت إلى أن معظم مطالب المحتجين خارجة عن سيطرتها، إلا أنه وبعد فترة وجيزة من تحمل السلطات المصرية لهذه الاحتجاجات، قامت السلطات بفض المحتجين بعنف؛ الأمر الذي أدى إلى مقتل أشخاص لم يتمر تحديد عددهم من المحتجين، إضافة إلى اعتقال ٦٥٠ سودانيا تم إرسالهم إلى معسكرات تابعة للجيش وسجون عدة. وكانت التظاهرة وما تلاها من عواقب ذات أثر مأساوي حيث انفصلت عائلات كثيرة عن بعضها البعض إضافة إلى أن عددا من الأطفال باتوا يتامى بسبب ما حصل لذويهم. هذا وعملت المفوضية جاهدة على منع تسفير المعتقلين حيث إطلاق سراح آخر معتقل منهم في فبراير من ٢٠٠٦.

مرت سنة على هذه الأحداث وعاد اللاجئون إلى حياتهم القاسية التي يعيشونها في القاهرة، إلا أن شيئا لم يتغير، فبالرغم من قيام هذه الأحداث المأساوية بجلب انتباه الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، إلا أنه لم يتم تقديم العون المادي والنصح الضروريين للاجئين. وعلى الرغم من توقيع مصر على اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٥١لسنة ، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٦٩، إلا أنها ما زالت ترفض السماح للاجئين السودانيين بالحصول على حقوق التعليم والعناية الصحية والحماية، وهي حقوق تؤكد هذه الاتفاقيات على قدسيتها.

هذا ولم تقم المفوضية بالتحقيق في أمامكن وجود الأشخاص الذين اختفوا أثناء عملية فض الاعتصام، إضافة إلى أنها فشلت في الاستجابة للغالبية العظمى من الأسئلة التي كانت قد طرحت حول أوضاع طلبات اللاجئين السودانيين. يجب على المفوضية تحسين نوعية اتصالها بالسودانيين في القاهرة، وأن تكون أكثر شفافية وحساسية؛ حيث تساعد الاجتماعات العامة الدورية على توضيح دور المفوضية ومسؤولياتها، إضافة إلى أنها ستساعد على إبطال الشائعات التي يتناولها أفراد المجتمع.

يمكن عمل الكثير من أجل تسهيل إقامة اللاجئين الطويلة في مصر ومساعدتهم على احتمالها، حيث يتوجب على مصر والمفوضية احترام مطالب اللاجئين التي تنادي بتأسيس مخيمات لاجئين منظمة يمكن تقديم الخدمات للسودانيين فيها، وحمايتهم من الاستغلال والعنصرية المتفشيين. هذا ويستطيع المجتمع الدولي توفير التأييد الذي تحتاجه الفئة المتعلمة التي تسعى لتأسيس برامج مجتمعية.

هلا و. محمود(hwm21@cam.ac.uk) طالبة دكتوراه في جامعة كامبردج، حيث أمضت سنتين وهي تقوم ببحث علمي حول أوضاع مجتمع اللاجئين السودانيين في القاهرة.

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.rsdwatch.org/index_files/htm.Page٤٠٧٠

١. غزالة :"في متاهة الملف المغلق: النازحون السودانيون في أحياء القاهرة الفقيرة. نشرة الهجرة القسرية ١٦: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ16/NHQ16.pdf

٢. انظر عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٤: توقعات وآمال السلام في السودان: http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ24/nhq24.pdf

أجيال في المنفى من آخر مستعمرات أفريقيا

روني هانسن

في منطقة حمادى الجزائرية، وهي منطقة حارة وقاسية من إقليم الصحارى، ما زال أكثر من نصف سكان الصحراء الغربية ينتظرون منذ ٣١ عاماً للعودة إلى منزالهم.

وقد قدم الصحرويون من الصحراء الغربية المجاورة، وهي دولة غزتها المغرب واحتلتها في عام ١٩٧٥. وعلى قائمة الأمم المتحدة تقع الصحراء الغربية الأراضي ضمن فئة الدول غير ذاتية الحكم، وما زالت تعتبر مستعمرة. وقد كانت هناك محاولات متكررة لحث المغرب على الإلتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للامم المتحدة العديدة، وقد فشل أول التزاماتها الذي كمن في السماح لصحراويين بالعودة تحت ظروف آمنة للتصويت في إستفتاء الاستقلال العام.

واليوم يكبر الجيل الآخر للصحراويين الشباب كلاجئين؛ يعيشون بالقليل من المساعدات الإنسانية ويحلمون ببضعة فرص لحلٍ دائم. في عام ١٩٧٥تـرك أبائهم وأجدادهم وطنهم ليعيشوا في مخيمات اللاجئين الكئيبة للصحراء الجزائرية، على أمل العودة قريبا إلى وطن محرر. واليوم، حوالي ١٦٥ ألف لاجئي صحراوي ما زالوا يعيشون في المعسكرات حول البلدة الجزائرية المعزولة لتمدوف وهم يتسائلوا لماذا أدار لهم العالم ظهره.

وبعد توقف إطلاق النار في عام ١٩٩١ بين المغرب وجبهة البوليساريو المستقلة، أنشأت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، وقد تعرض انتدابت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لإعطاء الصحراويين الحرية والاختيار الديمقراطي لمستقبلهم للتخريب بشكل مستمر. ونكثت المغرب التزامها بالإتفاقيات وخلقت محنة كلفت الأمم المتحدة الآن حوالي ٧٠٠ مليون دولار، مما ترك منطقة المغرب في حالة مستمرة من التوتر وأجبرت اللاجئين الصحراويين على البقاء في المخيمات لخمسة عشر عاماً أخرى. وقد استثمرت المغرب مبالغ كبيرة بناء البيرم - وهو مانع مبني في الأرض من الصخر والرمل، ومعزز بالألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات، إضافة إلى كاشفات الرادار والخنادق - الذي يمتد لمسافة ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود الموريتانية إلى جنوب شرق المغرب، ويحمي الحدود المغربية التي تمنع اللاجئين من العودة إلى وطنهم.

وضعت المغرب حوالي ١٣٠ ألف جندي في الصحراء الغربية، وقد ادى التشجيع على الاستيطان في توطين سكان مدنيين مغاربة يفوق عددهم السكان الأصليين المقيمين الآن بأربع أضعاف. وطبقا لوكالات حقوق الإنسان ومندوب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن الحياة في المناطق المحتلة تتميز بالإنتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان. وقد تحول الاهتمام الدولي لتزويد الإغاثة إلى سكان مخيمات تندوف من التركيز على احتياجات سكان الصحراء الغربية الضعفاء ضمن المنطقة المحتلة أو من اللاجئين الذين يعيشون مستقلين وبحالة مزرية بعد أن غادروا المخيمات لينضموا إلى اقربائهم في دول ثالثة مثل موريتانيا وإسبانيا.

ومعتمدين على على النموذج التشاركي والديمقراطي التنظيم حياة المخيمات، تحاول حركات الصحراء الغربية الحكومية والشعبية في مخيمات اللاجئين استخدام المصادر المحدودة التي خصصها لهم المجتمع الدولية بشكل ل أكثر كفاءة. وفي عام ٢٠٠٦ ساءت حالتهم غير المستقرة، فقد أدى إعياء المتبرعين والحملة القوية التي قادتها المغرب لكسب الحكومات المتبرعة إلى طرفها إلى تخفيض المساعدات الغذائية. وفشلت النداءات المتكررة لبرنامج الغذاء الدولي والمفوضية العليا للمم المتحدة لشؤون اللاجئين لزيادة المساعدة الإنسانية عندما وقعت بشكل كبير على آذان صماء. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ حذر برنامج الغذاء الدولي من الاحتياج الخطر وغير الآمن للاجئين للحصول على غذاء، وأشار بأن تقريباً ثلثي نساء الصحراء الغربية في المخيمات يعانين من فقر الدم، وواحد من كل ثلاثة أطفال تحت سن خمسة سنوات يعاني من سوء التغذية المزمن. والآن هناك تقارير تفيد بأن مؤونة الحالات الطارئة بدأت بالنفاذ.

يعتقد المجلس النرويجي للاجئين أنه آن الأوان لقيام حملة دولية نشيطة تدعو لحق لاجئي الصحراء الغربية في عودة مستمرة ومتينة وشريفة إلى وطنهم. وقد يؤدي إهمال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاحتياجات وحقوق أهل الصحراء الغربية إلى غثارة الأخطار في المنطقة ككل، وبالتالي إلى اندلاع حرب المزيد من النزوح والهجرة. ولكن، أولاً، هناك حاجة لوجود تطبيق متزايد ومخطط له للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين الصحراء الغربية في الجزائر.

ويدعو المجلس النرويجي للاجئين إلى جهد مشترك لإعداد الظروف اللازمة لعودة لاجئي الصحراء الغربية بشكل دائم عندما يصبح ذلم ممكن سياسياً. وإذا بقيت انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة الإنتشار غير مراقبة في المناطق المحتلة، فإن ذلك سيؤدي إلى ترك المزيد من الناس لبلاد ليصبحوا لاجئين. وتحت الظروف الحالية، هناك فرصة قليلة أن ترغب أي مجموعة من لاجئي الصحراء الغربية بالعودة إلى وطنهم المحتل.

روني هانسن (ronny.hansen@nrc.no) هو مستشار الاتصالات في المجلس النرويجي للاجئين.

للمزيد من المعلومات حول الصحراء الغربية، راجع www.arso.org ومقالات نشرة الهجرة القسرية السابقة .

١. www.minurso.unlb.org
٢. http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ16/NHQ16.pdf. http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/58.pdf. http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/59-60.pdf

آلية جديدة غير رسمية لتقييم متابعة الحكومات لتوصيات بعثات الأمم المتحدة الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً

ينس هاغن-إيشنبيشر

من خلال سلسلة من التقارير نشرتها منظمات المجتمع المدني الوطنية، أسس مركز مراقبة النزوح الداخلي آلية غير رسمية لمراقبة التقدم في تطبيق توصيات ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق النازحين داخلياً.

وبعد زيارة كل دولة، يصدر ممثل الأمم المتحدة، فالتر كيلين (مثل سلفه فرانسيس دينغ) تقريراً خاصاً بهذه الزيارة متاحاً للعامة يتضمن قائمة شاملة للتوصيات. وتكون هذه التوصيات عادة موجهة بشكل رئيسي للحكومات الوطنية – وتتضمن خلاصة التطورات التي يجب اتخاذها لضمان احترام حقوق الأشخاص النازحين داخلياً واستجابات كافية لاحتياجات حمايتهم ومساعدتهم. وتعتبر هذه التوصيات أداة في غاية الأهمية لكل من الحكومات من ناحية لتوجيه جهودهم نحو توفير سبل حماية أفضل للأشخاص النازحين داخلياً، وللمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني الوطني من ناحية أخرى لتعزيز سبل الرد بالتوافق مع المبادىء التوجيهية للنزوح الداخلي .

وعادة ما يكون التقدم في التطبيق بطيئاً أو غير واضح بشكل مباشر عندما يكون هناك ضعف في الإرادة السياسية للسلطات الوطنية. ولا يتوفر لمكتب فالتر كيلين إلا مصادر محدودة فقط لمتابعة التقدم في الدول التي قام بزيارتها بعد مهماته فيها. ولا يتم الاعتراف دائماً بإمكانية التوصيات للدفاع من قبل الممثلين غير الحكوميين أو الدوليين .

ومع الاعتراف بالدور الهام للمجتمع المدني في معالجة حالات الأشخاص النازحين داخلياً، بدأ مركز مراقبة النزوح الداخلي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الوطنية في مراقبة والعمل على تطبيق التوصيات بشكل فعال فيما بعد المهمة. وفي عام ٢٠٠٦ نشرت السلسلة الأولى من ثلاثة تقارير للمراقبة وانطلقت في الإجتماعات العلنية التي عقدها مركز مراقبة النزوح الداخلي ومجموعات المجتمع المدني من أوغندا وتركيا والاتحاد الروسي. وتستند التقارير - المتوفرة على الموقع الإلكتروني لمركز مراقبة النزوح الداخلي - بشكل رئيسي على البحث الذي تقوم به المنظمات الوطنية الشريكة، مثل: مشروع قانون اللاجئين الأوغندي ، المؤسسة التركية للدراسات الإقتصادية والإجتماعية وشبكة حقوق الإنسان الروسية ، ومؤسة ميموريال . ويقوم المشاركين بتحليل المدالذي يتم فيه تطبيق التوصيات ويلقون الضوء على الفجوات والقضايا البارزة لمعالجتها. ويدعم فالتر كيلين المبادرة وقد ساهم في تقدم كل من التقارير.

وإثر نشره للتقارير الثلاثة الأولى قام مركز مراقبة النزوح الداخلي بعمل دراسة حول أثر هذه التقارير وتوصل إلى أنها قد أثبتت ناجحاً من خلال عدة طرق منها:

- زيادة الوعي بالتوصيات وواصلوا في معالجة الحالات المحلية للأشخاص النازحين داخلياً، وبالتالي تقديم الدعم المباشر لإنتداب ممثل الأمم المتحدة والمساهمة في تعزيز تأثير عمله.
- توفير تحليل عميق وفريد لأكثر القضايا وثيقة العلاقة الخاصة بكل من أزمات النزوح الداخلي. وقد ساهمت المعلومات الحديثة والمقترحات حول القضايا البارزة بالاستدلال على طرق بناء قدرات الجماعات المحلية.
- العمل على دعم التدخل المتزايد للمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث لمراقبة القضايا الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً والدفاع عنهم. وخلقت الشراكات مجموعة قوى هامة من خلال دمج الأهداف الدولية لمركز مراقبة النزوح الداخلي وتعزيزها باستقطاب الخبرات المحلية والسبل التي تفتحها منظمات المجتمع المدني الوطنية.
- توفير التوجيه للحكومات في جهودها لتطبيق التوصيات: وقد اعترف البعض بقيمتها بشكل واضح.
- دعم ممثل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمتبرعون المحليون بأداة دفاع قوية. وقد عززت نتائج تقرير أوغندا مناقشات مجلس الأمن التابع للامم المتحدة حول شمال أوغندا واستخدمت كوثيقة مرجعية لجلسة يدعمها مجلس اللاجئين النرويجي حول النزاع في شمال أوغندا أقيمت في البرلمان الأوربي في بروكسل في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦.

وبناءً على التجربة الإيجابية لتقارير المراقبة الأولى الثلاثة، سيتابع مركز مراقبة النزوح الداخلي القيام بدراسات مماثلة في الدول الأخرى التي سيزورها ممثل الأمين العام. ونامل أن تساهم هذه التقارير في الترويج للتوصيات بشكل أكبر كأداة للدفاع مفيدة وتتبنى ردود حكومية أفضل بخصوص حالات الأشخاص النازحين داخلياً.

ينس-هاغن إشينبيشر (jens.eschenbaecher@nrc.ch) نائب رئيس مركز مراقبة النزوح الداخلي (وعضو اللجنة الإستشارية التحريرية لنشرة الهجرة القسرية).

١. www.ohchr.org/english/issues/idp/visits.htm
٢. www.ohchr.org/english/issues/idp/standards.htm
٣. هناك استثناء هام وهو في القسم الكولومبي للبعثة الدولية للقضاة التي كان لها استخدام واسع للتوصيات في عملهم الدفاعي.
٤. www.internal-displacement.org/publications
٥. www.refugeelawproject.org
٦. www.tesev.org.tr/eng
٧. www.memo.ru/eng

Brookings-Bern Project on Internal Displacement

سياسة أوغندا تجاه النازحين داخليا

جوي ميللر

يوجد في أوغندا عددٌ هائلٌ من النازحين داخليا يقدر بأكثر من ١,٧ مليون نازح، أي أكثر من ٦٪ من تعداد السكان المحليين، ورغم أن أوغندا من بين الدول القلائل التي لديها سياسة تجاه النازحين داخليا، إلا أن التطبيق غير الفعال لهذه السياسات يعني أن الكثير من النازحين داخليا لا يزالون يواجهون تهديدات أمنية، إضافة إلى وصول محدود للمساعدة الإنسانية، وصعوبات عند العودة إلى أوطانهم.

لقد تعرض حوالي ٩٠٪ من سكان شمال أوغندا للتشريد نتيجة للصراع الـذي دار بين جيش الـرب للمقاومة والحكومة، وتسبب المسلحون المغيرون على الماشية القادمين من منطقة كاراموجا الشمالية الشرقية في وقوع عمليات نزوح إضافية. لقد عاشت أغلبية النازحين داخليا في مخيمات قذرة ومهملة، عاش فيها بعضهم لعشر سنوات، حيث يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان والأمراض والحرمان.

لقد تم تبني سياسية أوغندا تجاه النازحين داخليا في عام ٢٠٠٤ بعد زيارة فرانسيس دينغ، الممثل الخاص السابق للأمين العام للنازحين داخليا. وتعتمد هذه السياسة على المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، وتلزم الحكومة على حماية مواطنيها ضد النزوح الاعتباطي وتضمن حقوقهم أثناء النزوح وتعزز الحلول المتينة من خلال تسهيل العودة الطوعية وإعادة التوطين والاندماج وإعادة الاندماج.

لقد قام فالتر كيلين، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا، بزيارة عمل مدتها ستة أيام إلى أوغندا في يوليو ٢٠٠٦ بدعوة من الحكومة. وقد لاحظ السياسة الوطنية الممتازة لأوغندا وشجعه التحسن النسبي في الأمن في الشمال. لكنه أبدى قلقه من أن المشاكل الإنسانية الخطيرة ومشاكل حقوق الإنسان مستمرة في مخيمات النازحين – الظروف الصحية والصرف الصحي المتدنية، وعدم الوصول إلى المدارس وعدم توفر المدرسين، والمستويات العالية للعنف الجنسي والعنف الجنساني. وقد استمع إلى شهادات عن الحصانة المؤسساتية المنتشرة، والتي تشمل أعضاء قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، ووحدات الدفاع المحلية التي تنتهك أحيانا حقوق الناس المسؤولة عن حمايتهم.

وفي محاولة لتناول هذه القضايا، عقد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا ومشروع بروكنغز بيرن حول التشرد الداخلي ورشة عمل مدتها يومين في كامبالا – واستضافتها الحكومة الأوغندية – لتحديد التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة أوغندا تجاه النازحين داخليا والعمل تجاه الحلول العملية. وذكّر كيلين المشاركين بأن "عمل أي سياسة لا يمكنه التوقف عند تبنيها فقط، فالإرادة السياسية لوضع الأولويات، والتعاون والتنسيق سيتكون هامة جدا في تنفيذ السياسة ومساندة حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا".

لقد جمعت ورشة العمل بين أكثر من ١٠٠ مشارك – ممثلين عن الحكومات، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، والشرطة، والأمم المتحدة، والحكومات المانحة، ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية ، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وزعماء النازحين داخليا والباحثين. لقد انعقدت ورشة العمل بعد أن تولى الموظفون الحكوميون المحليون والإقليميون المنتخبون حديثا مناصبهم بوقت قصير، وبالتالي فقد قدمت لكثيرين من الموظفين أول فرصة للقاء بعضهم البعض لمناقشة تنفذ السياسة القومية تجاه النازحين الداخليين ولقاء ممثلي المجتمع الـدولي وأعضاء المجتمع الـدولي وجها لوجه لمناقشة النزوح الداخلي.

لقد ناقشت ورشة العمل المعيقات الرئيسية أمام تنفيذ هذه السياسة، وهي عدم وجود الاتصال بين السلطات الوطنية والمحلية، وقلة التشاور مع النازحين داخليا أو الاتصال بهم، ووجود قوة الشرطة قليلة الموارد أو غيابها في معظم الحالات، ووجود نظام غير فعال لتوفير الموارد للحكومة المحلية والاهتمام غير الكاف لقضايا الأرض والترتيبات الأخرى لعودة النازحين الآخرين.

وطالب المشاركون بالتالي:

- النشر الموسع لسياسة التعامل مع النازحين داخليا للتشجيع على تواجد اهتمام أكبر بإمداداتها والتشجيع على تنفيذها
- بناء المعرفة والمهارات لدى موظفي الحكومة المحليين ومتوسطي المستوى ليتمكنوا من تنفيذ السياسة بفعالية
- الانخراط الفعال لجميع الوزارات ذات العلاقة في تنفيذ السياسة
- التشاور مع النازحين داخليا ومجتمعاتهم، وخاصة فيما يتعلق بالأمن والعودة وقضايا الأرض
- نشر قوات شرطة مدربة تدريبا جيدا، بما فيهم النساء، في المخيمات ومناطق العودة
- تحسينات في نظام توزيع الموارد من الإدارة المركزية إلى إدارة المحافظات
- إنشاء نظام قضائي يؤدي وظائفه ويشتمل على آليات لحل نزاعات الأراضي وحماية حقوق الممتلكات في مناطق العودة
- زيادة الأمن، وإعادة بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية في مناطق العودة.

وفي ختام ورشة العمل، قام الوزير الأوغندي للإغاثة والاستعداد للكوارث، السيد ترسيس كابويغايري، بإلزام الحكومة "ببذل أقصى الجهود للتأكد من تناول قضايا الانتقاد حيثما تكون الانتقادات مشروعة وصحيحة ... والسنة القادمة ستشهد وضعا مختلفا." ومنذ انعقاد ورشة العمل اشتركت الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة في عملية سلام جلبت الأمل للنازحين النازحين المتواجدين في أوغندا. ولإنجاح عمليات العودة يجب تطبيق السياسات والخطط وعدم الاكتفاء بالإعلان عنها فقط. إن الحكومة الأوغندية تحتاج لاتخاذ خطوات لتعزيز عمليات العودة الآمنة والمستديمة للملايين من الناس.

تشغل جوي ميللر (jmiller@brookings.edu) منصب مساعدة أبحاث رئيسية في مشروع بروكنغز-بيرن وكانت مسؤولة عن تنظيم ورشة العمل في كامبالا. يمكنكم الاطلاع على تقرير ورشة العمل ووثائق أساسية على: www.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm#Uganda

١. انظر نشرة الهجرة القسرية رقم ١٩ /www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR19/FMR19Brookings.pdf

٢. يتوفر البيان الصحفي الذي عقد قبل الزيارة على www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/view01/50C46C08623F73FEC12571A1004DCA32?opendocument

٣. www.uhrc.org

الاستمرار لا الجمود

روجر زيتر

يسعدني جدا بصفتي المدير الجديد لمركز دراسات اللاجئين أن أترأس عام ٢٠٠٧ احتفالات الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمركز.

لقد كان عالم اللاجئين وأنماط عمليات النزوح القسري عندما تم تأسيس المركز في عام ١٩٨٢ أبسط بكثير مما هي عليه اليوم، أو على الأقل تبدو كذلك عندما ننظر إليها اليوم. لقد كان مسمى "اللاجئ" واضح المعالم وبدت عملية تطوير نظام المساعدة الإنسانية أن لها أسبابها الخاصة بها. ومع ذلك فقد أجري عدد قليل جدا من البحوث الأكاديمية المستقلة حول هذه الظواهر الجديرة بالملاحظة.

لقد تصدر مركز دراسات اللاجئين الدراسات المتعددة التخصصات لأسباب وعواقب الهجرة القسرية. وقد حظي المركز بسمعة عالمية في وقت قصير لقدرته على تقديم الفهم العميق والتحليل الموضوعي. ومن أهم أسباب نجاحه هو التزامه القوي بربط الدراسات العلمية الجادة بالممارسات العلمية من خلال الحوار والتعاون مع الممارسين للهجرة القسرية في الحكومات والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ولقد ساعد الوصول العالمي للمركز إلى الممارسين، من خلال النشرات التي يصدرها مثل نشرة الهجرة القسرية، والموارد الالكترونية مثل فورسد مايغريشن أون لاين ، وبرامج التدريب والتوثيق، على تعزيز فهم عالم اللاجئين وكيف تستجيب الوكالات والممارسين على حالات الطوارئ الإنسانية.

إن النزوح القسري والاحتياجات الإنسانية للملايين من الناس الذين اضطروا إلى ترك منازلهم يزداد فهمها كتحديات عالمية بعيدة الأجل واقعة في سياق تنموي من التحول الاجتماعية، والسياسي، والاقتصادي السريع. وإلى جانب تركيز نشاط المركز على اللاجئين، فإنه اعتنق أيضا الشعوب الأخرى التي تشردت قسريا، وهم الأشخاص الذين نزحوا داخليا جراء الصراعات وأولئك الذين تشردوا بسبب الكوارث الطبيعية أو البيئية، أو المجاعات، أو المشاريع التنموية. والعبارات الشائعة "لعلاقة اللجوء/الهجرة" و"الهجرة المتعددة الأسباب" تبين شيئا من هذا التعقيد الجديد، حيث تشير إلى الصعوبات التي تواجهها الكثير من الدول، وخاصة في العالم النامي، تجاه "التحكم" في الهجرة في مناخ سياسي مشحون يقاوم وصول المهاجرين بشكل عام واللاجئين بشكل خاص.

لقد كان لي ارتباط طويل الأجل مع مركز دراسات اللاجئين كوني محرر مؤسس لجريدة دراسات اللاجئين ، التي ينشرها مركز دراسات اللاجئين مع دار نشر جامعة أكسفورد، وكوني باحث أيضا. وبما أنني رابع مدير لمركز دراسات اللاجئين، فإنني سأستفيد من جهود من سبقوني وأتابع خطاهم، بالإضافة إلى مواجهة التحديات التي واجهوها، وإن كان بطرق مختلفة، في تناول هذه القضايا الحيوية. فهم نجحوا بجهودهم وجهود زملائهم المتحمسين في جعل مركز دراسات اللاجئين مركزا رفيع الشأن في مجال دراسات الهجرة القسرية، جامعا ما بين البحث الأكاديمي العالمي الجودة والتدريس في ظل التزام بفهم تجربة وأثر النزوح من وجهة نظر الأناس المتأثرين بذلك مباشرة. إن إنجاز المركز الفريد، الذي يجمع ما بين البحوث الأساسية والتطبيقية، هو النشر الفعال لدراساته الجادة لكي تضيف إلى السياسة والممارسة وتعززهما.

والآن ومع وجود مدير جديد في ظل مجال ينمو بسرعة كبيرة من دراسات الهجرة القسرية واللاجئين، فمركز دراسات اللاجئين على أتم استعداد للدخول في عصر جديد. إننا لن نعيد بناء أو تغيير الشكل الأساسي لمركز دراسات اللاجئين ودوره وتوجهه، ولكنني آمل أن يعزز المركز من قدرته بطرق عديدة أثناء فترة خدمتي. وإننا نهدف إلى:

- استرداد وتعزيز انخراط مركز دراسات اللاجئين مع "العالم الجنوبي" (أفريقيا وجنوب شرق أسيا بشكل أساسي والشرق الأوسط أيضا)
- الاتصال مع الشبكات الإقليمية وتعزيزها وبناء القدرات في المناطق المتأثرة جدا بالهجرة القسرية، والتي يدعمها تمويل إدارة التنمية الدولية
- تطوير وتوسيع واستكشاف أوجه التآزر بين وصولنا الناجح ووظائف النشر، المكتبة، ونشرة الهجرة القسرية، ومايغريشن أون لاين
- الاستمرار في إجراء البحوث الحديثة جدا حول الهجرة القسرية، التي تسعى للانخراط مع الأسئلة الهامة حول الأنماط العصرية وعملية الهجرة القسرية وأثارهما لكي تقدم فهما أفضل
- تعزيز الطريقة التي تقوم بها أبحاثنا على إعلام والتأثير في عملية صنع السياسات من قبل الحكومات، والوكالات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية
- الاستمرار في مدرستنا الصيفية عالية الشأن، التي جذبت أكثر من ٧٠ مشاركا في عام ٢٠٠٦، والتي تمكن الممارسين من التفكير مليا في التجارب ومشاركتها، واستكشاف سبل تطوير المدرسة الصيفية كبرنامج داخل الإقليم
- خدمة الجيل القادم من العلماء والممارسين من خلال تعزيز برامج الدكتوراه لدينا وضمان أن برامج الماجستير العريقة لدينا تقدم أفضل الأبحاث العلمية ومجموعة متميزة من الأهداف لجذب الطلاب المتميزين من جميع أنحاء العالم.

لقد كان لمركز دراسات اللاجئين أثار كبيرة، ولكنه مثل اللاجئين الذين يخدمهم، كان لديه شعورا دائما بالعمل والحركة وأنه يمكن فعل المزيد. لذلك فإننا سنستمر في التحرك إلى الأمام.

روجر زيتر (roger.zetter@qeh.ox.ac.uk) هو مدير مركز دراسات اللاجئين.

١. www.forcedmigration.org
٢. http://jrs.oxfordjournals.org

أحداث الذكرى السنوية الخامسة والعشرين

خلال عام ٢٠٠٧ سيقدم مركز دراسات اللاجئين سلسلة من المحاضرات الأكاديمية والعامة، وورشات العمل، والمؤتمرات للاحتفال بإنجازات المركز، ولعرض مجال عملنا الأكاديمي الحالي وللمساعدة في تشكيل تطويرنا المستقبلي. سيشترك مركز دراسات اللاجئين مع مجتمعات اللاجئين المحلية والمجتمعات العامة من خلال عدد من الأحداث الثقافية، بما فيها المعارض والعروض.

التفاصيل الكاملة تجدونها على: www.rsc.ox.ac.uk

Refugee Studies Centre
25th Anniversary (1982 - 2007)

نداء العمل لبروكسل www.unfpa.org/emergencies/symposium06

نحن، المندوبون المشاركون في الحلقة الدراسية الدولية حول العنف الجنسي في فترات الصراعات وبعدها، نطالب باتخاذ تدابير عاجلة وطويلة الأمد للقيام بما يلي:

١. منع العنف الجنسي والجنساني عن طريق الترويج للعدالة والمساواة بين الجنسين ودعم النمو السياسي والإجتماعي والإقتصادي للمرأة.

٢. تطوير آليات للتعاون الإقليمي وبين الأقاليم للحكومات والمتبرعين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لمعالجة العنف الجنسي والجنساني بالتركز بشكل خاص على المناطق شديدة التقلب.

٣. الجمع بين آليات منع وحماية العنف الجنسي في كل سمات المساعدة الإنسانية بما في ذلك الغذاء والوقود والمياه والتصريف الصحي والملاجئ كما هو موضح في تعليمات لجنة الوكالات المحكمة لمبادرات الجنساني في الظروف الإنسانية.

٤. منع العنف الجنسي والرد عليه في كل أطر عمل المخططات والتمويل للرد الإنساني، ونشر السلام، وإعادة البناء، والتطوير، والحوار الإنمائي والسياسي، وشبكات الإغاثة وتمويل التطوير لضمان إستمرارية منع العنف الجنسي وسبل الرد عليه.

٥. تقوية أطر العمل المسؤولة ومراقبة الانظمة والتبليغ عن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات ذات العلاقة التي تبناها المجلس الأوروبي.

٦. تعزيز جهود الكوادر الدولية والإقليمية والوطنية لإنهاء الحصانة التي يحتمي بها الجناة من خلال تعزيز الأنظمة القانونية والقضائية ومن خلال فرض وتطبيق التشريعات، وتزويد أنظمة العدالة الوطنية بالمصادر الضرورية لمحاكمة حالات العنف الجنسي والجنساني.

٧. الإعتراف بالحقوق وضمان الوصول إلى التعويضات المادية والرمزية، بما في ذلك إعادة الحقوق التعويض المالي وإعادة التأهيل والرضا والضمانات بعدم تكرار الحوادث لكل الناجين.

٨. تطوير خطط عمل وطنية لمعالجة العنف الجنسي والجنساني الذي يميز البرامج والفرص الشاملة للعمل عبر القطاعات بما في ذلك الصحة الجنسية والمنتجة ومنع ومعالجة والاهتمام بمرض الأيدز، وتنمية مهارات الحياة والتعليم، وحقوق الإنسان، والعدالة، وإصلاح قطاع الأمن، والإنتعاش الاقتصادي الإجتماعي ودعم الحياة اليومية.

٩. ضمان المشاركة الكاملة والنشيطة للشباب والنساء وغيرهم من المستضعفين، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخلياً، في تطوير خطط العمل الوطنية الشاملة لمعالجة العنف الجنسي والجنساني.

١٠. شمل قضايا الجنسانية في الخطط الوطنية كمؤشر للحكم الجيد ليستخدم كعنصر في تحديد سبل الوصول للتمويل، بما في ذلك السبل المحفزة.

١١. بناء وتعزيز حس الملكية لكل الهياكل الوطنية وتطور قدرات الدول المشاركة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وخصوصاً المنظمات النسائية، ونظام الأمم المتحدة لضمان وجود تركيز على قضايا العنف الجنسي والجنساني في الصحف التي تغطي قضايا مثل تخفيض نسبة الفقر والمشاريع في كافة أنحاء قطاع وفي الصحف المهتمة بالإستراتيجية الوطنية والإقليمية وفي دعم عملية طلبات الإستئناف وتقديرات احتياجات المناطق الخارجة من صراعات والإستراتيجيات الإنتقالية الوطنية وتقييمات الدول بشكل عام، وهياكل عمل الأمم المتحدة للتطوير.

١٢. ضمان وجود آليات حماية محددة للمجموعات الضعيفة خصوصاً الأطفال الوحيدين والأطفال من ذوي منفصلين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٣. دعم سبل الاتصال لتغيير السلوك والإجراءات الأخرى للمحافظة على القيم الإجتماعية الإيجابية وإعادتها وتغيير الإعتقادات والممارسات الضارة للحماية ضد العنف الجنسي والجنساني ونقوية السعة الوقائية للعائلات والمجتمعات.

١٤. دمج إستراتيجيات منع والرد على العنف الجنسي في أوقات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وفي عمليات إصلاح قطاع الأمن، وضمان وجود مشاركة كاملة لقطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة والجيش، لمنع والرد على العنف الجنسي بإسلوب حساس وفعال.

١٥. حث كل الأمم التي تقدم قواتها إلى عمليات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة لتصديق قانون روما بالمحكمة الجنائية الدولية.

١٦. تطوير الوعي بالقوانين الإنسانية، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان لعمال المشاريع الإنسانية وقوات حفظ السلام وفرض نظام انضباط الأمم المتحدة لرفض أي تقبل أو تحمل للإعتداء الجنسي والإستغلال.

١٧. تطوير إستراتيجيات شاملة لزيادة الوعي حول طبيعة ومجال وخطر العنف الجنسي والجنساني على كافة المستويات لضمان حماية الناجين من التمييز والإقصاء، وشمل الرجال والأولاد، بالإضافة إلى المسؤولين الحكوميين، وزعماء المجتمعات ورجال الدين، والأجهزة الإعلامية، ومجموعات النساء وصناع رأي الآخرين في الترويج لحماية حقوق ورفاهية النساء والأطفال.

١٨. تطوير منهج وطرق شاملة لتقييم مجال وطبيعة العنف الجنسي والجنساني في الدول المتأثرة بالنزاع وتحديد ميزانية وتكلفة النتائج.

١٩. تقديم تعهد شامل صحيح أخلاقياً ومنهجياً للأبحاث النوعية والكمية الخاصة بطبيعة ومجال وتأثير وأساس والعوامل المساهمة للعنف الجنسي والجنساني، وتطوير مجموعة بيانات مستمرة، ومراقبة الأنظمة وتقييمها وتقديم تقارير بخصوصها، بما في ذلك الميزانية المحددة لكل جنس.

٢٠. الاستثمار في بناء قدرة كل أصحاب المصالح المشاركين في منع والرد على العنف الجنسي والجنساني في مناطق النزاع والمناطق التي تعيش ظروف ما بعد النزاع.

٢١. تشجيع أجهزة الإعلام على تعليم الجماهير ودعوتهم لمحاربة العنف الجنسي والجنساني.